مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

إعداد:
مركز إيفاد للدراسات والاستشارات

إصدارات
مؤسسة
الملك خالد
الخيرية

مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

تصنيف الجمعيات الخيرية

في المملكة العربية السعودية

إعداد

مركز إيفاد للدراسات والاستشارات

ⓒ مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مركز إيفاد للدراسات والاستشارات
تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية./مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، الرياض، ١٤٣٥هـ
٢٣٦ص، ١٦,٥×٢٤سم
ردمك: ٠-٦-٩٠١٥٢-٦٠٣-٩٧٨
١. الجمعيات الخيرية - السعودية
أ. العنوان
ديوي: ٣٦١,٧٠٥٣١ ١٤٣٥/٧٣٦

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة
لمؤسسة الملك خالد الخيرية

هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٠٢٠٢٠٢
فاكس: ٠٠٩٦٦١١٢٠٢٥٥٥٥
ص.ب: ٢٢ الرياض: ١١٣٣٣
www.kkf.org.sa
E-Mail: info@kkf.org.sa

@KKFoundation
Facebook.com/KKFoundation
Youtube.com/kingkhalidfoundation

يمنع نسخ أو استعمال جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيها التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من مؤسسة الملك خالد الخيرية.

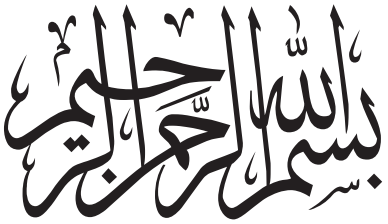
بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الدراسة مدعومة كاملاً من قِبَل
مؤسسة الملك خالد الخيرية

فهرس المحتويات

الباب الأول: الفصل الأول

موضوع الدراسة ٢١

مشكلة الدراسة ٢٣

أهمية الدراسة ٢٤

أهداف الدراسة ٢٥

الفصل الثاني: السياق التاريخيّ لنشأة الجمعيات الخيرية وتطوّرها ٢٧

تطوّر مسارات الرعاية الاجتماعية، واقع المملكة العربية السعودية ٢٩

نظرة تحليلية لطبيعة أنشطة العمل الخيريّ واتجاهاته في منطقة مكة المكرمة... ٥٤

نظرة تحليلية لواقع العمل الخيريّ في المنطقة الشرقية ٥٧

الفصل الثالث: رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية ٦١

الفصل الرابع: تصنيف الجمعيات الخيرية ١٠٣

الباب الثاني: الفصل الأول: الإجراءات المنهجية

منهج الدراسة ١٢٧

مجتمع الدراسة ١٢٧

أدوات الدراسة ١٢٩

إجراءات الصدق ١٢٩

إجراءات جمع البيانات ١٣٠

محدّدات الدراسة ١٣٠

أسلوب تحليل البيانات ١٣٠

الفصل الثاني: عرض نتائج منطقة الرياض وتفسيرها ١٣١

الفصل الثالث: عرض نتائج منطقة مكة المكرمة وتفسيرها..... ١٥٩
الفصل الرابع: عرض نتائج المنطقة الشرقية وتفسيرها..... ١٨٩
التوصيات..... ٢١٦
المراجع العربية ٢١٩
المراجع الأجنبية..... ٢١٩
ملحق رقم (١) الاستمارة..... ٢٢٥

فهرس الجداول

(١) يبيّن التطوّر في عدد الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية..... ٤٤
(٢) يبين التطور في عدد الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة..... ٥٧
(٣) يبين التطور في عدد الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية ٥٩
(٤) أوزان المعايير ١١٦

جداول نتائج منطقة الرياض

(٥) ترتيب الجمعيات الخيرية ١٣١
(٦) ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة ١٣٣
(٧) ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية..... ١٣٣
(٨) ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية ١٣٤
(٩) توزيع الجمعيات حسب الفئات..... ١٣٦
(١٠) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية ١٣٧
(١١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية..... ١٣٨
(١٢) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية ١٣٩
(١٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع ١٤٠
(١٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية..... ١٤١
(١٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار ١٤٢
(١٦) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار ١٤٣
(١٧) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية..... ١٤٤

(١٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية ١٤٥
(١٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية ١٤٦
(٢٠) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية ١٤٧
(٢١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية ١٤٨
(٢٢) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين ١٤٩
(٢٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية ١٥٠
(٢٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة ١٥١
(٢٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية ١٥٢
(٢٦) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة ١٥٣
(٢٧) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة ١٥٤
(٢٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة ١٥٥
(٢٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة ١٥٦

جداول نتائج منطقة مكة المكرمة

(٣٠) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية ١٥٩
(٣١) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة ١٦١
(٣٢) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية ١٦٢
(٣٣) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية ١٦٣
(٣٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات ١٦٥
(٣٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية ١٦٦

(٣٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية ١٦٧
(٣٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية ١٦٨
(٣٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع ١٦٩
(٣٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية..... ١٧٠
(٤٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار..... ١٧١
(٤١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار..... ١٧٢
(٤٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية..... ١٧٣
(٤٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات علىالرواتب والأمور الإدارية..... ١٧٤
(٤٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية ١٧٥
(٤٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية..... ١٧٦
(٤٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية..... ١٧٧
(٤٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين..... ١٧٨
(٤٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية..... ١٧٩
(٤٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة..... ١٨٠
(٥٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة أومؤقتة أو موسمية..... ١٨١

(٥١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة..... ١٨٢
(٥٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة ١٨٣
(٥٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة..... ١٨٤
(٥٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة ١٨٥

جداول نتائج المنطقة الشرقية

(٥٥) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية..... ١٨٩
(٥٦) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية..... ١٩١
(٥٧) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية ١٩١
(٥٨) يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة ١٩٢
(٥٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات..... ١٩٣
(٦٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية..... ١٩٤
(٦١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية ١٩٥
(٦٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية ١٩٦
(٦٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع ١٩٧
(٦٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية..... ١٩٨
(٦٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار ١٩٩
(٦٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار..... ٢٠٠
(٦٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية..... ٢٠١
(٦٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية ٢٠٢

(٦٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية ٢٠٣
(٧٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية ٢٠٤
(٧١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية ٢٠٥
(٧٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين ٢٠٦
(٧٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية ٢٠٧
(٧٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة ٢٠٨
(٧٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة أو مؤقتة أو موسمية ٢٠٩
(٧٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة ٢١٠
(٧٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة ٢١١
(٧٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة ٢١٢
(٧٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة ٢١٣

فهـرس الأشكال

تخطيطات نتائج منطقة الرياض

(١) توزيع الجمعيات حسب الفئات..... ١٣٦
(٢) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية ١٣٧
(٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية..... ١٣٨
(٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية ١٣٩
(٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرّع..... ١٤٠
(٦) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية ١٤١
(٧) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار ١٤٢
(٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار ١٤٣
(٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية..... ١٤٤
(١٠) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية ١٤٥
(١١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية..... ١٤٦
(١٢) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية ١٤٧
(١٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية..... ١٤٨
(١٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين ١٤٩
(١٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية ١٥٠
(١٦) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة..... ١٥١
(١٧) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية ١٥٢
(١٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة..... ١٥٣
(١٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة ١٥٤

(٢٠) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة ١٥٥
(٢١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة ١٥٦

تخطيطات منطقة مكة المكرمة

(٢٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات ١٦٥
(٢٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية ١٦٦
(٢٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية ١٦٧
(٢٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية ١٦٨
(٢٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع ١٦٩
(٢٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية ١٧٠
(٢٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار ١٧١
(٢٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار ١٧٢
(٣٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية ١٧٣
(٣١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية ١٧٤
(٣٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية ١٧٥
(٣٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية ١٧٦
(٣٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية ١٧٧
(٣٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين ١٧٨
(٣٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية ١٧٩
(٣٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة ١٨٠
(٣٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة أو مؤقتة أو موسمية ١٨١
(٣٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة ١٨٢

(٤٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة ١٨٣
(٤١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة..... ١٨٤
(٤٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة ١٨٦

تخطيطات المنطقة الشرقية

(٤٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات..... ١٩٣
(٤٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية ١٩٤
(٤٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية..... ١٩٥
(٤٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية ١٩٦
(٤٧) حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع ١٩٧
(٤٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية..... ١٩٨
(٤٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار ١٩٩
(٥٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار..... ٢٠٠
(٥١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية..... ٢٠١
(٥٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية..... ٢٠٢
(٥٣) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية ٢٠٣
(٥٤) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية ٢٠٤
(٥٥) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية ٢٠٥
(٥٦) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين..... ٢٠٦
(٥٧) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية..... ٢٠٧
(٥٨) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة..... ٢٠٨
(٥٩) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة أو مؤقتة أو موسمية..... ٢٠٩

(٦٠) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة..... ٢١٠
(٦١) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة ٢١١
(٦٢) يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة ٢١٢

الباب الأول

- **الفصل الأول:**
  - موضوع الدراسة.
  - مشكلة الدراسة.
  - أهمية الدراسة.
  - أهداف الدراسة.
- **الفصل الثاني:** السياق التاريخيّ لنشأة الجمعيات الخيرية وتطوّرها.
- **الفصل الثالث:** رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية.
- **الفصل الرابع:** تصنيف الجمعيات الخيرية.

موضوع الدراسة:

يلقى العمل التطوعيّ والخيريّ اهتماماً واسعاً في المملكة العربية السعودية منذ مدّة طويلة؛ فقد كانت التعاليم الدينية، والدوافع الإنسانية تجاه عمل الخير، ومساعدة الآخرين أحد الأسباب التي دفعت الكثيرين إلى ممارسة الأنشطة التطوعية والخيرية (عجوبة، ١٩٩٠: ٨-٩).

وقد أسهمت الأنشطة الخيرية من خلال الجمعيات الخيرية المختلفة في تشكيل أحد روافد الرعاية الاجتماعية في المجتمع السعوديّ؛ إذ إنّ السياسات التنموية التي تبنّتها المملكة، كانت تركّز على ألّا يكون المواطن مُستَهدَفاً ببرامج التنمية الاجتماعية وخدماتها وحسب، بل له الحقّ في أن يسهم في تحقيق تلك الأهداف التنموية من خلال عمله ونشاطه. ومن ثم، كان هناك تشجيع دائم لإنشاء الجمعيات الخيرية، التي تُشَكَّل من قِبَل المواطنين، وتهدف إلى تقديم أنشطة متعدّدة في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية لفئات هي بدورها مختلفة، ويكون دورها مكمّلاً لدور الحكومة الرسمي في تقديم برامج الرعاية والتنمية.

لذا، فإنّ المتتبّع لظهور الجمعيات الخيرية ونشأتها يلحظ هذا التعدّد والتنوّع، ولا سيّما بعد صدور لائحة تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخيرية في عام ١٤١٠هـ، إذ يلي تلك المرحلة زيادة وتضاعف في أعداد الجمعيات الخيرية، التي تتوزع على شتّى مدن المملكة ومحافظاتها؛ ومن ثم، تعدّدت في حجمها وأنشطتها وبرامجها وخدماتها (البلوي، ١٤٢٣: ٤٥).

وحقيقة الأمر أنّ اللائحة التنظيمية للجمعيات والمؤسسات الخيرية تضمّنت الكثير من المحدّدات، والشروط التنظيمية التي توجّه عمل وأنشطة الجمعيات الخيرية وتنظّمه، من حيث الشؤون المالية والإدارية، والمتابعة والإشراف. ولكن بمراجعة لتلك اللائحة

وغيرها من القرارات المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الخيرية، نجد أنه مازال هناك قصور في محددات ومعايير يمكن على أساسها تصنيف الجمعيات الخيرية، إذا ما وضعنا في الاعتبار وجود وفرة وزيادة مطّردة في عدد الجمعيات الخيرية في المناطق جميعها، ما أدّى بدوره إلى وجود بعض التداخل في الخدمات والأنشطة، وكذلك تداخل في الفئات التي تخدمها، إضافة إلى التفاوت بين تلك الجمعيات من حيث الحجم وسعة الأنشطة وشموليتها، وتنوع أهدافها، وما تقدمه فعليّاً من برامج، وما تحقّقه من أهدافها التي أُنشِئت من أجلها، وكذلك مدى كفاية مصادر تمويلها مع برامجها وخدماتها. فعادةً ما يصاحب الوفرة في وجود منظمات تقدّم خدمات متشابهة حدوث بعض التداخل؛ وهذا بدوره يتطلّب التدخّل؛ لإحداث تنسيق، وتحقيق مبدأ تقسيم العمل، وتوزيع المهامّ (محمد، ٢٠٠٢: ٣٣).

كلّ تلك الاعتبارات وغيرها تجعل من الضروريّ وجود معايير ومحدّدات واضحة تُصَنَّف بناءً عليها تلك الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّ هذا التصنيف سيكون بمنزلة الخريطة الإرشادية التي ستساعد فعلاً على وضع جمعية ما في مكانها السليم على خريطة العمل الخيريّ، وفق محدّدات ومعايير محددة تصنّفها ضمن قائمة أو فئة بعينها؛ ما يسهّل نتيجة ذلك العمل معها وتقييمها، ومن ثم، يؤدي إلى زيادة فاعليتها، وإلى تطوير العمل الخيريّ كلّه. فغياب ذلك التصنيف وتلك المعايير والمحدّدات أدى في حقيقة الأمر إلى الكثير من الجهود الضائعة، وعدم وجود وضوح في الرؤية تساعد متّخذ القرار على تقييم جمعية ما، وكذلك أدّى إلى تراكم جمعيات في نطاق جغرافيّ معيّن، ونقصانها في مكان آخر، وتعدّد الجمعيات الخيرية التي تقدّم خدمة بعينها، أو تخدم فئة محددة، وقصور في خدمات أخرى، أو في مساعدة فئة من الفئات. كما أنّ هذا التصنيف يجب ألّا يتوقّف عند حدّ المُسَمَّيات، بل يجب أن يضمّ محدّدات تساعد على التمايز بين الجمعيات التي تتفاوت فيما بينها في أنشطتها، وخدماتها، وقدرتها على تقديم الجديد والمبتكَر؛ ومن ثم، تؤدّي إلى زيادة الدعم المقدّم لجمعية عن أخرى، وتساعد أيضاً على وجود تصنيفات تتضمّن تقييماً للجمعيات تقوم على أساس التدرّج؛ إذ يوجَد مجال لجمعية ما أن تنتقل من فئة إلى أخرى بناءً على ما تقدّمه من خدمات، وما تلتزم بتطبيقه من

شروط ومعايير، حيث سيكون بمنزلة الحافز الذي سيجعل الجمعيات الخيرية تتسابق في تحسين مستواها، وتحقيق رضا المستفيدين عن خدماتها.

والواقع أنّه على الرغم من الأشواط التي قطعها العمل الخيريّ في المملكة، وعلى الرغم من تطوّر اللوائح والنُّظُم المنظِّمة لعمل الجمعيات الخيرية، إلا أنّ غياب العناصر السابقة الذكر، وعدم وجود المعايير والمحددات التصنيفية، تسبّب بعض القصور في عمل الجمعيات الخيرية الذي يمكن تلافيه إذا ما توافرت معايير واضحة لتصنيف الجمعيات الخيرية، سواء من حيث المستوى أو من حيث النطاق الجغرافيّ أو المجال أو الفئة المستفيدة. ويجب أن تأخذ تلك المعايير التصنيفية في اعتبارها المرونة وسمة الثبات؛ إذ إنّ ذلك سيساعد على تحقيق المزيد من الشفافية التي تسعى الجمعيات الخيرية إلى الوصول إليها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في (عدم وجود معايير محددة لتصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية). وغياب هذه المعايير أثّر بشكل كبير في كفاءة الجمعيات الخيرية في أداء خدماتها وشموليتها، ومن ثم، في القدرة على تقويم أدائها الفعليّ وتقييمها؛ إذ إنّ الوضع القائم لواقع الجمعيات في ظلّ عدم وجود تصنيف يُعْمَل به؛ يجعل الأسس التي تقوم عليها الجمعيات في تقديم خدماتها وأنشطتها غير منطقية لا من الناحية العلمية ولا التطبيقية؛ لأنها غير مصنَّفة أو محدَّدة؛ ومن ثم، لا يوجد ما يؤكد الحاجة إليها، فقد توجد جمعية تبذل الجهد في ممارسة نشاط تؤديه جمعية سواها بكفاءة أعلى في المنطقة نفسها، ونظراً إلى غياب التصنيف، فقد يحدث تداخل بين تلك الجمعيات؛ ما يجعل القائمين عليها، وكذلك المستفيدين منها في حيرة. وإشكالية التداخل. وعدم وجود تصنيف محدّد لأنشطة الجمعيات وخدماتها، أصبح من القضايا التي تُثار وتُناقش باستمرار بين القائمين على العمل الخيري، والمستفيدين منه على حد سواء؛ ما يجعل الحاجة ماسّة إلى دراسة الوضع القائم، والوصول إلى تصنيفات ومعايير تساعد على تقنين عمل الجمعيات الخيرية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية بناءً على الأسباب الآتية:

أولاً: إنّ التوسّع في إنشاء الجمعيات الخيرية وتأسيسها، أدّى في كثير من الأحوال إلى الازدواجية في تقديم الخدمات سواء من حيث الفئات المخدومة أو من حيث المنطقة الجغرافية التي تقدّم خدماتها في نطاقها، أو من حيث البرامج والأنشطة المقدمة؛ وهذا أدّى إلى التقليل من فاعلية بعض الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّها قد تنفق الكثير من الأموال في تقديم خدمة قد تقدّم جمعيات أخرى أنشطتها نفسها للفئات نفسها التي تخدمها. ولو كان هناك معايير لتصنيف تلك الجمعيات الخيرية؛ لأمكن تلافي التداخل في الخدمات، ولاستطاعت كل جمعية أن تحدّد نطاق نشاطها ومجالها وأهدافها منذ بداية تأسيسها.

ثانياً: إنّ وجود معايير ومحدّدات لتصنيف الجمعيات الخيرية؛ سيساعد متّخذ القرار على التقييم، وتقديم الدعم المستَحَقّ لكل جمعية، وكذلك على استمرارية الدعم المُقَدَّم لها من جهة، كما أنها من جهة أخرى ستساعد المستفيد على تحديد الجمعية التي تخدم حاجته الفعلية، وتلبي متطلباته، وستساعد أيضاً القائمين على تلك الجمعيات في التركيز على الخدمات التي تُقَدَّم، وتحديد مواردهم، ورسم أهدافهم فيما هو متاح لهم من إمكانات.

ثالثاً: إنّ وجود معايير لتصنيف الجمعيات الخيرية سيعمل على تحقيق مبدأ رئيس ومهمّ وهو الشفافية في العمل الخيريّ؛ إذ إنّ تصنيف جمعية ما في فئة محدّدة يعني الوضوح التامّ لأنشطتها، وأهدافها، وطبيعة خدماتها، والفئات التي تشملها؛ ومن ثم، يسهم في وضوح مدخلاتها ومخرجاتها، وتلك المعايير تحقّق من دون أدنى شكّ أهمّ متطلبات الشفافية.

رابعاً: إنّ وجود تصنيف للجمعيات الخيرية؛ سيساعد كل جمعية على أن تعرف ما لديها من إمكانات وأنشطة تستطيع أن تقدّمها، وكذلك سيساعدها على التعرّف إلى ما تقدّمه الجمعيات الأخرى من أنشطة؛ وهذا يؤدّي بدوره إلى تعاون تلك الجمعيات، وتحقيق التكامل فيما بينها.

خامساً: إنّ وجود فئات محدّدة، وتصنيف الجمعيّات يؤدّيان إلى نوع من التميّز؛ إذ إنّ كل جمعية بإمكانها الانتقال من مستوى إلى آخر بناءً على نشاطها ومستوى تقديم خدماتها؛ وذلك سيجعل الجمعيات الخيرية تتنافس فيما بينها لتحسين أنشطتها، وتتحفز باستمرار من أجل تقديم كلّ ما هو مُبتكَر وجديد.

سادساً: إنّ وجود معايير تصنيف للجمعيات الخيرية يُمكّن من وضع مستوياتها؛ ما يساعد كثيراً على تحديد الدعم الذي تستحقّه كل جمعية، إذ إنّه كلما وُجِد تقنين أكثر يوضح مجال الخدمة، والفئة المستفيدة، وطبيعة الأنشطة وتعدّدها وحجمها؛ ساعد ذلك على تقدير الدعم المستحق، فيكون الدعم المُقدَّم متناسباً مع الحاجة الفعلية للجمعية؛ لمزاولة نشاطها واستمراريتها، ومتناسباً كذلك مع حجم أنشطتها وطبيعة تلك الأنشطة.

سابعاً: تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من كونها ستساعد على تحليل واقع العمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية، من خلال اللوائح والأنظمة المنظِّمة له بأسلوب علميّ سيسهم في تحديد نواحي القصور؛ لتلافيها، وتحديد نواحي القوة؛ للتأكيد على تحسينها وتطويرها.

أهداف الدراسة:

١. يتمثّل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في الوصول إلى معايير يمكن من خلالها تصنيف الجمعيات الخيرية التي تمارس أنشطة متنوعة في المملكة العربية السعودية؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

٢. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على عمر الجمعية.

٣. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على مجال النشاط.

٤. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على الفئات المستفيدة.

٥. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على حجمها وفروعها.

٦. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على مصدر تمويلها.

٧. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية حسب إنجازاتها وتحقيق أهدافها.

٨. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على أوجه مصروفاتها سواء على المستفيدين أو على التشغيل.

٩. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على حجم التبرّعات.

١٠. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على حجم أصول الجمعية واستثماراتها.

١١. الوصول إلى معايير تُمكّن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على عدد الموظفين ومستويات تأهيلهم.

الفصل الثاني:

السياق التاريخيّ لنشأة الجمعيات الخيرية وتطوّرها

المقدمة:

تظهر أهمية العمل التطوعيّ والحاجة إليه كلّما تقدّم المجتمع، وتعقّدت العلاقات الاجتماعية، بمعنى أنّ العلاقة الاجتماعية في المجتمع كلما كانت بسيطة ومباشرة، كانت الجهود التطوعية جهوداً فردية ومباشرة أيضاً، وترتبط بالموقف ذاته، وتكون إحدى سمات العلاقات الاجتماعية. فمجتمع القرية لصغر حجمه وتداخل علاقاته يتصف بالتساند الاجتماعيّ، والترابط والتطوّع فيه يؤدي وظيفة اجتماعية ضرورية، ويرتبط ذلك عند الناس بقيم كالشهامة والمروءة والكرم.

أمّا مجتمع المدينة، ونظراً إلى اتساعه، وضعف الروابط الاجتماعية فيه؛ فإنّ العلاقات الاجتماعية فيه تكون ضعيفة وثانوية؛ ذلك لأنّ الناس تُشبِع احتياجاتها من خلال المنظمات والأجهزة والهيئات الموجودة فيه، وهناك هيئات تكفل تقديم جميع أنواع الخدمة والرعاية والترفيه، بل إنّ الدولة تتكفّل بتقديم الكثير من الخدمات لمواطنيها فيما يُسمّى بالرعاية الاجتماعية، التي تتحقّق من خلال منظمات ومؤسسات.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ التجارب أثبتت أنّ المجتمعات اليوم أكثر احتياجاً إلى العمل التطوعيّ الذي يكون في صورة نشاط مؤسسيّ يتمّ من خلال مؤسسات اجتماعية؛ لأنّ الحكومات مهما كبرت إمكاناتها المادية لا تستطيع أن تشبع احتياجات الناس كلهم، ومهما اتسعت تلك الأنشطة وتعدّدت مجالاتها، فلن تستطيع أن تغطّي تلك المجالات كلّها، إضافة إلى أنّ احتياجات الناس تتعدّد وتزداد كل يوم.

وتأتي المملكة العربية السعودية ضمن مجتمعات الخليج العربيّ، في طليعة الدول الرائدة في العمل التطوعي برنامجاً، وتنظيماً؛ إذ دوّنت بهذه الجهود سجلّاً ناصعاً في أعمال الخير والإغاثة في مناطق المملكة جميعها، بل تعدّدت جهودها التطوعية خارج المملكة على الصعيد الدوليّ.

ومن الجدير بالذكر أنّ العمل التطوعي وتنظيماته في المملكة قد مرّ بالكثير من التطورات والأشكال المختلفة؛ بالانتقال من جهود الأفراد، والعشائر، والقبائل، إلى التنظيم الحكوميّ المبنيّ على أسس علمية متطورة؛ وهذا ما دعا إلى أن نتناول في هذه الدراسة المسار أو السياق التاريخيّ لنموّ الجمعيات الخيرية في المملكة، واتجاهات النموّ الإداريّ والتنظيميّ والفنيّ لها، وتأثر هذه الجمعيات بمسار سياسات الرعاية الاجتماعية، وأيديولوجياتها المختلفة التي تبنّتها المملكة.

ووفقاً لهذا التوجّه تأتي معطيات هذا الفصل؛ لتتناول بالتحليل مجموعة من القضايا على النحو الآتي:

أولاً: تطوّر مسارات سياسات الرعاية الاجتماعية، واقع المجتمع السعوديّ.

ثانياً: الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، من فردية العمل إلى التنظيم المقنّن.

أولاً: تطوّر مسارات سياسات الرعاية الاجتماعية، واقع المجتمع السعودي

تمهيد:

يتكوّن المجتمع الإنسانيّ من عدة أنظمة اجتماعية، لكل منها دوره ووظيفته الأساسية في المجتمع، وإذا ما تصدّع أحد هذه الأنظمة الاجتماعية تصدّع البناء الاجتماعي كلّه، وكلما كانت عملية التنظيم الاجتماعي ناجحة، كانت معدّة بشكل محكم لإشباع احتياجات المواطنين. وكلما حدث التفاعل بين الناس بشكل أيسر، كان شعور أفراد المجتمع بالرضا أكبر (رضا، ١٩٩٩: ١٧؛ رجب، ١٩٨٣: ١٢).

لقد كانت الأسرة بمنزلة مرفأ الأمان الأول للإنسان، وهي أول منظمة اجتماعية في الوجود، تتولّى رعاية أفرادها من المسنين والصغار، ولقد جاءت الأديان لتفرز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتعاليمها؛ إذ شملت أنواع الرعاية وأشكالها جميعها، إلى الدرجة التي أصبح فيها الولاء الدينيّ من أقوى الدوافع لتقديم البرّ والإحسان؛ من أجل الحصول على رضا الربّ، واكتساب رحمته؛ إذ أصبح الإحسان من أهمّ ما يعبّر عن رغبة الإنسان في تخفيف آلام الناس وإسعادهم (حسن، ١٩٨٣: ٢٣–٢٤؛ فتوح، ١٩٩٦: ١٦–١٧).

وبناءً على ما سبق، لم تكن الرعاية الاجتماعية وظيفة اجتماعية أساسية ومتميزة في المجتمع، بل كانت تُقَدَّم وتُمارَس بوصفها إحدى الوظائف الفرعية لنظامي الدين والأسرة. ومع تطوّر المجتمعات الإنسانية الصناعية منها أو النامية، وزيادة عدد السكان في الحضر، سواء في المدن الصناعية أو مدن ما قبل الصناعة، تعرّضت الروابط الأسرية بالذات إلى التفكك؛ وبذلك ضعُف قيامها بوظائفها الفرعية، ومنها الرعاية الاجتماعية. وبدأت الرعاية الاجتماعية تُمارَس من خلال منظمات طوعية أو حكومية متعدّدة الوظائف، وواسعة النطاق، ومتزايدة الإمكانات، حتى أصبحت الرعاية الاجتماعية تُعدّ في المجتمعات المعاصرة بمنزلة نظام اجتماعيّ قائم بذاته، يلبّي مختلف الاحتياجات الإنسانية للمواطنين، ومن دونه يتعرّض المجتمع للتصدع (رضا، ١٩٨٦: ٩–١٢). ومع الأهمية المتزايدة للرعاية الاجتماعية، وعدّها بمنزلة نظام اجتماعيّ أساسيّ، أضحت للسياسة الاجتماعية أهمية متواكبة؛ إذ إنها سواء أكانت

حكومية، أم غير حكومية، مسؤولة عن قيام نظام الرعاية الاجتماعية بوظائفه في خدمة المجتمع على النحو المأمول، وإلّا أُهدِرت الموارد المخصصة للرعاية الاجتماعية، أو تعرّض المجتمع لقدر من المشكلات؛ لعجز نظام الرعاية الاجتماعية عن القيام بوظائفه.

فالسياسة الاجتماعية تتعامل مع المشكلات ذات الانتشار النسبيّ في المجتمع، التي يتعرّض لها أعداد متزايدة من المواطنين؛ بغرض إحداث تغيير اجتماعيّ في بعض الهياكل الاجتماعية، من شأنه التقليل من معدلات وقوع المشكلات الاجتماعية؛ ومن ثم، تقليل أعداد المواطنين الذين يعانون منها. وتوضع السياسة الاجتماعية، بوصفها سياسة قومية بوساطة مختلف السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، بعناية ودقة، مثلما توضع السياسة الاقتصادية، أو الدولية، أو الأمنية، على سبيل المثال. وتنقسم السياسة الاجتماعية كما يراها (رضا) إلى قسمين:

١. سياسة اجتماعية عامة.

٢. سياسة اجتماعية نوعية (محلية وقومية).

ويرى أنّ هذين النوعين يجب ألّا يكونا منفصلَين بعضهما عن بعض؛ لأنّ في البناء الاجتماعي كاملاً يؤثر كل قطاع في سائر القطاعات الأخرى، فالتنمية الاجتماعية غير المتوازنة تؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعيّ كلّه (رضا، ١٩٩٩: ١٠-١٧)، ونستنتج ممّا سبق أنّ نموّ أيّ مجتمع من المجتمعات، يعتمد اعتماداً كبيراً على ما ينتهجه هذا المجتمع من سياسات تستهدف نموّه وتطوّره؛ معتمداً في ذلك على ما ينتهجه من سياسة عامة، وسياسات فرعية نوعية، بما يقدّمه من توفير خدمات متنوعة ومتكاملة لأفراده جميعهم، ولفئاته الأكثر احتياجاً بصورة خاصة، وهذا كله بهدف تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية، وقدر من التنمية التي تمثّل الهدف الرئيس لكل المجتمعات.

والإنسان بصورة عامة -وبناءً على ما سبق- الهدف الرئيس لهذه السياسات، فأسلوب رعايته وما يُقدَّم إليه يمثّل استثماراً طويل المدى لأيّ مجتمع، ومن ثم، فالاهتمام به هو اهتمام بالمظاهر التنموية للمجتمع، ونموّ الإنسان هو نموّ لأوضاع المجتمع بمختلف

مجالاتها واتجاهاتها، وتحقيق هذه المظاهر التنموية يعتمد اعتماداً كبيراً على الاهتمام بجميع قطاعات السكان، بيد أننا لا نستطيع أن نعطي أهمية لقطاع على حساب آخر، فكل القطاعات السكانية تحتاج إلى جهود لنموّها وتطوّرها، لكننا في الوقت نفسه نضع أولوية لبعض هذه القطاعات التي تحتاج إلى برامج رعاية أكبر، لما لذلك من تأثيرات مهمة في عملية التنمية الحالية والمستقبلية.

تأثُّر السياسات الاجتماعية بأيديولوجيات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة:

تُجمِع الكثير من الدراسات على وجود نوع من التأثير في توجهات السياسات الاجتماعية في أي مجتمع، وفقاً لتوجهات أيديولوجيات الرعاية الاجتماعية فيه. والرعاية الاجتماعية مفهوم قديم أجمعت الرسالات السماوية على ضرورتها، وقد شجعت الإنسان على الاعتماد على نفسه، وإذا عجز ألزمت الأسرة برعايته، فإن لم تستطع فتقع الرعاية على عاتق الأقرباء، ثم الخيّرين والميسورين، وإلّا فإنّ الدولة عليها أن تتحمّل مسؤوليتها، وتقدّم الرعاية لمن هم في حاجة ماسّة إليها.

والمتتبِّع مسار الرعاية الاجتماعية على مرّ العصور، يلاحظ مرور المجتمعات الإنسانية في مراحل، تأثَّر كلّ منها بالظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية السائدة في كل مرحلة من مراحل تطوُّر المجتمع الإنسانيّ، فلقد تطورت أساليب أداء المجتمعات الإنسانية للرعاية الاجتماعية على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة الرعاية القبَليّة

عندما كانت المجتمعات الإنسانية تعيش في قبائل، وكانت كل قبيلة مسؤولة عن شؤون أفرادها، أصبح الكل في خدمة المجموع القَبَليّ، والمجموع القَبَليّ في خدمة أفراده.

ثانياً: مرحلة الإحسان

مع انتشار تربية الحيوان، والزراعة، والصناعات اليدوية الصغيرة، بدأ النظام القَبَليّ في التفكك؛ ليحلّ محلّه تدريجيّاً نظام الدولة المركزية، ولم تكن الدولة المركزية

ملتزمة بأداء أية أعباء أو خدمات اجتماعية لمواطنيها، وكانت الأديان تحضّ على الإحسان، ومساعدة القويّ الضعيف، والقادر غير قادر، والغني الفقير.

ثالثاً: مرحلة المنظّمات التطوعية

وتهدف إلى تجميع الموارد، وجهود المحسنين في وعاء منظمة اجتماعية تقدّم العون والمساعدة للمحتاجين، وكانت هذه المنظمات خارجة عن سلطة الحكومة، ومن ثم، كانت بمنزلة نوع من الجهود التطوعية، ذات جذور دينية عميقة.

رابعاً: مرحلة دولة الرعاية الاجتماعية

ونعني بها قيام الدولة بالمسؤولية الأولى في تنظيم العلاقات الاجتماعية ومساعدة المواطنين، وفي حين كانت الرعاية الاجتماعية تُؤدَّى عن طريق منظمات رعاية اجتماعية طوعيّة محدودة الموارد، أصبحت تُؤدَّى عن طريق الحكومات ذات الموارد الكبرى، إذ أصبحت الرعاية حقّاً من حقوق المواطن، والتزاماً من جانب الحكومة لرعاياها.

خامساً: مرحلة مجتمع الرعاية الاجتماعية

لقد أثبتت الخبرات أنّ الحكومات سرعان ما تنوء تحت حمل الإنفاق الضخم على برامج الرعاية الاجتماعية، وبدلاً من أن تتخلى الحكومات عن برامج الرعاية الاجتماعية، أخذت تُقلِّص دورها بعض الشيء، تاركةً مساحة تزداد اتساعاً للجهود غير الحكومية. وقديماً كانت الرعاية الاجتماعية مسؤولية بعض المواطنين، ثمّ أصبحت مسؤولية الدولة، وأخيراً أصبحت مسؤولية الدولة والمجتمع معاً (رضا، ١٩٨٦؛ رضا ١٩٩٩، بتصرف). ويوجد قاعدة مُسلَّم بها مفادها؛ أنّ الحكومات سواء في الدول النامية أو المتقدّمة، لم تعد قادرة على سدّ احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، ومع تعقُّد الظروف الحياتية، ازدادت الاحتياجات الاجتماعية، وأصبحت في تغيّر مستمر؛ ولذلك كان لابدّ من وجود جهة موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العامّ، وتُكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهي ما يُطلَق عليها الجمعيات الأهليّة (ياسين، ٢٠٠٢: ١؛ التويجري،٢٠٠٢؛ حسين، ٢٠٠١).

الرعاية الاجتماعية وأيديولوجيا الوفرة: (واقع المملكة العربية السعودية، في إطار مفهوم مجتمع الرعاية):

نادراً ما يتمتّع أحد المجتمعات الإنسانية بموارد تفوق احتياجاته، وإن حدث ذلك في حقبة تاريخية معينة لأحد المجتمعات، فإنّه يُسَمَّى مجتمع الوفرة. وفي العصر الحديث أصبح بعض دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتّحدة، مجتمعات وفرة خلال حقبة السبعينيّات تحديداً. وعندما قفزت أسعار البترول الخامّ، وأصبح يدرّ على هذه المجتمعات دخولاً عالية، انطلقت حكومات هذه الدول تستثمر الثروة النفطية في إيجاد بنية تحتية عمرانية، وقد أدّى هذا الوضع خلال حقبة السبعينيّات، وحتى منتصف الثمانينيّات تقريباً إلى إيجاد نوع فريد من الأيديولوجية الاجتماعية، وهو ما نُطلَق عليه أيديولوجية الوفرة.

وقد قدمت دول الخليج العربيّ -مدفوعة بأيديولوجية الوفرة- خدمات اجتماعية أساسية، وواسعة النطاق لمواطنيها؛ فوفّرت التعليم ابتداءً من التعليم الابتدائيّ حتى الجامعيّ، كما كانت الدولة توفّر لطلابها المسكن، والتغذية، والعلاج، والانتقال، والكتب مجّاناً. وفي المجال الصحيّ كان العلاج في المستشفيات الحكومية مجّاناً ابتداءً من إجراء الكشوف الطبية، إلى صرف الدواء، وإجراء العمليات، والسفر إلى الخارج للعلاج على نفقة الدولة، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، فضلاً عن إنشاء الدولة دور المساجد، والأندية، والملاعب، ودعم الفرق الرياضية، وجماعات الهواية، وإقامة المتنزّهات، وحدائق الأطفال، وغير ذلك (رضا، ١٩٩٩).

وتُعدّ المملكة العربية السعودية في العقد الأخير من القرن العشرين، من الدول النامية القليلة التي قفزت إلى مصافّ الدول المتقدمة اقتصاديّاً وعمرانيّاً، ولقد ارتكزت أيديولوجية الرعاية في المملكة في الآونة الأخيرة على هذه الأيديولوجية التي تُطلَق عليها الوفرة، وقد اعتمدت على عدّة مقومات مهمّة، هي:

١. مورد ماليّ وفير ومستمرّ وقليل التعرّض لتقلبات الأسعار.
٢. عدد محدود نسبيّاً من السكان.

٣. كفاية ميزانية الدولة لتوفير برامج رعاية اجتماعية، من دون الحاجة إلى فرض ضرائب لتوفير تمويل إضافيّ من النشاط الاقتصاديّ الخاص.

٤. رغبة قوية من متخذي القرارات للرقيّ بمستوى مواطنيهم وإسعادهم.

٥. تفاعُل المجتمع مع الأسرة الدولية، خاصة المجتمعات المتقدمة منها؛ للتفاعل معها، وضمان التأثر المستمرّ بالتطورات المختلفة بها؛ لتحريك سياسة مجتمع الوفرة الاجتماعية باستمرار نحو النموّ والتقدّم.

والمجتمع العربيّ السعوديّ من المجتمعات التي تأثرت بأيديولوجية الوفرة التي سبقت الإشارة إليها، وهذا الأمر بدوره كان له الأثر الكبير في مسار عمليات الرعاية الاجتماعية وبرامجها في هذا المجتمع. وبتحليل المعطيات الأيديولوجية للمجتمع السعوديّ في الآونة الأخيرة، يتضّح لنا جملة من الحقائق نوضحها على النحو الآتي:

أ. يعدّ المجتمع السعوديّ حديث العهد بالتغيّر الحضاريّ والاجتماعي الذي يُعزى بصفة رئيسة إلى النموّ الاقتصاديّ الذي تعيشه المملكة، وهذا التغيّر له خصائصه ومظاهره، وآثاره، ومنها سرعة انتشاره، وشموله المجتمع السعوديّ بصورة كاملة، إضافة إلى التغيّر المادّيّ، واستخدام المنتجات الصناعية والتكنولوجية الحديثة على نطاق واسع.

ب. شهد المجتمع السعوديّ تغيّراً في أنماط الحياة، من تكافل اجتماعيّ شمل الأسرة؛ إذ تحوّلت من أسرة ممتدّة إلى أسرة نوويّة؛ ما كان له الأثر في انخفاض مستويات التضامن والتعاون داخلها؛ لذا، اقتضى الأمر من الدولة أن تحلّ محلّ الأسرة الممتدة، ومحلّ القبيلة، ومحلّ أهل القرية، فأتاحت الفرصة لإنشاء المؤسسات الاجتماعية؛ لتعمل على تلبية حاجات الفرد المفتقرة إلى الإشباع.

ج. تيسّرت للمجتمع السعوديّ إمكانات كبيرة، جعلته يتمكّن من الاضطلاع بأعبائه الكبيرة في مضمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

د. إنّ هذا المجتمع يسترشد في تنظيماته بتعاليم الدين الإسلاميّ الحنيف؛ إذ تنبثق الرعاية الاجتماعية التي يوفرها المجتمع السعوديّ في إطار فلسفة الإسلام،

وهي التي تُحمِّل ولاة الأمر مسؤولية رعاية كل ضعيف ومحتاج (الجوهرة بنت فيصل، ١٩٩١؛ كريم، ١٩٩٧). والتكافل الاجتماعيّ المبنيّ على الأسس الإسلامية يشكّل الأيديولوجية الموجهة للرعاية الاجتماعية في الدولة، والمجتمع السعودي – وهو مجتمع مسلم في الفكر والمضمون – يؤيّد فكرة التساند في البناء الاجتماعيّ؛ إذ لا يُترَك المجتمع لقوانين عشوائية لا تُحدّد التزامات الأفراد المكونين للمجتمع إزاء بعضهم بعضاً، بل صاغ تلك الالتزامات وشكّلها في إطار مفهوم التكافل الاجتماعيّ الذي عبرت عنه برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة التي يتبناها (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ١٧).

وفي هذا الإطار تتبلور أيديولوجية الدولة؛ لتشكّل سياسات رعايتها الاجتماعية، لتغطي الجوانب الآتية:

أولاً: الاهتمام الحكوميّ بالأعمال الاجتماعية، وذلك في الكثير من المجالات نعرض منها:

١. مجال رعاية الأحداث، ويُمارَس من خلال عدّة مؤسسات معترَف بها مجتمعيّاً تتضمّن:
   - دور التربية الاجتماعية.
   - مؤسسة التربية النموذجية.
   - دور التوجيه الاجتماعيّ.
   - دور الملاحظة الاجتماعية.
   - مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض.
٢. مجال رعاية الأسرة والطفولة.
٣. مجال النشاط الأهليّ التطوعيّ.
٤. مجال رعاية الفئات الخاصة، ويتضمن ذلك الممارسة في عدة مؤسسات فرعية، هي:

- مراكز التأهيل المهنيّ الاجتماعيّ.
- مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين.
- مراكز التأهيل الطبيّ للمعاقين.
- معاهد النور للمكفوفين.
- معاهد الأمل للصمّ والبكم.
- معاهد التربية الفكرية.
- خدمات رعاية المسنّين.

٥. مجالات التنمية من خلال عدة مؤسسات تتضمّن:
   - مراكز التنمية الاجتماعية.
   - مراكز الخدمة الاجتماعية.
٦. المجال المدرسيّ.
٧. المجال الطبيّ، ويتضمّن العمل في عدّة مستشفيات متخصصة تضمّ:
   - المستشفيات العامة والتخصصية.
   - مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية، والعيادات النفسية الخارجية.
   - مراكز الدرن.
   - مستشفيات الأمراض الصدرية.
   - مراكز رعاية الأمومة والطفولة.
   - مراكز التأهيل الطبيّ.
   - المعاهد الصحية، ومدارس التمريض.
٨. مجال الضمان الاجتماعيّ.
٩. مجال رعاية الشباب.
١٠. مجال رعاية المسجونين.
١١. المجال الصناعيّ والعمّاليّ (الجوهرة بنت فيصل، ١٩٩١).

ثانياً: نموّ العمل الخيريّ الأهليّ

وعلى صعيد آخر، وإلى جانب اهتمام الدولة بتقديم برامج الرعاية الاجتماعية التي شكّلت الجزء الأساس من سياستها الاجتماعية، يوجد اهتمام آخر بالعمل الاجتماعيّ الأهليّ، وقد اتخذت أعمال الخير التطوعية في المملكة العربية السعودية أشكالاً كثيرة، بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائليّ والقَبَليّ، ثم تطوّرت إلى ما يُعرَف بصناديق البِرّ؛ إذ تُجمع الأموال والصدقات في المواسم، ثمّ تُوزَّع على المحتاجين، وقد امتدّت بعد ذلك لتشمل المرافق العامة، والخدمات الصحية، ومساعدات الزواج، وغير ذلك من أعمال البرّ.

وعندما أُنشِئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ، أخذت على عاتقها التوعية؛ لتنشيط الحركة التطوعية الأهلية؛ ما أدّى إلى قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تُسهم في رفع المستويين الاجتماعيّ والاقتصاديّ لكثير من الأسر. وفي عام ١٣٨٤هـ وضعت الوزارة نظاماً للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية؛ بهدف تنظيم الجهود التطوعية وأعمال البرّ والخير، كما أصدرت عدداً من اللوائح الأساسية والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية، وتسجيلها، ومساعدتها ماديّاً ومعنويّاً ودعمها فنيّاً، وقد أدّى ذلك إلى إنشاء الكثير من الجمعيات الأهلية؛ ترجمةً لإحساس المواطنين بمسؤولياتهم تجاه إخوانهم ذوي الحاجة، وتأكيداً لمبدأ مهمّ من المبادئ الإسلامية، ألا وهو التكافل الاجتماعيّ.

وقد نمت خدمات هذه المنظمات في مجال تقديم المساعدات المالية التي توفّر الخدمات المباشرة وغير المباشرة؛ لكي تساعد الأفراد في الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التأهيل والتعليم، ولم يكن العمل التطوعيّ في المجال الاجتماعيّ مقتصراً على الرجل، فقد شاركت المرأة السعودية الرجل في هذا المجال، وقامت بدور فاعل في مجال النشاط الاجتماعيّ التطوعيّ، والجمعيات الخيرية النسائية هي أولى الجمعيات الخيرية التي سُجِّلت رسميّاً في وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وعددها آنذاك أربع جمعيات (النعيم، ٢٠٠٠: ١٤؛ البلوي، ٢٠٠٢).

وانطلاقاً من هذا، جاء القطاع الخيريّ؛ ليمثّل أحد الروافد المهمّة التي تقدم أنواعاً مختلفة من الخدمات للمواطنين؛ إذ يعدّ الاهتمام بها اتجاهاً حضاريّاً، ومؤشراً على مدى التزام حكومة المملكة العربية السعودية بالقيم السامية، وتعاليم الدين الإسلاميّ الحنيف. والدولة تعمل على دعم هذه الجهود؛ لتتمكن من ممارسة أنشطتها بفاعلية وكفاءة في المجالات شتّى (الرشود، ١٤٢٣: ٣؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٦: ١٤٩). والجمعيات الخيرية تلعب دوراً اجتماعيّاً، واقتصاديّاً، وسياسيّاً، وأخلاقيّاً مهمّاً؛ نظراً إلى ما تحقّقه من توازن اجتماعيّ، واستقرار سياسيّ، وتوازن في تقديم الرعاية للفئات ذات الحاجة (السمالوطي، ١٩٩٨: ٥٠٥؛ البابلي، ٢٠٠٠: ١١). كما تزداد أهمية دور هذه الجمعيات الخيرية حاليّاً؛ نتيجة تبنّي سياسات الإصلاح الاقتصاديّ التي تعني التحول إلى اقتصاديات السوق، وإلى خصخصة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والخدمات (خضر، ٢٠٠٠، بتصرف).

والجمعيات الخيرية تحقّق للمجتمع القيام بوظائف عدة تتضمّن (بارح، ١٩٩٣):

١. وظيفة تتعلّق بوجود الجمعيات التطوعيّة بوصفها مجالاً لتنسيق رغبات الأفراد. فهناك من يريد مساعدة الآخرين، ويكون التطوّع في تلك المنظمات المجال المناسب لهم.

٢. وظيفة تتعلّق بتنفيذ برامج اجتماعية؛ إذ تهتمّ هذه المنظمات التطوعية بالتعاون مع الحكومات في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية، وقد استخدمت هذه الوظيفة في المجتمعات المعاصرة؛ إذ تهتمّ المنظمات التطوعية بإشباع حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

٣. وظيفة تتعلّق بقدرة هذه المنظمات على تقديم الخدمات بصورة أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية، إضافة إلى عوامل المرونة، وسرعة الأداء والإتقان، وقلة التكلفة.

وبعبارة أخرى، تحقّق هذه المنظمات وظائف الإدماج والمشاركة، وتحمُّل المسؤولية، والتعبير والمدافعة عن الحقوق، فهي بصورة عامّة تُحقّق تدريباً جماعيّاً على مواجهة الحياة وصعوباتها (وناس، ١٩٩٧)، إضافة إلى الدور التنمويّ الذي تلعبه هذه الجمعيات في

المجتمع، فهذه الجمعيات لها دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية؛ ما يخفف العبء على الهيئات الحكومية المختلفة (السيد، ١٤٢٢؛ السوري، ٢٠٠١؛ الشراوي، ٢٠٠١).

ثانياً: الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية: من فردية العمل إلى التنظيم المقنّن

سبق أن أوضحنا في المبحث الأول أنّ العمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية موجود منذ قيام المملكة، وقبل ذلك؛ إذ بدأ بجهود فردية، ثمّ عائلية، ثم قَبَلية من خلال صناديق البِرّ والروابط تحت إطار القيم والتقاليد الإسلامية والعربية، وقد تضمّنت أعمال الخير تغطية جوانب التكافل الاجتماعي كلّها بين أعضاء المجتمع، التي أوجبتها إستراتيجية التكافل الاجتماعيّ في الإسلام، التي شملت:

- مساعدات الفقراء والمساكين.
- مساعدات المرضى.
- مساعدات المُقعَدين.
- مساعدات الشيوخ.
- مساعدات المشرّدين.
- مساعدات اللُّقطاء.
- مساعدات اليتامى.
- مساعدات الأسرى.
- مساعدات المَدين الذي عجز عن سداد ديونه لأسباب قهرية.
- القاتل عن غير عمد، فلا يتحمّل وحده دية القتيل، بل يتعاون معه أهله وأصدقاؤه في سدادها.
- ابن السبيل، فيتكفل أهل البلدة بإعانته حتى يرحل عن موضعهم.
- ضيافة المسافر.

- الماعون؛ أي إعارة كل ما ينفع للمحتاج إليه.
- الإعفاف، ويهدف إلى صيانة العفة عند الذكور والإناث على حد سواء.
- الإسعاف، وهو وجوب تقديم المساعدات الفورية للمصابين من البشر.
- الطوارئ؛ أي أن يتكاتف كلّ مجتمع إزاء الأخطار الجسيمة التي يتعرّض لها (توفيق، ١٩٨٤ :٢١٦–٢٢٢؛ توفيق، ١٩٩٧: ٢٤–٢٦؛ العقيل، ١٩٩٧).

وبصورة عامة، مرّ العمل الخيريّ في المملكة بالكثير من المراحل يمكن التعرّض لها على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة ما قبل نشأة وزارة الشؤون الاجتماعية

رجعت نشأة العمل الخيريّ ذي الرؤية غير الفردية في عهد الملك عبد العزيز – طيّب الله ثراه – إذ اتجهت الأفكار إلى المشروعات الإصلاحية الخيرية، وكان من أهمّ هذه المشروعات بين الأعوام ١٣٤٧–١٣٧٢هـ، هي:

- عين زبيدة وغيرها من العيون.
- جمعية الطيران العربية.
- جمعية الإسعاف الخيريّ.
- دار العجزة في مكة.
- دار الأيتام في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- لجنة الصدقات العليا، وأوقاف الحرمين الشريفين.
- المدرسة الفخرية.
- مدرسة دار الحديث.
- مدرسة الترقي العلمية.
- خدمات الحرمين الشريفين.
- خدمات إنماء الحرمين.

- المعهد الإسلامي السعوديّ.
- التكايا الخيرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة.
- مشروع القرش.

وقد اهتمّ مجلس الشورى بالمشروعات الخيرية كما تدل على ذلك تقاريره السنوية منذ عام ١٣٤٧هـ؛ لتشمل أعمال المجلس مجموعة من القرارات التي تتعلق بالعمل الخيريّ، وتضمّنت:

- القرار حول تفتيش أوقاف المدينة المنورة.
- القرار حول تفتيش إدارة الأوقاف في مكة المكرمة.
- القرار الخاص بطوابع إعانات جمعية الإسعاف الخيريّ.
- القرار حول تنمية عمل المؤسسات الخيرية في مكة المكرمة.
- القرار بشأن جلب ماء عين زبيدة بالأنابيب لسكان الحفائر.

وفي السنوات اللاحقة لعام ١٣٥٥هـ، لم تخْلُ تقارير مجلس الشورى من موضوعات ذات صلة بالمشروعات التي كان يوليها الملك عبد العزيز جلّ اهتمامه الشخصيّ، وخاصة الأعمال الخيرية ذات الصلة بالأيتام والعجزة والفقراء، وإضافة إلى اهتمامات المجلس بالمؤسسات الخيرية، فإنه أيضاً أولى اهتماماً لما يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات من دور تربويّ، ففي عام ١٣٥٦هـ صدر نظام العجزة في المدينة المنورة، وإلى أواخر سنوات عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - واصل مجلس الشورى مجموعة من القرارات والتعليمات الخاصة بمشروعات الأوقاف الخيرية (الرشود، ١٤٢٣: ٩-١٢؛ البلوي وآخرون، ١٩٩٧؛ عجوبة، ١٩٩٨: ١٥-١٨).

ثانياً: مرحلة نشأة وزارة الشؤون الاجتماعية:

التطور التنظيميّ واللائحيّ

عندما أُنشِئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ (وزارة الشؤون الاجتماعية حاليّاً)، أخذت على عاتقها التوعية لتنشيط الحركة الأهلية التطوعية؛ إذ

نظّمت صناديق البرّ الخيرية، وسجّلتها جمعيات خيرية وفق لوائح عملها؛ ما أدّى إلى قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تسهم في رفع المستويين الاجتماعيّ والاقتصاديّ لكثير من الأسر، وفي عام ١٣٩٥هـ وضعت الوزارة نظاماً للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية؛ بهدف تنظيم الجهود التطوعية وأعمال البِرّ والخير، كما أصدرت عدداً من اللوائح الأساسية، والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية، وتسجيلها، ومساعدتها ماديّاً ومعنويّاً ودعمها فنيّاً؛ إذ صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - بالقرار رقم (١٠٧) في (١٤١٠/٦/٢٥هـ)، بعد ذلك صدرت القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقرار الوزاريّ رقم (٧٦٠) في (١٤١٢/١/٣٠هـ) وفي (١٤١٣/٦/١هـ)، وصدر النظام الاسترشاديّ الذي تستأنس به الجمعيات الخيرية عند إعداد أنظمتها الأساسية بالقرار الوزاريّ رقم (٣٨٠٦)؛ وقد أدّى ذلك إلى إنشاء الكثير من الجمعيات الأهلية؛ ترجمة لإحساس المواطنين بمسؤولياتهم تجاه إخوانهم ذوي الحاجة، وتأكيداً لمبدأ مهمّ من المبادئ الإسلامية، ألا وهو التكافل الاجتماعيّ.

وقد نمت خدمات هذه الجمعيات الخيرية في مجال تقديم المساعدات المالية التي توفر الخدمات المباشرة وغير المباشرة؛ لكي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس؛ من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التأهيل والتعليم. ولم يكن العمل التطوعيّ في المجال الاجتماعيّ مقصوراً على الرجل، فقد شاركت المرأة السعودية الرجل في هذا المجال، فالجمعيات النسائية هي أولى المنظمات الخيرية التي سُجِّلت رسميّاً في المملكة (النعيم، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م: ١٤؛ البلوي، ٢٠٠٢، بتصرف؛ الصغير، ٢٠٠١: ٧١-٧٢؛ العتيبي، ٢٠٠٦: ٤٠-

٤١؛ الردادي، ٢٠٠٢: ٢٥٥–٢٥٦)[١]. وقد دعمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هذا النشاط بإنشاء الإدارة العامة للمؤسسات الأهلية في الوزارة؛ لتنظيم جهود الأفراد والجماعات، وتوجيههم إلى العمل الجماعيّ المشترك مع الجهود الحكومية؛ لمواجهة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، والاستفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم. وتتحدّد المهامّ الرئيسة لهذه الإدارة في:

١. رسم السياسة العامة التي تُسهم في إعطاء الدعم والاهتمام بخدمات النشاط الاجتماعيّ الأهليّ.
٢. تحديد الإجراءات الخاصة بإنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
٣. الإشراف على تنفيذ الضوابط والقواعد التي يسير عليها العمل في الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية، من حيث إجراءات التسجيل، والتوجيه الفنيّ، والإشراف الماليّ والإداريّ.
٤. المشاركة في إعداد أسس صرف الإعانات وقواعدها.
٥. دراسة الطلبات التي تُقدَّم من الجمعيات والمؤسسات الخيرية فيما تعتزم أداءه من برامج تحتاج إلى دعم أو تصريح، مثل عقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، وغير ذلك من الأنشطة.
٦. التنسيق مع مكتب الإشراف النسائيّ، فيما يختصّ بأنشطة الجمعيات الخيرية النسائية في مجال المتابعة والإشراف.

(١) منذ ذلك التاريخ توالت نشأة الجمعيات الخيرية في أنحاء المملكة جميعها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشأ عدد من الجمعيات في المنطقة الغربية، ومنها الجمعية النسائية في جدة، في عام ١٣٨٢، أما المنطقة الوسطى فقد نشأت فيها جمعية البر الخيرية في الرياض في عام ١٣٧٤هـ، وجمعية النهضة النسائية في الرياض في عام ١٣٨٢هـ، وجمعية الوفاء الخيرية النسائية في الرياض عام ١٣٩٥هـ، وفي منطقة القصيم نشأت جمعية البر الخيرية في مدينة عنيزة عام ١٣٩٥هـ، وجمعية البر الخيرية في بريدة عام ١٣٩٨هـ، وجمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية في القصيم عام ١٤٠٠هـ، وفي المنطقة الشرقية نشأت مجموعة من الجمعيات الخيرية هي على سبيل المثال، جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية في عام ١٣٦٩هـ، وفي المنطقة الجنوبية، نشأت الجمعية الخيرية في خميس مشيط في عام ١٣٩٢هـ، وجمعية البر الخيرية في منطقة بيشة عام ١٤٠٢هـ (عجوبة، ١٩٩٤: ٣٥٦؛ نشرات وإصدارات جمعية البر، ١٤٢٥؛ جمعية النهضة النسائية ١٤٢٤هـ).

٧. إعداد التقارير السنوية عن أنشطة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وإنجازاتها، ومراجعة حساباتها الختامية (الجهني، ١٩٩٧؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠١).

التطوّر في أعداد الجمعيات الخيرية في المملكة:

لقد تطوّر عدد الجمعيات الخيرية في المملكة ليصل إلى (٢٩٢) جمعية ومؤسسة خاصة، مع زيادة واسعة في أعداد المنظمات النسائية. ونعرض فيما يأتي التطوّر في أعداد هذه الجمعيات في نهايات القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين على النحو الآتي:

جدول رقم (١)

يبيّن التطوّر في عدد الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

البيان	عدد الجمعيات		المجموع
السنة	رجالية	نسائية	
١٣٨٨-١٣٩٠هـ	٨	٤	١٢
١٣٩٠-١٣٩٥ هـ	١٢	٤	١٦
١٣٩٥-١٤٠٠ هـ	٢٤	٩	٣٣
١٤٠٠-١٤٠٥ هـ	٥٢	١٥	٦٧
١٤٠٥-١٤١٠ هـ	٨٤	٢٠	١٠٤
١٤١٠-١٤١٥ هـ	١٢٢	٢٠	١٤٢
١٤١٥-١٤٢٠ هـ	١٦٥	٢٠	١٨٥
١٤٢٠-١٤٢٢ هـ	٢٠٤	٢٢	٢٢٦
١٤٢٢-١٤٢٣هـ	٢٤٦	٢٣	٢٦٩
١٤٢٣-١٤٢٤هـ	٢٦٩	٢٣	٢٩٢

بالنظر إلى معطيات الجدول السابق، وإلى التطوّر الذي مرّت به الجمعيات الخيرية من حيث العدد، يُلاحَظ وجود قفزة واسعة في أعداد هذه الجمعيات، فقد بلغت الزيادة نحو (٢٨٠) جمعية خيرية مُشهَرة وفقاً لأسس الإشهار التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي زيادة ملموسة ومتطورة باطراد. ويُلاحَظ أنّ حركة التطور قد زادت بصورة واسعة في العشرين سنة الماضية، وهي المواكِبة لحركة النموّ والتطوّر واسعة النطاق في المملكة، التي تبنّتها الحكومة؛ إذ بلغ التطوّر في هذه المرحلة فقط زيادة بلغت (١٩٢) جمعية؛ ما يؤكّد

النموّ المتزايد في هذه الجمعيات، وقد بلغ إجماليّ ما أُنفِق على هذه البرامج التي تقدّمها هذه الجمعيات نحو خمسة عشر مليار ريال سعوديّ تقريباً.

التطوّر في الخدمات:

لقد تطوّرت خدمات هذه الجمعيات والمؤسسات من مجرّد تقديم المساعدات المالية القائمة على الإحسان، إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس؛ لتحقيق فكرة المساعدة الذاتية. وقد تطوّرت خدمات هذه الجمعيات؛ لتعمل هذه المنظمات في الكثير من المجالات، مثل: مجال البِرّ، وخدمة المجتمع، ورعاية المعوقين، ورعاية المسنّين، والأمومة والطفولة، ورعاية الفتيات، ومكافحة الأميّة بين المواطنين، وإعادة تأهيل السيدات والفتيات، وإنشاء المباني وتحسينها، والعناية بالمرافق العامة. ونعرض فيما يأتي بعض المجالات والخدمات المُقدَّمة من خلالها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر (النعيم، ٢٠٠٠: ٢١؛ رضا، ١٩٩٧: ٥-١٦؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، الدليل الإحصائي، ١٤٢٥-١٤٢٦هـ: ١٤٧-١٤٨):

أولاً: مجال رعاية الأطفال

١. إنشاء رياض الأطفال، ودور الحضانة.
٢. إنشاء مراكز الرعاية النهاريّة.
٣. إنشاء دور الحضانة الاجتماعيّة الإيوائيّة.
٤. إنشاء نوادي الأطفال.
٥. إقامة ندوات توعية عن رعاية الطفل.

ثانياً: مجال التدريب والتأهيل

١. إعداد مربيات رياض الأطفال.
٢. إقامة دورات تدريبية في مجال الحاسب الآليّ.
٣. إقامة دورات تدريبية في كيفية استخدام الأجهزة الطباعية.

٤. إقامة دورات تدريبية في التفصيل والحياكة للسيدات.

٥. تعليم اللغات للجنسين.

ثالثاً: المجال الصحيّ

١. إنشاء عدد من المستوصفات والعيادات.

٢. المشاركة في حملات التبرع بالدم، وأسابيع النظافة.

٣. إقامة مسكن صحيّ لإقامة المرضى الذين يراجعون المستشفيات.

٤. إنشاء مراكز للتمريض، والعلاج الطبيعيّ.

٥. إقامة دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية.

٦. توفير سيارات إسعاف، ونقل المرضى والمصابين.

٧. تأسيس لجان أصدقاء المرضى.

رابعاً: المجال الثقافيّ

١. عقد الندوات والمحاضرات العامة، ودعم المكتبات العامة.

٢. إقامة الأمسيات الشعرية.

٣. توزيع الكتب والنشرات الخاصة بالتوعية الدينية.

٤. إحياء رسالة المسجد العلمية والثقافية.

٥. إقامة مسابقات ثقافية.

خامساً: مجال رعاية المعوقين

١. إقامة مجمّعات صحية اجتماعية لرعاية العجزة والمُعاقين.

٢. إقامة مشاغل خياطة للمُعاقات المتخرِّجات من مراكز التأهيل المهنيّ.

٣. إنشاء معهد لرعاية الصمّ.

سادساً: مجال الخدمات العامة

١. تحفيظ القرآن الكريم.

٢. تيسير الحجّ لغير القادرين.

٣. أعمال النظافة.

٤. فتح الطرق القصيرة داخل الأحياء والحارات.

٥. العناية بالمقابر ومغاسل الموتى.

٦. إقامة الأسواق الخيرية.

٧. كفالة الأيتام.

سابعاً: مجال مساعدة الأُسَر

١. جمع التبرعات لأعمال الخير والبِرّ.

٢. صرف الإعانات، وإيصالها إلى الأسر المحتاجة.

٣. تقديم المساعدات المادية والمعنوية للراغبين في الزواج (النعيم، ١٤٢١: ١٥-١٦).

ثامناً: مجال الدعوة والإرشاد

١. الدعوة إلى الله.

٢. إرشاد الخلق وهدايتهم.

٣. الدعوة إلى الإسلام، إلخ... (الخثلان، ١٩٩٧).

تاسعاً: مجال الإغاثة

وتتضمن أعمال إغاثة الملهوف والمكروب والمتضرِّر.

تطوُّر أشكال مسميات المنظّمات الخيرية:

هناك الكثير من المسمّيات التي تندرج تحت إطار العمل الخيريّ المؤسسيّ تختلف وفقاً لأهدافها، إلا أنها تشترك جميعها في إطار الخدمة

التطوعية، وقد حدّدتها مجموعة اللوائح التنظيمية التي أعدّتها وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنها:

أولاً: الجمعيات الخيرية

وهي التي تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية نقداً أو عيناً، وكذلك الخدمات التعليمية، أو الثقافية، أو الصحية، ممّا له علاقة بالخدمات الإنسانية، من دون أن يكون هدفها الحصول على الربح الماديّ.

ثانياً: المؤسسة الخيرية الخاصة

وهي التي تنشأ بتخصيص مال معيّن مدّة غير معيّنة لعمل ذي صفة إنسانية، أو علمية، أو فنية، أو لأيّ عمل آخر من أعمال البرّ، والرعاية، والنفع العام، من دون قصد الربح الماديّ.

ثالثاً: المؤسسة أو الجمعية ذات النفع العامّ

وهي كلّ جمعية أو مؤسسة ينشئها الأفراد؛ من أجل تحقيق مصلحة عامة، مثل: إنشاء دار لرعاية الأحداث، أو جمعية للدفاع المدنيّ. وقد اشترطت القوانين أن تَصبغ الدولة بقانون منها هذه الصفة على الجمعية أو المؤسسة، بعد تحقّقها من قدرتها على النفع العامّ.

رابعاً: اللجان الأهلية، ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية

تفعيلاً لدور الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المملكة، أُدخِل نظام لجان التنمية الاجتماعية المحلية، الذي أخذت به الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية؛ محاولة للتوسّع في برامج التنمية الاجتماعية؛ لتغطية أكبر عدد ممكن من مناطق المملكة التي لا تصل إليها خدمات المراكز، وهي في حاجة ماسّة إليها. ومن خصائص هذه اللجان سهولة التكوين، والبساطة المتناهية في النفقات المالية، ودورها الإيجابيّ في مقابلة الحاجات المجتمعية ببرامج متجددة ومتّسمة بالبساطة الشديدة، وسهولة التنفيذ والنفقات،

مُحقِّقةً أقصى فائدة ممكنة لعدد من شرائح المجتمع، ومن أمثلة هذه اللجان: اللجنة الاجتماعية، والصحية، والثقافية، والزراعية، والنسوية، ولجنة الشباب.

خامساً: الجمعيات التعاونية

ويُقصَد بها كلّ جمعية يكوّنها أعضاء منطقة معينة، وتكون غايتها تحسين أوضاع أعضائها سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية؛ باشتراك جهود الأعضاء؛ متّبِعة في ذلك المبادئ التعاونية. وتنقسم هذه الجمعيات إلى خمسة أنواع:

- الجمعيات التعاونية متعدّدة الأغراض: وهي التي تُباشِر جوانب النشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ جميعها.
- الجمعيات التعاونية والاستهلاكية: وهي التي تعمل على بيع السلع الاستهلاكية التي تشتريها أو تنتجها بنفسها تجزئة، أو بالتعاون مع الجمعيات التعاونية الأخرى.
- الجمعيات التعاونية الزراعية: وهي التي تُنشَأ للقيام بإنتاج سلع زراعية، وكذلك مدّ الأعضاء بما يحتاجون إليه من أدوات زراعية؛ للمساعدة على زيادة الإنتاج الزراعيّ.
- الجمعيات التعاونية المهنية: ويُقصَد بها تلك الجمعيات التي يكوِّنها صغار أو متوسطو الحال من المنتجين المشتغلين في مهنة معيّنة؛ بقصد خفض نفقات إنتاجهم، وتحسين ظروف بيع منتجاتهم.
- الجمعيات التعاونية للخدمات: وهي التي تُقدِّم لأعضائها خدمات بطريقة تعاونية، مثل؛ جمعيات الإسكان التعاونية، والجمعيات التعاونية المدرسية، إلخ...

(الجويبر، ١٤٢٤هـ: ١٨-١٩)؛ مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، ط ٤، ١٤٢٤هـ: ٢٢١).

وقد حدّدت وزارة الشؤون الاجتماعية اللوائح الخاصة بتنظيم مثل هذه المنظمات؛ لتحدّد لها أعمالها، والفروق بينها وبين بعضها بعضاً، وقد تضمن ذلك الموادّ الآتية:

- محدّدات لإنشاء الجمعيات وأهدافها، وتتضمّن:
  - التأسيس والتسجيل.
  - النظام الأساسيّ للجمعية.
  - شكل التنظيم الإداريّ لها.
  - الجمعية العمومية.
  - مجلس الإدارة.
  - اللجان الدائمة أو المؤقتة.
- محدّدات التنظيم الماليّ والإداريّ، وتتضمّن:
  - التمويل.
  - الميزانية.
  - السجلّات والدفاتر.
  - سبل الاحتفاظ بالأموال.
  - طرق استثمار الأموال.
  - الحصول على الإعانات.
  - سبل جمع التبرعات للوجوه الخيرية.
  - سبل المحاسبية.
- محددات حلّ الجمعية، وتتضمّن:
  - حالات الحلّ.
  - طرق إعلام المؤسسات الأخرى بحلّ الجمعية وأسبابه.
  - سبل تصفية الجمعية، والتصرُّف بأموالها.
  - هذا إضافة إلى مجموعة الأحكام العامة والخاصّة بكلّ جمعية.

التطوّر في أساليب الدعم الماليّ:

تأتي مصادر التمويل للجمعيات الخيرية لتأخذ أشكالاً عديدة، فالموارد المالية تأتي في الأهمية الثانية في العمل الخيريّ بعد الموارد البشرية؛ إذ إنّ الإنسان هو الذي يُسخِّر العنصر الماديّ في أغراضه المختلفة (العلي، ١٩٩٦-١٤١٧هـ: ١٣٣). ويتمثّل الدعم الماليّ للجمعيات الخيرية في الكثير من الأوجه يمكن تحديدها في:

أولاً: وجوه التبرع

١. مساهمات وتبرّعات الأفراد والجماعات والمؤسسات، سواء أكانت التبرعات نقدية أم عقارية أم عينية.
٢. الزكاة.
٣. الوقف (ريع الأوقاف التي توقف للجمعية الخيرية).
٤. الهبات والوصايا (ما يُوصي به المسلمون للجمعية الخيرية من تركاتهم).
٥. أرباح المشروعات الاستثمارية التي تقيمها الجمعية الخيرية لمصلحة برامجها، ومشروعاتها، وأنشطتها الخيرية.

ثانياً: الإعانات الحكومية، وتتضمّن:

١. تقديم الإعانات المتنوّعة وفقاً للائحة الجمعيات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦١٠) في ١٣٩٥/٥/١٣هـ الذي يتيح للجمعيات الخيرية الاستفادة من الإعانات الآتية:
   - إعانة تأسيسية تُصرَف بعد تسجيل الجمعية رسميّاً.
   - إعانة سنوية تُصرَف للجمعية بعد انتهاء سنتها المالية، وقد تصل هذه الإعانة إلى (٨٠٪) من إجماليّ مصروفاتها.
   - إعانة إنشائية تُصرَف لمساعدة الجمعية على تنفيذ مشروعات المباني التي تُعينها على تأمين مقرّات مناسبة لبرامجها المختلفة، وتصل هذه الإعانة إلى (٨٠٪) من إجماليّ نفقات البناء.

- إعانة فنية تتمثّل في تحمُّل نفقات تعيين موظفين فنيين للعمل في الجمعيات، أو مدّها بخبراء ومختصين بدراسة أوضاعها، وتقديم الاقتراحات اللازمة للنهوض بها، أو انتداب بعض الموظفين من الوزارة للعمل لديها مُدداً محددة عند الحاجة.
- إعانة عينيّة وفقاً للحاجة؛ لمساعدة الجمعيات على أداء رسالتها، وتنفيذ برامجها على خير وجه، بما في ذلك منح كل جمعية خيرية قطعة أرض مساحتها (١٥٠٠) متر مربع؛ لإقامة مقرّها عليها.
- إعانة طارئة تُمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات، أو أزمات مالية.

٢. تُمنح الجمعيات الخيرية حاجاتها من الأراضي؛ لإقامة منشآتها الخيرية عليها، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) في ١٤٠٦/٦/٨هـ.

٣. معاملة الجمعيات الخيرية معاملة الأُسَر الحاضنة، وصرف مخصصات الحضانة لها في حالة قيامها برعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة، وكذلك شمولها في الإعانات الخاصة برعاية المُعاقين إذا تولّت رعايتهم؛ وفقاً للقرارات الرسمية الصادرة بهذا الشأن.

٤. اعتبار الجمعيات الخيرية جهات يمكن تدريب المعاق لديها، وشمولها بالمبالغ المخصصة لذلك.

٥. الحصول على التيّار الكهربائي بأسعار مخفضة ومحدودة بـ (٥) هللات للكيلو واط الواحد، مهما بلغت كمية الاستهلاك.

٦. دعم رياض الأطفال التابعة للجمعيات الخيرية بالمديرات، والمدرِّسات، والكتب، ووسائل الإيضاح؛ وفقاً للإمكانات المتاحة (مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ؛ رضا، ١٩٩٧: ٢-٥).

التطوُّر في نوعية الفئات المستفيدة:

يختلف إلى حدّ ما نشاط الجمعيات الخيرية وفقاً لاختلاف أنواعها، فالجمعيات النسائية عضويتها نسائية، وفي الأغلب توجّه نشاطها إلى النساء، في حين توجّه الجمعيات الخيرية الرجالية أنشطتها للمجتمع بصورة عامة، وتتحدّد الأنشطة والإنفاق عليها في ضوء الأهداف العامة للنشاط الخيريّ في المملكة العربية السعودية في المجالات الآتية بوجه عام:

١. مساعدات الأسر: وتشمل مساعدات الأرامل، والمطلَّقات، وزوجات السجناء، وأُسَر المرضى، وأُسَر الفقراء والمساكين، إلخ...
٢. رعاية الأمومة والطفولة: وتتضمّن إنشاء دور الحضانة، ورياض الأطفال النهارية والمسائية.
٣. رعاية الفئات الخاصة: وتتضمّن إنشاء دور لرعاية المسنّين، والمُعاقين، وإعانة الطلاب الفقراء.
٤. مستفيدو الخدمات العامة: وتشمل الفئات المستفيدة من دور الحضانة ورياض الأطفال، والأندية الصيفية، وحلقات تحفيظ القرآن الكريم، والمعارض الخيرية، والمعسكرات، والأسابيع الثقافية، ودورات التدريب والتعليم المستمر.
٥. مستفيدو اللجان الاجتماعية: وتشمل المستفيدين من صرف الأغذية في شهر رمضان الكريم، والأعياد، والمستفيدين من لحوم الأضاحي، والأدوات الكهربائية، والأثاث.
٦. مستفيدو اللجان الصحية: وتشمل المستفيدين من برامج التوعية الصحية، والأجهزة التعويضية، وتسكين المراجعين... إلخ
٧. مستفيدو لجان التعليم الخاص: وتشمل كلّ ما يتعلق بالتأهيل النفسيّ، والاجتماعيّ، والطبيّ (عجوبة، ١٩٩٨: ١٠٠-١٠٣).
٨. مستفيدو برامج لإنشاء المساكن، وتحسينها.
٩. مستفيدو برامج المساعدات العامة (وزارة الشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائيّ، ١٤٢٥-١٤٢٦هـ: ١٤٩).

نظرة تحليلية لطبيعة أنشطة العمل الخيريّ في منطقة مكة المكرمة واتجاهاته:

تميّز العمل الخيريّ في منطقة مكة المكرمة بالتنوع منذ بداياته، من حيث المجالات والفئات المخدومة، وإن كانت تركّز في بدايتها على شكل المساعدات العينية والمالية أكثر من أيّ شكل آخر، وذلك تماشياً مع ما كان سائداً، وما يشير إليه مفهوم العمل الخيريّ في السابق.

ولكن في الآونة الأخيرة، حدث توسُّع مطّرد في المجالات، وفي الفئات المخدومة، وفي طبيعة الأنشطة والبرامج والخدمات المقدَّمة؛ نتيجة القفزة النوعية التي شهدها العمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية. وبنظرة سريعة لواقع العمل الخيريّ في منطقة مكة المكرمة، نجد نموّاً مطّرداً في السنوات الأخيرة، وخاصة على مستوى المحافظات التابعة لإمارة مكة المكرمة.

وسنتناول فيما يأتي اتجاهات العمل الخيريّ وأبعاده في منطقة مكة المكرمة وفقاً لمعايير محددة، هي:

أولاً: من حيث النوع (رجالية، نسائية):

تميزت منطقة مكة المكرمة منذ العصور السابقة بمشاركة المرأة في العمل الخيريّ. ومن أبرز الأمثلة (عين زبيدة)؛ وذلك نتيجة لما تمثّله مكة المكرمة من قيمة كبيرة في نفوس المسلمين، ولا سيّما خدمات حجّاج بيت الله.

أمّا في العصر الحديث، فمن اللافت أنّ أول جمعية سُجِّلت في وزارة الشؤون الاجتماعية كانت (الجمعية الخيرية النسائية في جدة) في عام ١٣٨٣هـ. ويبلغ عدد الجمعيات النسائية القائمة حاليّاً في منطقة مكة المكرمة ٧ جمعيات موزّعة على المدن الرئيسة؛ إذ يوجد في مدينة جدة أربع جمعيات، وفي مدينة الطائف جمعيتان، وفي مكة المكرمة جمعية نسائية واحدة.

ومن ثم، يكون هناك ٨٤ جمعية رجالية، مع العلم أنه قد تكون في بعض الجمعيات مشاركات نسائية، أو حتى فروع نسائية.

ثانياً: من حيث نوع الخدمات، وطبيعتها:

يرتبط العمل الخيريّ في أغلب الأحيان بمفهوم مساعدة الفقراء والمساكين، ومَن في حكمهم ماديّاً. وقد كان هذا المفهوم هو السائد حتى وقت قريب، إذ وُجِدت أنشطة وبرامج أخرى تُضاف إلى المساعدات المالية، وتدخل في إطار تقديم الخدمات المختلفة (اجتماعية، وثقافية، وتعليمية، وغيرها) خاصة مع وجود سياسة وإستراتيجية لتنظيم العمل الخيريّ، أصبحت تحكم توجهاته من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، بعد صدور اللوائح المنظِّمة للعمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية؛ لذا، فقد حدث تنوّع في الخدمات والأنشطة التي تقدّمها الجمعيات الخيرية العاملة في منطقة مكة المكرمة، وإن كان التركيز، في الأغلب، على الجمعيات العامة التي تقدم مساعدات ونحوها للمحتاجين.

وبالنظر إلى واقع الجمعيات الخيرية، نجد أنّ الجمعيات ذات الخدمات المتخصصة في مجال بعينه، أو تلك التي تسعى إلى تقديم خدمات مجتمعية تتجاوز حدّ المساعدات العينية، قد ظهرت في المدن الرئيسة مثل مدينة مكة المكرمة، ومدينة جدة، ومدينة الطائف. ومن أمثلة أبرز الأنشطة التي ركّزت عليها الرعاية الصحية، (جمعية الإيمان للخدمات الخيرية لرعاية مرضى السرطان) في جدة، و(جمعية أصدقاء القلب الخيرية) في جدة، و(الجمعية الوطنية الخيرية للدم)، و(الجمعية السعودية الخيرية لأصدقاء أمراض الثلاسيميا والأنيمياء المنخلية) في جدة، و(الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات) في محافظة جدة، و(جمعية الطائف الخيرية لرعاية المرضى النفسيين)، و(جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية) في جدة، و(جمعية أصدقاء أمراض السكر الخيرية) في جدة، و(الجمعية الخيرية لتعزيز الصحة) في مكة المكرمة، و(الجمعية الخيرية لرعاية المصابين بالأمراض المزمنة) في العاصمة المقدسة، و(جمعية سبيل الخيرية لمساعدة المرضى) في جدة، و(الجمعية السعودية

الخيرية لمرضى الإيدز) في جدة. ونجد أنّ أغلب الجمعيات الصحية موجودة في المدن الرئيسة، وعلى وجه خاص مدينة جدة؛ إذ يوجد فيها ٩ جمعيات من أصل اثنتي عشرة جمعية.

أما على صعيد الخدمات المجتمعية، فنجد أيضاً عدداً من الجمعيات التي تسعى إلى تقديم خدمات مجتمعية لفئة متخصصة، أو تُعنى بنشاط معين، ومن تلك الجمعيات: (جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية) في مكة المكرمة، و(جمعية أصدقاء المجتمع)، في جدة، و(الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية) في مكة المكرمة، و(جمعية البيئة السعودية) في مكة المكرمة، و(الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية بمحافظة الطائف، و(الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية) في جدة، و(الجمعية الخيرية لرعاية الأُسَر المنتجة في جدة)، و(الجمعية الخيرية النسائية لحماية الأُسَر) في جدة. ونجد أنّ عدد الجمعيات ذات الطابع الخدميّ المجتمعيّ لم يتجاوز ٨ جمعيات، وجميعها تتركز في المدن الرئيسة.

أما باقي الجمعيات والمنتشرة في معظم محافظات المنطقة، فهي جمعيات خيرية غير متخصصة تهدف إلى تقديم المساعدات لفئات متعدّدة من المجتمع؛ أي أنها تأخذ طابع المساعدات، والمعونات للمحتاجين.

ثالثاً: من حيث التوزيع الزمانيّ والجغرافيّ:

يلحظ قارئ واقع العمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية، بوجه عام، وجود طفرة كميّة في عدد الجمعيات في السنوات الأخيرة، وهذا التوجّه لاحقٌ لصدور اللوائح المنظِّمة للعمل الخيريّ. ومنطقة مكة المكرمة أيضاً شهدت نوعاً من الطفرة الكمية في عدد الجمعيات الخيرية في السنوات الأخيرة. والجدول الآتي يوضح الزيادة المطّردة في عدد الجمعيات:

جدول رقم (٢)

يبين التطور في عدد الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة

السنوات	عدد الجمعيات
من عام ١٣٨٣هـ وحتى عام ١٣٩٢هـ	جمعيتان
من عام ١٣٩٣هـ وحتى عام ١٤٠٢هـ	٤جمعيات
من عام ١٤٠٣هـ وحتى عام ١٤١٢هـ	٦ جمعيات
من عام ١٤١٣هـ وحتى عام ١٤٢٢هـ	١١ جمعية
من عام ١٤٢٣هـ وحتى نهاية عام ١٤٢٨هـ	٦٨ جمعية

بنظرة سريعة إلى الجدول السابق، نلاحظ أنه خلال ثلاثة عقود مضت، لم يتجاوز عدد الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة ٢٣ جمعية، في حين تضاعفت أعدادها خلال الخمس سنوات الأخيرة؛ وهذا يدلّ على أنه في الوقت الحاضر حدثت زيادة مطّردة، وتوسّع في تأسيس الجمعيات الخيرية.

هذا على الصعيد الزمنيّ. أمّا من حيث التوزيع الجغرافيّ، فحدث أيضاً توسّع في إنشاء الجمعيات الخيرية في الكثير من محافظات منطقة مكة المكرمة؛ إذ كانت أغلب الجمعيات سابقاً تتركّز في المدن الرئيسة في المنطقة؛ وهي مكة المكرمة، وجدة، والطائف، ولكن حدث أخيراً توسُّع في تأسيس جمعيات في المحافظات الأخرى، وفي المراكز التابعة للمحافظات الرئيسة.

نظرة تحليلية لواقع العمل الخيريّ في المنطقة الشرقية:

شهدت المنطقة الشرقية طفرة كمية نسبيّاً في أعداد الجمعيات الخيرية في السنوات الأخيرة؛ إذ وصل عددها ٤٣ جمعية في نهاية عام ١٤٢٨هـ، لتحتلّ المركز الرابع من حيث عدد الجمعيات بعد كلٍّ من منطقة مكة المكرمة بـ ٩٣ جمعية، تليها منطقة الرياض بعدد ٨١ جمعية، ثمّ منطقة عسير بعدد ٤٤ جمعية.

وهذا يقودنا إلى محاولة التعرّف إلى اتجاهات العمل الخيري، وأبعاده في المنطقة الشرقية؛ من خلال تناول أبعاد محددة، هي:

أولاً: من حيث النوع (نسائية، رجالية):

يُلاحِظ الباحث في واقع العمل الخيريّ في المنطقة الشرقية أنّ أغلب الجمعيات رجالية؛ إذ لا تتجاوز الجمعيات النسائية خمس جمعيات، وهي: (جمعية فتاة الخليج الخيرية النسائية)، و(الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية) في الدمام، و(الجمعية الخيرية النسائية للخدمات الاجتماعية) في الجبيل الصناعية، و(جمعية فتاة الأحساء الخيرية)، و(جمعية الخفجي الخيرية النسائية). أما باقي الجمعيات فهي رجالية، وقد يكون فيها مشاركات، أو أقسام نسائية تابعة لها، ولكن ليست نسائية مطلقة.

ومن ثم، نجد أنه مازال يوجد قصور في عدد الجمعيات النسائية؛ إذ تُعدّ مشاركة المرأة في العمل الخيريّ جزءاً من تمكينها مجتمعيّاً. وبوجه عام هناك حاجة إلى التوسُّع في إنشاء الجمعيات الخيرية، وتنويع أنشطتها ومجالاتها.

ثانياً: من حيث نوع الخدمات وطبيعتها:

تجاوز مفهوم العمل الخيريّ ما كان سائداً في الماضي؛ إذ لم يكن يتجاوز مفهوم المساعدات المالية والعينية، ليشمل بعد ذلك خدمات، وبرامج اجتماعية، وثقافية، وتعليمية، وصحية متعدّدة؛ فقد أصبح العمل الخيري رديفاً وشريكاً للعمل الحكوميّ في تقديم برامج الرعاية الاجتماعية، وأنشطتها بمفهومها الشامل.

وهذا القول ينطبق على طبيعة العمل الخيريّ في المنطقة الشرقية؛ فهناك إلى حدّ ما بعض التنوُّع في طبيعة الخدمات، وإن كان أغلبها يصبّ في إطار تقديم المساعدات المالية، لا سيّما تلك الجمعيات التي تعمل في المدن الصغيرة، والمراكز التابعة لها، إذ لا تحظى إحداها، في الأغلب، بأكثر من جمعية خيرية واحدة.

ومع ذلك، فإنّ الدراسة الواقعية للعمل الخيريّ تتطلب الوقوف عند أبرز الأنشطة التي حظيت بعناية واهتمام، ولعلّ المجال الصحيّ يأتي في المقدمة، فنجد وجود عدد -وإن كان قليلاً نسبيّاً- من الجمعيات الهادفة إلى تقديم خدمات صحية، أو تكون متخصصة للعناية بالمصابين بمرض محدّد، ومن تلك الجمعيات: (الجمعية السعودية الخيرية لرعاية مرضى السرطان) في المنطقة الشرقية في الخبر، و(جمعية الرحمة الطبية

الخيرية) في الدمام، و(جمعية السكّر والغدد الصماء) في الخبر، و(الجمعية الخيرية للمتعافين من المخدرات والمؤثرات العقلية) في المنطقة الشرقية. ومن ثم، لا يتجاوز عدد تلك الجمعيات أربع جمعيات فقط.

كما يوجد جمعية واحدة مخصصة للتعامل مع الفئات الخاصة، وهي (الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في الشرقية) ومقرها مدينة الدمام.

أمّا عدا ذلك، فأغلب الجمعيات أنشطتها موجهة نحو تقديم خدمات اجتماعية متنوعة تركّز على تقديم الخدمات العينية للفئات المحتاجة، من دون تحديد لفئة محددة، أو نشاط بعينه.

ثالثاً: من حيث التوزيع الزمانيّ والجغرافيّ:

بدأ العمل الخيريّ في المنطقة الشرقية قديماً، ولكن لم يأخذ الشكل المنظّم إلا بعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية، وصدور القواعد المنظمة لإقامة الجمعيات الخيرية، وإدارة الأنشطة الأهلية. فنجد أنّ أول جمعية من جمعيات المنطقة الشرقية سُجِّلت في وزارة الشؤون الاجتماعية كانت في عام ١٩٨٦هـ، وهي (جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية)، إذ كان رقم تسجيلها (٦). وبعد ذلك بدأ عدد الجمعيات في الزيادة، وصولاً إلى السنوات الأخيرة التي شهدت نموّاً واضحاً في أعداد الجمعيات الخيرية. والجدول الآتي يوضح توزيع الجمعيات الخيرية وفقاً للبعد الزمنيّ لها:

جدول رقم (٣)

يبين التطور في عدد الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية

السنوات	عدد الجمعيات
من عام ١٣٨٦هـ وحتى نهاية عام ١٣٩٥هـ	٩ جمعيات
من عام ١٣٩٦هـ وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ	١٦جمعية
من عام ١٤٠٦هـ وحتى نهاية عام ١٤١٥هـ	٧جمعيات
من عام ١٤١٦هـ وحتى نهاية عام ١٤٢٥هـ	٣ جمعيات
من عام ١٤٢٦هـ وحتى نهاية عام ١٤٢٨هـ	٨ جمعيات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) أنّ السنتين الأخيرتين شهدتا إنشاء ٨ جمعيات، وهو عدد كبير مقارنة بالسنوات السابقة؛ ما يعطي مؤشراً على التوسُّع في العمل الخيريّ في المنطقة الشرقية. وهذا يعني لفت نظر القائمين على العمل الخيريّ، وتوجيههم إلى طرق الأبواب الجديدة، والاتجاه نحو تنويع الخدمات والبرامج المقدَّمة، واستحداث الجديد.

أمّا من ناحية التوزيع الجغرافيّ، فنلاحظ وجود توزيع متماثل في عدد الجمعيات بناءً على المحافظات الرئيسة، وقد يوجد نقص في بعض المحافظات الصغيرة أو المراكز التابعة لها؛ إذ إنّ أغلب الجمعيات تتركز في المدن الرئيسة، مثل: الدّمام، والخبر، والقطيف، والأحساء.

الفصل الثالث:

رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

مقدمة:

حظي العمل الخيريّ، ومازال يحظى باهتمام واسع من قِبَل القيادة الرشيدة والحكومة السعودية، والخير عمل أصيل لدى أفراد المجتمع السعوديّ؛ كونه سلوكاً يتماشى مع تعاليم الدين الحنيف.

وبدايات العمل الخيريّ كانت لها جذورها المتأصلة في طبيعة الشعوب، والمجتمعات، وتركيبتها. وقد كان للأديان والتشريعات السماوية دور في ظهور الكثير من الطرق والأساليب؛ لإشباع احتياجات الأفراد غير المشبعة، إذ إنّ التعاليم السماوية حثت على مساعدة الضعاف، وكبار السن، والعاجزين من فقراء ونحوهم، فقد أقرّت الكثير من التشريعات السماوية على أنّه من حق العاجز أن يحصل على المساعدة المجتمعية (Woronka, 1998: 36). وبدأت تظهر أعمال الخيّرين والمحسنين – الذين دفعتهم دوافع عمل الخير الإنساني والتعاليم الدينية – نحو تقديم مساعدات لأولئك الذين ليس في قدرتهم الاعتماد على أنفسهم، أو على أُسَرهم في تحقيق كفايتهم الذاتية، بما يحقّق لهم حدّ الكفاية (عجوبة، ١٩٩٠: ٨–٩).

وكان عمل الخير يُقَّدم بأشكال وصور مختلفة؛ إمّا عن طريق الأعمال الفردية، أو عن طريق الأعمال والأنشطة الجماعية. ولم يكن يوجد تنظيمات أو مؤسسات يُقَّدم من خلالها، حتى ظهر بعد ذلك ما يُعَرف بالجمعية التطوعية التي تشير إلى مجموعة من الناس يجتمعون؛ بهدف تقديم خدمة معينة لأنفسهم، أو لأفراد آخرين من المجتمع دافعهم حب الخير، ولا ينتظرون مقابلاً من ذلك العمل أو النشاط (محمد، ٢٠٠٢: ١٩٣). وتقدّم الجمعية التطوعية بعض الخدمات لبعض الفئات التي لا تشملها الخدمات الحكومية، أو تقدّم برامج تكون غير مقدَّمة من قِبَل المؤسسات الحكومية؛ أي أنّ دورها قد يكون تكميليّاً لسد نقص، أو لابتكار أنشطة وبرامج، قد لا تُقَدَّم من قِبَل المؤسسات الأخرى (زيتون، ٢٠٠٠: ٥٠).

ومع ظهور التنظيمات والمنظمات في العصر الحديث، كان للعمل الخيريّ نصيب من ذلك؛ إذ أصبح العمل الخيريّ - الذي كان يُقدَّم ويُمارَس بشكل عشوائيّ - يُقدَّم من خلال منظمة خاصة يطلق عليها اسم جمعية أو نحوها، ولها أنظمتها وأسسها وآلياتها التي تعمل من خلالها.

وقد أصبح العمل الخيريّ المُقدَّم من خلال جمعيات خيرية، وأنشطة أهلية، يشكِّل أحد أشكال منظمات الرعاية الاجتماعية، بل أحد روافدها الأساسية، إلى جانب تلك الأنشطة التي تُقدَّم من خلال مؤسسات ومنظمات حكومية، أو منظمات أهلية تهدف إلى الربح.

أي أنّ الجمعية التطوعية، أو ما تُعرَف بالجمعية الخيرية، تجاوزت مفهوم العمل التطوعيّ الفرديّ ذي الدوافع الخيّرة لدى المحسنين؛ ليكون برنامجاً ونظام عمل مؤسسيّ يسير وفقاً لأسس وأنظمة محددة، وإن كان دافع الخير والتطوُّع هو سمة من يمارسون هذا النشاط.

وفي المجتمع السعوديّ، يُمثِّل العمل الخيريّ شكلاً من أشكال خدمات الرعاية الاجتماعية وبرامجها؛ إذ تُقدَّم إلى جانب الخدمات الحكومية التي تُمثِّل بطبيعة الحال الجانب الأوسع والأكبر في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، على مختلف المستويات.

ويوجد في الوقت الحاضر ٣٥١ جمعية(١)، وعدد منها جمعيات نسائية، وتتوزع تلك الجمعيات على مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، ومدنها، ومحافظاتها، وهجرها. وتختلف أنشطتها، وتتنوع خدماتها والفئات المعنية بها، وطرقها في تقديم الخدمات، وأسلوب المساعدة، ولكنها تصبّ في رسالة واحدة؛ وهي الإسهام في الرعاية الاجتماعية، والوقوف جنباً إلى جنب مع الحكومة في تقديم الخدمات، وإن كانت لا توازي ما تقدّمه الحكومة، فهي رديفة لها، وتتولى سدّ النقص والقصور، والوصول إلى الفئات التي لم تصل إليها خدمات الحكومة. وهذه الجمعيات لها شخصيتها الاعتبارية، وتمارس أنشطتها وفقاً لتصريح يُمنَح لها من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية التي تتولى الإشراف على العدد الأكبر من الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية.

وهذا العدد الكبير من الجمعيات المنتشر في مختلف مناطق المملكة مؤشر يدلّ على الوعي بأهمية العمل التطوعيّ، والعمل الخيريّ بين شريحة من أفراد المجتمع السعوديّ. ولكن كأيّ جهاز أو نشاط يُمارَس في أيّ مجال من المجالات، لا بدّ من وجود - إضافة إلى جوانب القوة - بعض جوانب القصور التي تتطلب العمل على تلافيها، ومن ثم، تحسين الوضع القائم نحو الأفضل. إذ إنّ تلك الجمعيات تتفاوت من حيث الحجم، والتوزيع الجغرافيّ، وتنوُّع مصادر التمويل، والفئة المشمولة، والكفاءة في العمل، والقدرة على تحقيق الأهداف، ومستوى الشفافية، وغيرها من الجوانب تجعلها نتيجة ذلك تختلف إحداها عن الأخرى.

هناك جمعيات تتمتع بمستويات عالية من الكفاءة، وتحقيق مفهوم العمل التطوعيّ المنظم، وبعضها تكون أقلّ في تحقيق تلك الرسالة. وخلال هذا الفصل سنقِف على بعض الجوانب المتعلقة بواقع الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية؛ من خلال تناول بعض القضايا ذات التأثير المباشر في مدى قدرة الجمعيات الخيرية على تحقيق أهدافها، ووفائها بمتطلبات المستفيدين من خدماتها. وسيتخلّل هذا الطرح تقديم المقترحات والرؤى الكفيلة بالارتقاء بمستوى العمل الخيريّ في المملكة

(١) عدد الجمعيات وفقاً لتقرير وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٤٢٧/٣/٣هـ .

العربية السعودية، وتطوير عمل الجمعيات الخيرية؛ إذ سيُتَناوَل الموضوع من جوانب مختلفة عدة.

وخلال تقديم هذه الرؤية حول واقع الجمعيات الخيرية[1] في المملكة العربية السعودية، لن يُتَبَنَّى أسلوب الناقد السلبيّ الذي يتصيّد الأخطاء وينتقدها؛ لأنّ هذا لا يتفق مع الهدف الأساس لكتابة هذه الرؤية، وهي تقديم ما يساعد على التطوير والارتقاء بواقع العمل الخيريّ في المملكة؛ لذا، سيكون التركيز قليلاً على تتبُّع الواقع، وبعض نواحي القصور إن وجدت. في حين سيتّجه أغلب الطرح نحو تقديم المقترحات، وتقديم رؤية مستقبلية لعمل الجمعيات الخيرية في المملكة تسهم في تخطي الأخطاء، وتأصيل التجارب والمجهودات المتميزة.

وسنتناول معطيات هذا الفصل من خلال طرحنا وتناولنا القضايا الآتية:

أولاً: اللائحة الأساسية للجمعيات الخيرية.

ثانياً: التوجُّه الإستراتيجيّ، وأهداف الجمعيات الخيرية.

ثالثاً: الأنظمة المهنيّة في الجمعيات الخيرية.

رابعاً: القوى البشرية، والتدريب في الجمعيات الخيرية.

خامساً: التنسيق والتخطيط بين الجمعيات الخيرية.

سادساً: الاستثمار والتمويل في الجمعيات الخيرية.

سابعاً: التطوُّع في الجمعيات الخيرية.

أولاً: اللائحة الأساسية للمؤسسات والجمعيات الخيرية

كان للّائحة الأساسية للمؤسسات والجمعيات الخيرية الصادرة من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٤١٠هـ، دور بارز في تنظيم العمل الخيريّ في المملكة

(١) يشير مسمى جمعية خيرية للجمعيات الخيرية فقط، ولا يشمل المؤسسات الاجتماعية إلا في حال الإشارة إلى ذلك صراحة في أي جزء من أجزاء هذا الفصل.

العربية السعودية، وضبطه، وتقنينه؛ واستطاعت الجمعيات أن تحقّق – في ظلّ وجود هذا النظام – مستويات لا بأس بها من الانضباط والشفافية في أدائها على المستوى الماليّ، والإداريّ، والخدميّ (الغامدي، ١٤٢٣: ٢٩).

أمّا ما يتعلق بالتفصيلات، وأسلوب تنفيذ الموادّ والبنود العامة، فقد فُصِّلَ من خلال لائحة القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات، والمؤسسات الخيرية الصادرة في عام ١٤١٢هـ، تلا ذلك صدور النموذج الاسترشاديّ للنظام الأساسيّ للجمعيات الخيرية في عام ١٤١٣هـ، كما قد صدر الكثير من التعليمات، والمناهج، والقواعد المحاسبيّة، والنماذج، والاستمارات المنظِّمة للعمل في الجمعيات الخيرية من النواحي الفنية والمالية والإدارية.

وقد كان لصدور تلك اللوائح التنظيمية والاسترشادية دور في وجود طفرة في عدد الجمعيات الخيرية في المملكة، وفي زيادة حجم المنتمين إليها وعددهم، وفي مستوى خدماتها، والمستفيدين منها؛ لأنّ وضوح تنظيمات العمل الخيريّ، والوقوف على تفصيلاته بدءاً من طريقة التأسيس، حتى أدقّ تفصيلات ممارسة العمل، حفَّز الكثير من محبّي العمل الخيريّ على تنظيم أنفسهم؛ من خلال جمعيات خيرية تهدف إلى تقديم أعمال البِرّ، والخير، والمساعدات الإنسانية.

وقد استفادت الجمعيات حديثة التأسيس من هذه اللائحة، وكذلك التي في طور الإنشاء؛ إذ أصبح العمل الخيريّ أكثر تنظيماً. وهناك تفصيلات كثيرة، وإجراءات متعلقة به يمكن التعرّف إليها من خلال اللوائح التنظيمية؛ وهذا سهَّل على الجمعيات تنظيم عملها، وتوجيهه التوجيه السليم، وتلافي نواحي القصور التي قد تواجهها، لا سيّما إذا كان من يقوم عليها من ذوي الخبرة القليلة في العمل الخيريّ.

وقد تناولت اللوائح التنظيمية عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية من جوانب متعدّدة لتنظيم العمل الخيريّ، بدءاً من التأسيس، وصولاً إلى أسلوب تقديم الخدمة، إذ إنها تناولت أجزاءً كثيرة، وتفصيلات دقيقة تتعلّق بالعمل الخيريّ، وهي بمنزلة الدليل

الإرشاديّ لتنظيم العمل الخيريّ في المملكة، وتعكس مدى الحرص على تشجيع أعمال الخير والعمل التطوعيّ؛ لممارسته من قِبَل المواطنين.

وتتميز اللائحة بالمرونة والتعميم في بعض الفقرات والموادّ، وهو أمر، وإن كان إيجابيّاً؛ إذ يتيح الفرصة للتحرُّك بحرية في العمل الخيريّ، إلّا أنه كذلك قد يكون مدخلاً لاستغلال العمل الخيريّ لخدمة أغراض، أو توجهات فردية، أو جماعية. ومن ثم، من الضروريّ وضع ضوابط، ودقة أكبر في تحديد الصلاحيات المخوَّلة للجمعيات؛ أي يجب أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية على دراية واطلاع أكثر بممارسات الجمعيات الخيرية؛ بوصفها الجهة الحكومية التي يحقّ لها متابعة العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وتنظيمه.

كما أنّ تلك اللوائح تتعامل مع الجمعيات والمؤسسات بالطريقة نفسها، على أنه في الواقع يوجد تفاوت بين الجمعيات وفي مستوياتها، إذ توجد جمعيات تملك الخبرة في ممارسة العمل الخيريّ، وجمعيات أقلّ في تلك النواحي؛ لذا، كان لابدّ من وضع هذا التفاوت في الاعتبار، وأن تتضمّن لوائح الجمعيات الخيرية موادّ تساعد الجمعيات على تطوير أدائها، والارتقاء بمستوى عملها.

وقد أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٤٢١هـ تعميماً للجمعيات والمؤسسات الخيرية جميعها؛ من أجل إبداء آرائهم ومقترحاتهم على اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء في عام ١٤١٠هـ؛ حتى تكون اللائحة معبِّرة عن الاحتياجات الفعلية، ومتوافقة مع متطلبات المستقبل. وقد جاء بعض التعديلات على بعض الفقرات من قِبَل عدد من الجمعيات (البلوي، ١٤٢٣: ٥١).

واستكمالاً لمجهود وزارة الشؤون الاجتماعية، سنتناول أجزاء من موادّ هذه اللائحة بالدراسة والتحليل، ولا سيّما تلك التي تحتاج إلى الوقوف على مدى ملاءمتها للمتطلبات الفعلية للعمل الخيريّ، وكما ستُقَدَّم المقترحات التطويرية لها [١]:

(١) سنتناول المواد المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الخيرية فقط.

أولاً: تتناول الموادّ من الأولى إلى الخامسة تفصيلات (إنشاء الجمعية وأهدافها)، وتنصّ المادة الأولى على أنه إذا تقدَّم عشرون مواطناً ذوو أهلية كاملة بطلب تأسيس الجمعية، فإنه يحقّ لهم ذلك، مع وجود ضوابط أخرى حُدِّدت ضمن المادة الأولى؛ أي أنّ قرار القبول بتأسيسها يقوم على وجود الأفراد الراغبين في تأسيس الجمعية، وهذا مقبول إذا كانت الجمعية ستقدِّم خدمات اجتماعية، أو ستخدم فئات عامة، أمّا إذا كانت ستقدِّم خدمات لفئات خاصة، فيجب أن يكون من ضمن الأعضاء المؤسسين متخصصون من ذوي الخبرة في خدمة هذه الفئة، وأن يُضاف هذا إلى المادة الأولى، ويوضَع في صيغة استثناء في حال كانت الجمعية ستعمل من أجل خدمة فئة خاصة.

أمّا المادة الثانية، فهي تتناول أهداف الجمعية، وهي تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية سواء أكانت مادية، أم عينية، أم خدمية في المجالات جميعها، من دون أن يكون هدفها ربحاً ماديّاً. وهناك أمور أخرى يجب أخذها في الحسبان، وهي ألّا يكون النشاط الذي ترغب في ممارسته مكرّراً، ولا يقدّم جديداً يخصّ العمل الخيريّ، كما يجب الحرص على تقديم الخدمات للمجالات والفئات، ولا سيّما تلك المحرومة من وجود جمعيات تُقدِّم خدمات لها؛ أي ألّا يكون الهدف هو فقط تأسيس الجمعية، بل وضوح الأهداف. وكذلك أن يوضَع تقدير للمستفيدين، وأن يكون ذلك من ضمن الشروط الأساسية؛ إذ إنّ هذه الضوابط يجب أن تُراعى عند التقدم بطلب تأسيس جمعية خيرية.

كما يمكن أن يُضاف مادة إضافية تكون من ضمن شروط الموافقة على التأسيس، وهي وجود رأس مال للجمعية الخيرية، ليكون على سبيل المثال مبلغ ١٥٠,٠٠٠ (مئة وخمسين ألف ريال) حدّاً أدنى ضماناً ماليّاً، والتأكُّد أنّ الجمعية لديها القدرة على ممارسة بعض من أنشطتها فور تأسيسها. وهذا المبلغ يكون مضافاً إلى الإعانة التأسيسية التي يجب أن تُحَدَّد وفقاً لما ستمارسه الجمعية من نشاط، ولمداها الذي ستخدمه.

وتنصّ المادة الثالثة على أنه لا يجوز إنشاء فروع للجمعية إلا بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. أمّا المادة الرابعة فتنصّ على «أن تعطي وزارة الشؤون الاجتماعية شهادة

من واقع السجلّ الخاص يتضمن تاريخ التسجيل، ورقمه، وتاريخ النشر، والمقرّ الرئيس للجمعية».

أما المادة الخامسة، فتنصّ على أنه يجب أن يشتمل النظام الأساسيّ للجمعية على البيانات والأحكام الأساسية، وتشمل:

١. اسم الجمعية ومقرّها الرئيس، ونطاقها الجغرافي.
٢. الغرض الذي أُنشِئت من أجله.
٣. أسماء الأعضاء المؤسّسين.
٤. شروط العضوية، وأنواعها، وحقوق الأعضاء، وواجباتهم.
٥. موارد الجمعية، وكيفية التصرُّف فيها.
٦. تحديد بداية السنة المالية ونهايتها.
٧. طرق المراقبة المالية.
٨. الأحكام المتعلقة بالهيئات التي تمثل الجمعية، واختصاص كل منها، وكيفية اختيار أعضائها، وكيفية إنهاء عضويتهم.
٩. كيفية تعديل نظام الجمعية، وكيفية إدماجها، وتكوين فروع لها.
١٠. القواعد التي تُتَّبع في حالة حلّ الجمعية حلّاً اختياريّاً، والجهة التي تؤول إليها أموالها.
١١. أيّ بيانات لا تتعارض مع أحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة بمقتضاها، ولا يجوز أن يُنَصّ في النظام الأساسيّ للجمعية على أن تؤول أموالها بعد الحلّ لغير الجمعيات أو المؤسسات الخيرية المُسَجَّلة نظاميّاً، التي تعمل في ميدان الجمعية التي حُلَّت.

وبالوقوف على مكونات هذه المادة؛ نحتاج إلى أن تضع الجمعية نظامها المهنيّ، وبعض الأجزاء من نماذجها المهنية، وحاجاتها المتوقعة من الموظفين وتخصصاتهم،

والفئات التي ستخدمها؛ لأنّ ذلك سيوفر المزيد من الوضوح والشفافية في أسلوب عمل الجمعية منذ بداية التأسيس.

ثانياً: تنصّ الموادّ من المادة السادسة، حتى المادة الثالثة عشرة على: «تنظيم الشؤون الإدارية والمالية في الجمعيات الخيرية»، وسنقف على بعض نصوص تلك الموادّ التي تحتاج إلى إضافة أو تعديل، وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها. فقد نصّت المادة السادسة على تشكيل هيئات أيّ جمعية، وكيفية تشكيل اللجان. كما نظّمت المادة السابعة تشكيل الجمعية العمومية، وعضويتها، واجتماعاتها. أمّا المادة الثامنة، فحدّدت أسلوب اختيار مجلس إدارة الجمعية.

أمّا المادة التاسعة، فقد نصّت على تنظيم تدخل وزير الشؤون الاجتماعية وصلاحياته في تحديد مجلس إدارة الجمعية المؤقت؛ إذا تطلبت ظروف الجمعية وأهدافها ذلك.

أمّا المادة العاشرة، فقد نصّت على تنظيم الشؤون المالية والمحاسبية، وضرورة تقديم الحساب الختاميّ لكل عام ماليّ منصرم، وكذلك تقديم ميزانية تقديرية للعام الجديد، وهذا التنظيم يساعد كثيراً على ضبط الشؤون المالية في الجمعيات، وحمايتها من التصرُّف فيها بشكل لا يحقّق الأهداف الأساسية للجمعية، وبما لا يخدم أغراضها وأنشطتها الأساسية.

في حين تناولت المادة الحادية عشرة ما يجب على الجمعية تنظيمه فيما يخصّ سجلاتها، ووثائقها، ومكاتباتها، وتنظيم شؤون أعضائها. ويجب أن يُضاف إلى فقرات هذه المادة أن يوجد أعضاء من المتخصّصين فعلاً في مجالات نشاط الجمعية، والحرص على استقطابهم وضمّهم إلى عضويتها؛ حتى يعطي للجمعية مزيداً من التخصصية، ويمكّنها من الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجالٍ ما، لا سيّما فيما يتعلّق بالجمعيات الموجهة لخدمة فئة متخصصة، أو مجال متخصص.

تنصّ الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة على «أن تقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعية المسجلة الإعانات المقررة نظاماً». ويُقترَح أن يُضاف إلى الفقرة الحالية أن تكون الإعانة بناءً على تقارير الجمعية، ومدى تحقيقها أهدافها؛ ليكون هناك تمييز

للجمعيات في الإعانات المقدّمة؛ بناءً على مدى نجاحها، وقدرتها على تحقيق أكبر قدر من أهدافها، ووفائها بأغراضها الأساسية، وكذلك زيادة هذه الإعانة، أو إنقاصها؛ بناءً على ما تتضمنه تقاريرها، فإذا لم تحقق جزءاً من أهدافها، أو وُجِد نوع من عدم الوضوح في مشروعاتها وخدمتها لأهدافها التي أُنشِئت من أجلها؛ يكون هناك محاسَبة لها، خاصة فيما يتعلّق بما يُقدَّم لها من إعانات مالية.

كما أنّ الفقرة الثانية تنصّ على أنه «يجوز للجمعية جمع التبرعات وقبول الهبات والوصايا بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات الصادرة بذلك الشأن». ويقترح أن يُضاف إليها، وأن يوجد ابتكار في أسلوب جمع التبرعات؛ حتى يكون هناك تشجيع على الإبداع والتجديد، ولتحفيز المتبرعين على تقديم المساعدات، والتبرعات للجمعيات الخيرية.

وتنصّ المادة الثالثة عشرة على أنّ «لوزارة الشؤون الاجتماعية إسناد إدارة إحدى دُورها، أو مؤسساتها، أو مراكزها الاجتماعية إلى الجمعية التي تثبت قدرتها على ذلك، ويُصرَف للجمعية في هذه الحالة المبلغ اللازم لذلك بميزانية من جهة الاختصاص». وهذه الفقرة متميزة؛ لأنها تسمح للجمعيات الخيرية بألّا يقتصر مجالها فقط على سدّ النقص في العمل الاجتماعيّ، بل أن تكون فاعلة وشريكاً حقيقيّاً للدور الحكومي من خلال إدارة أجهزته، وتدلّ على مدى الثقة بالعمل الخيريّ، وقدراته وإمكاناته الإدارية والتنظيمية، فتتولى تنظيم عمل جهاز حكوميّ قائم بذاته، وكذلك إعطاء المجال للجمعيات الخيرية في إدارة المنظمات الحكومية سيكون مجالاً للإبداع، والتجديد، والابتكار، والتخلص من البيروقراطية التي تشكل نمط العمل الحكوميّ، وتعطي الأجهزة الحكومية مزيداً من المرونة التي تُعدّ من مزايا الجمعيات الخيرية، فهذه المزاوجة بين الأسلوبين في الإدارة والتنظيم تؤدي إلى ابتكار أساليب عمل، وأنظمة مهنية تتسم بالحداثة والتنويع.

إلا أنّ الفقرة لم توضح بالتفصيل ما المعايير التي بناءً عليها ستُمنَح الثقة للجمعية الخيرية في إدارة الدور والمؤسسات والمراكز الاجتماعية، وبناءً عليه، لا بدّ من وجود

معايير واضحة ومحددة بدقة، إذا ما انطبقت على جمعية ما، يمكن في هذه الحال إعطاؤها فرصة إدارة إحدى دور وزارة الشؤون الاجتماعية أو مؤسساتها. إضافة إلى تلك الواردة في القواعد التنفيذية المتعلقة بتطابق الأهداف، والالتزام بشروط التشغيل والإدارة؛ أي أن تكون الجمعية هي بدورها تتميز بمزايا ومعايير تجعلها جديرة بتولي الإدارة، مثل؛ الشفافية في الأهداف، وممارسة النشاط، ووضوح نظامها المهني وقوته، وقدرتها على استقطاب الكفاءات، ونحوها من المعايير التي تدلّ على كفاءة الجمعية.

ثالثاً: تنصّ الموادّ من المادة الرابعة عشرة حتى السادسة عشرة على تنظيم (حلّ الجمعيات)، إذ تنصّ المادة الرابعة عشرة على أن للجمعية أن «تُحَلّ اختياريّاً بقرار من الجمعية العمومية؛ وفقاً للقواعد الأساسية للجمعية الخيرية».

أمّا المادة الخامسة عشرة، فهي تتعلّق بحلّ الجمعية بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية. وقد حدّدت المادة الحالات التي يمكن للوزير فيها حلّ الجمعية، وهي:

١. إذا قلّ عدد أعضائها عن عشرين عضواً.
٢. إذا خرجت عن أهدافها، أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسيّ.
٣. إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية.
٤. إذا تصرّفت بأموالها في غير الأوجه المحدّدة لها.
٥. إذا خالفت النظام العام، أو الآداب العامة، أو التقاليد المرعيّة في المملكة.
٦. إذا أخلّت بالأحكام المبيّنة في اللائحة. كما أنّ للوزير بدلاً من حلّ الجمعية، أن يعيّن مجلس إدارة مؤقتاً فترة واحدة يتولّى اختصاصات مجلس الإدارة إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة، ويحقّق أهداف الجمعية.

وبالوقوف على هذه المادة، فهي تنظّم أسباب حلّ الجمعية الخيرية، وإنهاء نشاطها في حال عجزت عن تحقيق أهدافها، أو كان هناك ما يشوب نشاطها وممارساتها، أو كانت تشكل عبئاً ماديّاً، فلا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية. ويجب أن يُحدَّد بتفصيل أكثر دقة مدى الأهداف التي يجب على الجمعية أن تحققها خلال عدد محدد من السنوات،

فإذا ما عجزت عن تحقيق تلك الأهداف خلال تلك المدة، أو حادت عن أهدافها لتمارس أنشطة تخدم غير تلك الأهداف المعلَنة؛ يكون من حقّ وزير الشؤون الاجتماعية حلّها، وإنهاء نشاطها؛ لأنّ وجود جمعية أو أكثر تمارس أنشطة قد تثير الجدل، أو قد تكون محل إثارة شكوك، سيكون بلا شك له تأثيره في سير العمل الخيريّ كلّه، وعلى مدى ثقة الجمهور به؛ ما سيحدّ من الانتماء إلى الجمعيات سواء بالعضوية أو التبرعات؛ لذا، يقترح وجود متابعة دقيقة للجمعيات، ومدى التزامها بأهدافها وأنشطتها، وليس شرطاً أن يكون النشاط المخالف مرفوضاً اجتماعيّاً، حتى تُحَلّ الجمعية بناءً عليه، بل قد يكون مقبولاً، ولكن كونه مخالفاً لأهداف الجمعية التي بموجبها سُجِّلت وأُشهِرت، أو قد يكون مدخلاً لاستغلال الجمعية، أو حتى إقحامها في أنشطة تخدم مصالح فكرية معينة أو فئة بعينها، فكلّ ذلك يجب أخذه في الحسبان، وأن يكون مسوِّغاً لإنهاء نشاط الجمعية وحلّها.

أمّا المادة السادسة عشرة، فهي تنظم مآل أموال الجمعية التي صدر قرار بحلّها؛ إذ لا يجوز للقائمين على شؤون الجمعية التصرُّف في شؤونها المالية في هذه الحال. بل يوعَز الأمر إلى وزير الشؤون الاجتماعية الذي يتولى إصدار قرار يحدّد طريقة التصفية، وكيفية التصرُّف في أموال الجمعية ومستنداتها، ومآل تلك الأموال.

رابعاً: تنصّ المادتان السابعة عشرة والثامنة عشرة على (أحكام عامة)، إذ تنصّ فقرات المادة السابعة عشرة على أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية تتولى الإشراف على الجمعيات الخيرية، ومراقبة تنفيذ أحكام هذه اللائحة، والقرارات الصادرة بمقتضاها؛ من خلال الاطلاع على الدفاتر، والسجلات، والوثائق التي تتعلّق بعمل الجمعية، ونشاطها.

كما أنّ لوزير الشؤون الاجتماعية وقف تنفيذ أيّ قرار يصدر عن الهيئات القائمة على شؤون الجمعية يكون مخالفاً لأحكام هذه اللائحة، أو القرارات الصادرة بمقتضاها.

أمّا المادة الثامنة عشرة، فقد نصت على التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الخدمة المدنية فيما يتعلّق بتنظيم إعطاء الشهادات للمنتفعين في البرامج الثقافية، والتعليمية، والتأهيلية التي تُقدَّم من خلال الجمعيات الخيرية، وطرق الاستفادة

من حاملي هذه الشهادات في مجالات التوظيف. والواقع أنّ هذه المادة تُعدّ من المواد ذات الأهمية في تفعيل العمل الخيريّ، ودوره في المساهمة في تنمية القوى البشرية في المجتمع. ولكن التساؤل هو عن مدى التطبيق الفعليّ، والآلية التي من خلالها تُطَبَّق تلك المادة من حيث توظيف من أُهِّلوا؛ من خلال برامج الجمعيات الخيرية في القطاعين الحكوميّ والخاصّ.

ثانياً: التوجّه الاستراتيجيّ، وأهداف الجمعيات الخيرية

يشكل التوجه الإستراتيجيّ لأيّ جمعية المرشد الأساسي للعمل الخيريّ في تلك الجمعية، الذي يحدّد أين تتجه؟ وكيف تعمل؟ فالإستراتيجية هي بمنزلة خطّة عامة تتضمن الرسالة التي تتبناها الجمعية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وإستراتيجية أيّ جمعية تساعدنا على تصنيف اتجاهاتها، وتوجهها العام الذي تتبناه؛ ومن ثم، فإنّ وضوح إستراتيجية أيّ جمعية، يجعلها تتمتع بدرجة عالية من الشفافية، وتشكّل النظام الذي يحكمها، وتحتكم إليه، ويحدّد مهامها، لذا، فإنه من الأساسيات التي يجب الأخذ بها عند السماح لأيّ جمعية بمزاولة أنشطتها أن تصوغ أولاً توجهها الإستراتيجيّ، وأن يكون مكتوباً، وأن يكون جزءاً من نظامها الأساسيّ الذي تسترشد به فيما بعد، ويوجه أنشطتها ومشروعاتها كلّها.

ومن المتطلبات الأساسية عند السماح لأيّ جمعية بممارسة نشاطها، أن تضع لها نظاماً وفقاً لشروط اللائحة الأساسية لأنظمة الجمعيات الخيرية المعمول بها ومتطلباتها، ووفقاً للدليل الاسترشاديّ للجمعيات الخيرية الصادر من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٤١٣هـ، ومن أبرز تلك الشروط وضوح الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها. ومن ثم، فإنه يحظر عليها تجاوز تلك الأهداف المحددة والواضحة، التي يجب أن تكون في إطار تقديم الخدمات الاجتماعية النقدية أو العينية، والخدمات التعليمية، والتثقيفية، من دون أن يكون لها هدف ربحيّ. وأهداف أيّ جمعية في العادة تكون هي الدليل الذي سيقودها إلى أين ستتجه في أنشطتها وبرامجها؛ من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. ومن ثم، فإنّ على الجمعيات الخيرية الالتزام بتحقيق تلك الأهداف

دون سواها، وأن يكون وعملها وأنشطتها كلها موجهة نحو تحقيق تلك الأهداف المُعلَنة التي تخدم بدورها التوجه الإستراتيجيّ العام الذي تتبناه الجمعية.

كما أنّ تحديد الأهداف لأيّ مشروع كان أو منظمة، يعدّ من الخطوات الرئيسة والمهمة التي يجب أن تُبنى وفقاً لأسس سليمة، وبعد دراسة متأنية للإمكانات المتاحة التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف. والتأكّد أنّ تلك الأهداف واقعية يمكن تنفيذها في الواقع. وبعض الأهداف قد تبدو برّاقة وطموحة، ولكن من الصعب تنفيذها في ظلّ إمكانات بسيطة، وخبرات قليلة. وقد لا تتناسب مع طبيعة التوجه العام أو الإستراتيجيّ الذي تتبناه المنظمة. والأهداف هي المرشد الذي سيوجه العمل فيما بعد. وبناءً عليه، يتحدّد نجاح المشروع أو المنظمة في تحقيق ما وُضِعت من أجله من عدمه؛ لأنّ القدرة على بلوغ تلك الأهداف يعني النجاح، وعدم القدرة على بلوغها يعني الفشل.

والتساؤلات التي تطرح نفسها عند الحديث عن أهداف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية تكون على النحو الآتي: هل الأهداف التي تتبناها الجمعيات الخيرية في بداية تأسيسها واقعية وقابلة للتنفيذ؟ وهل القائمون على الجمعية أجروا دراساتهم الكافية، وحسبوا حساباتهم؛ للتأكد أنّ لديهم الإمكانات المادية والبشرية، والخبرات الكافية لتحقيق تلك الأهداف؟ وهل هذه الأهداف تصبّ فعلاً في خدمة التوجه الإستراتيجيّ للعمل الخيريّ الذي تتبناه الجمعية، إذا كان في الأصل لديها توجه إستراتيجيّ واضح ومكتوب؟ وهل أنشطتها وبرامجها كلّها تتجه إلى خدمة أهدافها المعلنة؟ وهل جميع الأهداف التي تسعى للوصول إليها متضمَّنة في نظامها الأساسيّ الذي بناءً عليه مُنِحت التصريح، وسُمح لها بمزاولة أنشطتها؟ وهل تسعى إلى تطوير أدائها في ظلّ أهدافها الأساسية؟ وهل إذا ما رأى أعضاؤها إضافة أهداف جديدة تُضَمَّن فعلاً في نظامها الأساسيّ، ومن ثم، إعادة صياغة هذا النظام، حتى تكون جزءاً من النظام الأساسيّ، ومن ثم، تكون معلَنة؟

فإذا ما استطاعت جمعية أن تحقّق في أهدافها الإجابة عن كل تلك التساؤلات؛ فإنها نتيجة ذلك لا يكون لديها إشكالية تتعلّق بالأهداف، ومن ثم، يُتوقَّع أن تحقّق النجاح

المُتوقَّع منها، وبهذا تتمتع بمعايير الجمعية المثالية على الأقلّ فيما يخصّ الأهداف، والتوجّه الإستراتيجيّ الذي تتبناه. والواقع أنّه يوجد جمعيات تلتزم فعليّاً بأهدافها، ولا تحيد عنها. ولكن يوجد أيضاً بعض الجمعيات تتبنى أنشطة وبرامج تؤدي إلى تحقيق أهداف غير تلك المعلنة، أو كما هو مقرّر لها، وبناءً عليه، مُنِحت التصريح. وإن كانت الأهداف لا تتعارض في الأصل مع أهداف الجمعيات الخيرية بصورة عامة، والمسموح لها تحقيقها استناداً إلى لائحة الجمعيات الخيرية المعمول بها نظاميّاً. ولكنّ هذه الأهداف قد تكون غير تلك الأهداف التي حدّدتها لنفسها جمعية ما عند تأسيسها، ولا تتفق مع إستراتيجيتها العامة؛ ما يجعلها تعود لتمارس أنشطة تحقّق أهدافاً غير تلك الأهداف المحدّدة والمُعلَنة. وذلك يعود لأسباب مختلفة من جمعية إلى أخرى، فقد يكون لنقص الخبرة دور في تبني أهداف يصعب تحقيقها، وقد تكون الجمعية الخيرية بنَتْ توقعات للحصول على تمويل من المجتمع يفوق ما استطاعت أن تحظى به؛ ومن ثم، قلّت الإمكانات لديها. وقد تكون للأعضاء المنتمين رؤى خاصة اختلفت عن تلك التي كانوا يتبنونها عند تأسيس الجمعية الخيرية، فاتجهوا نحو أنشطة ومشروعات تصبّ في خدمة تلك التوجهات الجديدة التي في أغلبها تكون غير مكتوبة، ولا تشكّل جزءاً من النظام الأساسيّ للجمعية الذي بناءً عليه مُنِحت التصريح، وسُمِح لها بمزاولة نشاطها الفعليّ.

هناك بعض الجمعيات، وبعد عدد من السنوات من ممارسة نشاطها الفعليّ، تكون قد حادت تماماً أو حتى جزئيّاً عن الهدف الأساسيّ الذي أُسِّست من أجله، وبناءً عليه، مُنحت التصريح بمزاولة نشاطها، وتبنّت برامج، وأصبحت تقدّم أنشطة لا تتماشى مع أهدافها.

وعدم الوضوح الذي يعتري عدم اتساق برامج الجمعيات وأنشطتها مع أهدافها المُعلَنة، يسبّب إشكالية متعلّقة بمدى الشفافية التي تتمتع بها تلك الجمعية، وبمدى جديتها في تحقيق أهدافها الأساسية، وفي تقديم عمل خيريّ يتمتع بمستوى عالٍ من الثقة، والإسهام في ارتقاء الخدمات الاجتماعية والإنسانية في المجتمع كله.

لذا، فإنّ هذه الإشكالية تجعل من الواجب وضع حلول لها، واقتراح أساليب تمكّن من التحقّق من مدى التزام الجمعيات الخيرية بأهدافها المُعلَنة، وعدم تجاوزها، أو على الأقلّ، الإشارة عند إدراج نشاط أو برنامج لا يتّسق مع أيّ من أهداف الجمعية الأساسية إلى أنّ ذلك النشاط مستحدث، وتوضّح مسوِّغاته. والإشارة المباشرة إلى أنه لا يتماشى مع أهداف الجمعية، ولكن رأت الجمعية الحاجة إلى وجود ذلك المشروع، أو ذلك النشاط؛ ومن ثم، وجود تسويغ للمسؤولين عن متابعة توجّه العمل الخيريّ في المملكة حول سبب تبنّي ذلك المشروع، أو النشاط المستحدَث من جهة، ومن جهة أخرى يكون ذلك تسويغاً لأفراد المجتمع المعنيين بنشاط تلك الجمعية، سواء أكانوا أعضاء متطوعين أم عاملين، أم متبرعين أم مسهمين فيها، أم كانوا هم الفئة المستفيدة من خدماتها على حد سواء.

والجمعية الخيرية -مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك- كيان يتمتع بالمرونة، والقدرة على تقديم أنشطة، واستحداث برامج لا يمكن تقديمها من خلال المؤسسات الحكومية التي تتمتع بمستوى من الرتابة والبيروقراطية التي تجعلها عاجزة في بعض الأحوال عن التطوُّر المستمرّ، واستحداث البرامج بصورة يمكن أن تتحقّق في إطار جمعية خيرية تتمتع بمستوى عالٍ من المرونة، والقدرة على التطوّر والتغيير على وفق الحاجة والمتطلبات. ولكنّ تلك المزيّة أو الخاصيّة الأساسيّة من خصائص الجمعية الخيرية، لا تعني إطلاقاً أن تُمارِس الجمعية الخيرية أنشطتها، من دون وجود معايير محدّدة تُمكِّن من التأكد أنّ ما تقدمه لا يؤثر في المصلحة العامة، ولا يتنافى مع أساسيات العمل الخيري المعمول به ومتطلباته، والمخوَّل للجمعيات الخيرية العمل وفقاً له.

وهنا تجب الإشارة إلى أنّ بعض الجمعيات قد تستغلّ المرونة الممنوحة لها، وتبدأ في التوجه إلى خدمة مصالح فئات أو توجهات محددة، ودعمها، ولو بصورة غير مباشرة. وكل ذلك يعني أنّ مستوى الشفافية والوضوح الذي يجب أن يتّسم به العمل الخيريّ، أصبح معرّضاً للتجاوزات، وهذا سيكون له تأثير ليس فقط في تلك الجمعية التي تمارس التجاوزات في حدّ ذاتها، بل في النشاط الخيري كلّه. وعلى مدى الثقة بكفاءته، وقدرته على الالتزام بمتطلباته.

ولا يعني ذلك أن تُمنَع الجمعيات الخيرية من التنويع والتجديد والابتكار، بل يجب أن تتجه نحو ذلك باستمرار. ولكن المقصود ألّا تُقحَم الجمعية في أنشطة لا تتناسب مع توجهاتها الأساسية؛ ما يؤدي إلى نوع من الشكوك حول سلامة تلك التوجهات ووضوحها.

وعلى القائمين بمتابعة أنشطة الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية، أن يكون لديهم معايير واضحة تمكّنهم من تقييم توجهات جمعية ما، والتأكّد من مدى التزامها بأهدافها الأساسية، وعدم حيادها عنها لأيّ سبب من الأسباب. وإن كان هناك تغييرات يجب توضيح لماذا تُبنِّيَت، وتوضيح كيف ستُنَفَّذ وتُطَبَّق؛ أي أن تظل المتابعة مستمرة، ولا تتوقف عند الوقت الذي يُمنَح فيه التصريح.

ووفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة من اللائحة الأساسية للجمعيات والمؤسسات الخيرية، فإنه يحقّ لوزير الشؤون الاجتماعية حلّ الجمعية إذا خرجت الجمعية عن أهدافها، أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسيّ. كما تشير الفقرة الرابعة من المادة نفسها كذلك إلى أنّه يمكن حلّ الجمعية الخيرية بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية؛ إذا تصرّفت الجمعية في أموالها في غير الأوجه المحددة لها. وهذه الفقرة تصبّ أيضاً في لبّ تطابق أنشطة الجمعية مع أهدافها. وإذا تبنَّت مشروعات وأنشطة لا تتّسق مع أهدافها؛ فهذا يعني أنّها صرفتها في جوانب غير مشروعات لها الصرف فيها.

والتساؤل الذي يطرح نفسه؛ هل سبق أن أوقفت وزارة الشؤون الاجتماعية فعلاً جمعية، أو حلّتها بعد أن ثبت أنّها تمارس أهدافاً غير تلك الأهداف المعلَنة، أو أنها تصرّفت في أموالها في غير الأوجه المحدّدة لها، حتى إن كانت على أنشطة وبرامج خيرية؟ فنقص الرقابة في هذه الناحية، وعدم الحزم في التعامل مع الجمعيات الخيرية في تطبيق تلك الشروط، والقيام فعليّاً بمحاسبتها في حال تجاوزت شيئاً ولو يسيراً من اللائحة الأساسية؛ سيسبّب تجاوزات متعلقة بممارسة أنشطة غير مُعلَن عنها؛ لأنّ ضعف الرقابة في هذه الحال سيكون مدخلاً لظهور المخالفات من قِبَل بعض الجمعيات؛ ما يؤثر في مستوى العمل الخيري كله.

ويجب أن يكون هناك إجراءات، وخطوات، وإشراف مباشر من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية، وإخبارها بكلّ تغيير يحصل لأيّ جزء من أجزاء النظام الأساسي للجمعية، وأهدافها، وربط كل ذلك بالمساعدات التي سيحقّ لها الحصول عليها، وفي تصنيفها على خريطة العمل الخيريّ في المملكة، وفي تحديد مستواها. كل ذلك سيؤدي إلى تقنين العمل الخيريّ الذي بدوره سيصبّ في مصلحة تقديم أنشطة تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية والوضوح؛ بما يخدم رسالة العمل الخيري وتوجهه في المجتمع.

ثالثاً: الأنظمة المهنية في الجمعيات الخيرية

يشكّل النظام المهنيّ العصَب المحرِّك لأيّ نشاط أو عمل يُمارَس في أيّ مجال، وبغياب النظام المهنيّ يكون العمل غير مقنّن، وبعيداً عن الحرفية التي يجب أن يتمتع بها نشاط الجمعية.

والنظام المهنيّ عبارة عن الإجراءات والممارسات التي تتمتع بمستوى من التقنين، ويكون لها هدف محدّد، تحدث وفقاً لخطوات محددة ومنظمة تهدف إلى الوصول إلى نتائج على مستوى عالٍ من تحقيق الأهداف. كما أنّ النظام المهنيّ يعني أنّ العمل يكون بعيداً عن الاجتهادات الشخصية، والمحاولات التي قد تكون غير سليمة، أو لا تتناسب مع طبيعة الموقف. كما أنّ النظام المهنيّ يتضمن القواعد والمحددات المنظمة لعلاقة العاملين في المنظمة، وكذلك تنظِّم علاقة المستفيدين من الخدمات في المنظمة نفسها، وبالعاملين فيها، فهو القانون أو المرجع الذي يمكن الرجوع والاحتكام إليه في تنظيم الشؤون المنظمة للعمل كله، في المواقف كلها، وفي الأحوال جميعها. وعادةً، فإنّ المنظمات التي تسير وفقاً لنظام مهنيّ يُحدّد خطوات العمل، وإجراءاته، وأساليبه، يتسم أداؤها بالثبات والكفاءة العالية، ولا تتأثر في حال تغير العاملين؛ لأنّ العاملين جميعهم في هذه الحال يعملون وفقاً لمتطلبات هذا النظام. تماماً على عكس المنظمات التي تتغير أنظمتها، أو لا يكون لديها توجّه مهنيّ واضح؛ إذ تتحكم فيها توجهات القائمين عليها في وقت من الأوقات؛ ومن ثم، تفتقر إلى النظام، والثبات، والتراكم في الخبرات والمعارف التي هي سمة من سمات المنظمات الناجحة. وعادة فإن المنظمات ذات

الأنظمة المهنية الثابتة لا يؤثر في مستواها، وفي أدائها تغيُّر العاملين فيها، أو القائمين على إداراتها، وقياداتها عبر الزمن.

كما أنّ وجود الأنظمة المهنية يلغي الاجتهادات الشخصية التي قد تكون عرضة للصواب والخطأ، وتجعل الممارسات كلها تحتكم لنظام مقنن اتُّفِق عليه، واعتُمِد في بنائه على تجارب علمية، وآراء متخصصين، وخبرات ميدانية؛ ما يجعله أقرب إلى الصواب؛ ومن ثم، تقلّ احتمالات الخطأ والمجهودات الضائعة، وتكون محلّ احترام والتزام من قبل كل المنتمين إلى المنظمة من أعلى الهرم الإداريّ حتى أسفله. فالنظام هو الذي يسيِّر العمل لا الأفراد، ومن ثم، فإنّ خروج أحد العاملين أو دخوله لا يغيّر في سير العمل واتجاهه.

والنظام المهنيّ لا يساعد فقط على تقنين العمل، بل يتعدّى ذلك؛ ليكون بمنزلة المعيار الذي يمكن الاحتكام إليه عند تقييم أداء العاملين؛ إذ ستوجد محدّدات، ومؤشرات ثابتة وواضحة في النظام تساعد على تقييم أداء العاملين، وتوضح مدى التزامهم بأداء مهامهم المهنية والإدارية من عدمه.

وغياب النظام المهنيّ سيؤدي، لا محالة، إلى وجود خلل في بناء أيّ كيان أو منظمة؛ لأنّ المنظمة عبارة عن كلّ متكامل، وأيّ خلل في أيّ جزء من أجزائها سيؤثر في بقية الأجزاء المكوِّنة لها. والجمعية الخيرية حتى وإن كانت تتمتع بمقومات تؤكّد على نجاحها واستمراريتها، مثل؛ توفير الدعم، والمباني، والفئة التي تخدمها، والتبرّعات، والموارد المادية، والنظام الأساسيّ، والأهداف الواضحة، إلّا أنّ وجود تلك العناصر في ظلّ غياب نظام مهنيّ، لن يؤدي إلى نجاح تلك الجمعية في تحقيق أهدافها. وهذا ما أثبته الواقع. فهناك جمعيّات لديها إمكانات، وموارد، وأعداد كبيرة من العاملين، ومع ذلك لم تحقِّق أهدافها، وفشلت في تحقيق ما كانت تصبو إليه. وفي الوقت نفسه يوجد جمعيات قد تكون أقلّ منها في بعض النواحي المادية، وتوافر الإمكانات، ولكن تتسم بوجود نظام مهنيّ، وأسلوب عمل واضح ومحدّد؛ ما يجعلها مستمرّة، وتخطو خطوات إيجابية؛ وذلك

لأنّ النظام المهنيّ هو الذي سيوجه عمل هذه الجمعية، ويجعلها تسير وفقاً لنظام مقنّن يتّسم بالعلمية، والعملية في آن واحد.

ووجود الأنظمة المهنية يساعد على تناقل الخبرات وتراكمها معرفيّاً؛ إذ لا يبدأ كلّ من حيث هو، بل يكون هناك نقل للخبرات مع التطوير والتحديث بناءً على ما يستجدّ، وتتطلبه المواقف الطارئة.

كما أنّ الأنظمة المهنية تشمل كذلك تلك الإجـراءات التي تساعد على تنظيم سير العمل، بدءاً من المعايير التي بناءً عليها اختير الموظفون في الجمعية؛ إذ توجد أساسيات، ونماذج، ومعايير محددة، ومدّة تجريب تمكِّن من الاختيار الأمثل للموظفين ممّن لديهم الخبرة والدراية، والقدرة على العمل الاجتماعي الخيريّ، ثم يأتي النظام المهنيّ أسلوباً لتسيير العمل، والتعامل مع المستفيدين من حيث وجود أساليب موحدة للعمل مع الحالات ودراستها، ونماذج واستمارات مقنّنة تساعد على الوصول إلى التقدير السليم للحالات التي يمكنها الاستفادة من الخدمات المقدمة للجمعية، فلا يكون التقييم خاضعاً لمعرفة الباحث الاجتماعيّ، أو خبرته، أو اجتهاده، بل توجد أساليب مقنّنة لفرز الحالات المستفيدة، ودراستها، وتقييمها، ومتابعتها. وكذلك يوجد أسلوب موحّد في التسجيل، إذ تتساوى الفرص في الاستفادة من الخدمات، ويكون فعلاً من يحصل عليها هو مستحق فعليّ لها، وتتناسب حاجته مع خدمات الجمعية وأنشطتها.

والأنظمة المهنية أيضاً تنظّم أسلوب تقديم الأنشطة والبرامج؛ إذ تُقَدَّم وفقاً لأسس علمية، وحاجات حقيقية، وتكون معبّرة عن أهداف الجمعية الخيرية وتوجهاتها، ويكون لها أسلوب محدد في طريقة تقديمها وتقويمها، فيكون هناك نماذج خاصة بذلك، تسهم في أن تكون الجهود منظمة، ومن ثم، تساعد على تراكم الخبرات والتجارب؛ ما يؤدي إلى مزيد من التقنين.

وتتفاوت الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية من حيث وضوح أنظمتها المهنية، ومدى تقنينها. وهناك جمعيات قد تكون وصلت إلى مستويات جيدة من حيث بناء أنظمتها المهنية واستقرارها. في حين توجد جمعيات أخرى مازالت تفتقر

إلى وجود أنظمة مهنية، بل وقد يكون عملها على الرغم ممّا يتوافر لها من إمكانات قد تجعلها نموذجاً يُحتذى، ورائدة في مجالها، ولكنها ما زالت تتخبط في أدائها، وفي تقديم خدماتها، بل حتى في مستواها؛ وهذا ما أثّر سلباً في مدى ثقة المستفيدين بها، ورضاهم عنها. وذلك عائد لا محالة إلى أنّ تلك الجمعيات ما زالت عاجزة عن بناء نظام مهنيّ؛ وهذا ما يجعلها عرضة للصواب، والخطأ، والاجتهادات الشخصية التي قد تؤثر سلباً في أدائها، ومستواها في تقديم الخدمة.

لذا، كان الوقوف على الأنظمة المهنية للجمعيات الخيرية من الضرورات والمعايير التي يجب الأخذ بها عند تقييم أداء جمعية ما، وأن يكون من ضمن الشروط – التي يجب أن تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية لمنح تصريح إلى جمعية ما – وجود نظام مهنيّ لها، ووضوح ذلك النظام. كما يجب متابعة تطوير الجمعيات أنظمتها المهنية، والتزامها بها، وأن يكون من ضمن معايير استمرار دعمها، والسماح لها بمزاولة أنشطتها مدى تكامل نظامها المهنيّ، وفي حال عجزها عن بناء نظام مهنيّ، يكون هناك محاسبة لها.

وفي هذه الحالة يجب على الجمعيات توثيق نظامها المهنيّ، وكتابته كاملاً، وتزويد الوزارة بصورة منه عند إضافة أيّ تعديل يُرفَق ضمن التقارير الدورية. وبناءً عليه، يجب أن يتسم هذا النظام بالوضوح؛ إذ يمكن من خلاله التعرف إلى أسلوب تقديم الخدمات ومستواها، وسير العمل في جمعية ما.

رابعاً: القوى البشرية، والتدريب في الجمعيات الخيرية

تشكّل القوى البشرية في الجمعيات الخيرية جزءاً مهمّاً ورئيساً من أجزاء تكامل العمل ونجاحه في تلك الجمعيات، فالموظفون في الجمعيات الخيرية يقع على عاتقهم تنفيذ البرامج والأنشطة التي تتبناها الجمعية، وتسعى إلى تحقيقها، وتقديم الخدمات التي تتبناها. وفي المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر ٣٥١ جمعية عدد منها نسائيّ، وفي تلك الجمعيات عدد كبير من الموظفين بل آلاف من الموظفين، وهو عدد لا يُستهان به؛ إذ يشكّل جزءاً من القوى العاملة في المجتمع السعوديّ، وتحتاج تلك الفئة من الموظفين ممّن يتولون العمل في الجمعيات الخيرية، إلى التدريب والتطوير المستمرّين

على أسس العمل الخيري بصورة عامة، والعمل الاجتماعي بصورة خاصة؛ إذ يشكّل أحد الأسس التي تقوم عليها أنشطة الجمعيات، والمؤسسات الخيرية، وممارساتها، وخاصة تلك التي تُعنى بتقديم الخدمات الإنسانية للأفراد والجماعات والمجتمعات، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة. ويتطلّب العمل الاجتماعيّ حتى يُحقِّق الكفاءة والفاعلية المتوقعة منه، أن يتمّ وفقاً لأسس علمية ومهنية تحدّد مسار العمل، وكيفية القيام به، وأدوار العاملين في المجالات الاجتماعية، ومن ثم، تحدّد لهم كيفية إجراء تدخلاتهم المهنية. ويُفترَض في الذين يمارسون المهام أو الوظائف المتعلقة بالعمل الاجتماعيّ أن يكونوا من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، أو في مجالات قريبة الصلة منها، وأن يكونوا في الأصل من ذوي المعرفة بأسس العمل الاجتماعيّ.

ومجالات العمل، ولا سيّما تلك المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية منها على وجه الخصوص، تحتاج إلى وجود تطوير وتحديث مستمرّين لمعارف العاملين في تلك المجالات؛ إذ إنّ المعطيات النظرية المتعلقة بمجالات العمل الاجتماعيّ في تطوّر ونموّ مستمرّين. ومن ثمّ، فإنّ هناك حاجة مستمرة إلى تدريب المنتمين إلى تلك المجالات على آخر ما استجدّ من معارف نظرية، وأساليب ممارسة مهنية، تساعدهم على الارتقاء بمستوى ممارساتهم المهنية، وأن يكونوا على صلة مستمرة بالمتخصصين من أكاديميين وخبراء في التخصص؛ ليساعدوهم على تطوير معارفهم. والتدريب هو الوسيلة لتطوير معارف العاملين في الجمعيات الخيرية، سواء أكانوا مهنيين أم حتى إداريين. والعمل الخيريّ له أسسه وأساليبه وأنظمته، وكل تلك الأمور تحتاج إلى أن يكون العاملون في تلك المجالات على صلة مستمرة بالخبراء والمتخصصين في العمل الخيريّ، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق تفعيل التدريب المستمرّ لمن هم على رأس العمل.

لذا، فإن التدريب في أثناء العمل يعدّ من الأساليب الفعالة للارتقاء بمستوى الممارسة، وأداء العمل من قِبَل العاملين في الجمعيات الخيرية؛ إذ سيتيح لهم ذلك تطوير خبراتهم، وزيادة كفاءتهم، واكتساب مهارات تمكنهم من أداء أدوارهم للوفاء بمتطلبات العمل الذي يقومون به (هلال، ٢٠٠٣: ١١٧).

والتدريب في الجمعيات الخيرية ليس مجالاً يقتصر على المهنيين الاجتماعيين، إلى جانب التدريب في المجالات المهنية سواء للمتخصصين في العمل مع الحالات، وإجراء البحوث الاجتماعية التي تحتاج إلى مهارات عالية، ودراية كافية بأساليب المقابلة، وجمع المعلومات، والاستفادة منها، وأساليب تقويم الأداء المهنيّ، والتحقّق من مدى كفاءة الخدمات المقدمة وفاعليّتها. وتحتاج القيادات الإدارية العاملة في الجمعيات الخيرية أيضاً إلى التدريب على مهارات القيادة، وإلى التزوُّد بمهارات الابتكار وتطوير العمل.

ويحتاج العاملون في الجمعيات الخيرية إلى أن يكونوا على صلة مستمرة بما يستجدّ في التخصصات ذات الصلة التي تخدم مجالات العمل الاجتماعي؛ لأنه مجال متجدد، ويتطلب أن يكون العاملون فيه مطّلعين، ولديهم قدرة على تطوير أنفسهم وأدائهم.

وإن كانت الجمعيات التي تقدّم خدمات غير متخصصة لفئة محددة، يحتاج العاملون فيها إلى تطوير وتدريب مستمرّين، واستقطاب للكفاءات المتميزة، فإنّ الأمر يكون أكثر إلحاحاً. وتكون الحاجة ماسة إلى التدريب في حال كانت الجمعية تخصصية، ومن تلك الجمعيات المتخصصة جمعية الأطفال المعوقين في الرياض، وهي تعنى بفئات هي في الأصل تحتاج إلى خدمات وعناية خاصة، ومن ثم، كان للتدريب - للعاملين فيها كافة، لا سيّما ممّن يعملون مباشرة مع المستفيدين - أهمية خاصة حتى يتمكنوا من أداء دورهم بكفاءة عالية. وقد عنيت جمعية الأطفال المعوقين بذلك الجانب، فكان لها دور في مجال تدريب العاملين فيها من خلال قيامها بعقد اتفاقيات مع جهات داخلية وخارجية لتبادل الخبرات. كما أنها تتبنى أسلوب الابتعاث الداخليّ والخارجيّ، وكذلك تقديم الدورات التأهيلية في التخصصات والمجالات جميعها التي يتطلبها العمل في الجمعية، من حيث التخصصات الطبية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية، وذلك من خلال التعاون مع المستشفيات الكبرى في المملكة، وفي خارجها، ومع الجامعات والمراكز التي تقدّم برامج لخدمة المعوقين (جمعية الأطفال المعوقين بالرياض: ١٤٢٣). وتُعدّ تجربة جمعية الأطفال المعوقين في الرياض من التجارب الرائدة في مجال التدريب، ولا سيّما التدريب المتخصص الذي يخدم طبيعة الفئة المستفيدة، ويعدّ نموذجها أسلوباً يمكن أن يُحتذى في مجال تأهيل العاملين.

من هذا المنطلق، يكتسب التدريب في الجمعيات الخيرية أهميته. والتساؤل الذي يطرح نفسه، هل جميع الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية تولي التدريب أهمية؟ وهل توجد جهة مختصة تقدّم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات الخيرية؟ والإجابة عن التساؤل الأول هي، نعم، إذ إنّ هناك جمعيات تولي التدريب أهمية، وتحرص على تدريب العاملين فيها، وتطوير مهاراتهم. ولعلّ تجربة جمعية الأطفال المعوقين في الرياض التي استُعرِضت تجربتها في فقرة سابقة تُعدّ دليلاً على ذلك. كما أنّ هناك جمعيات يوجد لديها تدريب، وإن كان يوجد بعض التحفظات على الأسلوب، وعلى اختيار القائمين بتنفيذ تلك الدورات التدريبية، ومدى درايتهم وخبراتهم. ولكنّ هذه الجمعيات تسعى إلى تطوير أداء العاملين فيها.

أما ما يتعلق بالتساؤل عن وجود جهة مسؤولة عن تقديم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات الخيرية، فالإجابة وفقاً لما هو معلوم، أنه لا توجد جهة تتولى تلك المسؤولية، ومن ثم، يكون من الضروري إيجاد جهة تتولى القيام بمهام التدريب، وتكون تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد تقوم إحدى الجمعيات ذات الخبرات العالية بتبني الفكرة، وتقديم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات، وذلك عن طريق التنسيق والتعاون بين الجمعيات الخيرية؛ إذ يتسنى الاستفادة ممّا لديها من خبرات متراكمة في مجال العمل الخيريّ، ويسبق تقديم الدورات التدريبية للمستفيدين اختيار نخبة من ذوي الخبرة، والمتميزين في العمل الخيريّ، وإعدادهم الإعداد اللازم لتقديم الدورات التدريبية، فالتدريب لا يتطلب فقط المعرفة، بل يحتاج إلى مهارات وقدرة على بناء الدورات التدريبية بحسب الاحتياجات، وهذه بدورها تتطلب تقديم دورات لإعداد المدربين في العمل الخيريّ.

كما أنّ التدريب يجب ألّا يقتصر فقط على العاملين في المجال الخيريّ، بل يمكن استقطاب من لديهم رغبة في العمل في المجال الخيريّ، وتقديم الدورات، ومنحهم الشهادات التي تؤكد أنه يمكنهم العمل في الجمعيات الخيرية، وأن لديهم معرفة بطرق العمل وأساليبه في هذا المجال؛ ما يمكّنهم من ممارسته على أكمل وجه.

خامساً: التنسيق والتخطيط بين الجمعيات الخيرية

يتطلب العمل المتقن في مجال بعينه وجود تنسيق وتعاون بين الجهات التي تتولى تقديم الخدمات، ولا سيما في حال وجود نوع من التشابه في نوعية الخدمات، وكذلك في طبيعة المستفيدين منها، وطبيعة الأنشطة.

والعمل الخيريّ عادة يُقَدَّم من خلال جمعيات متعدّدة، وقد يأخذ التصوّر والأسلوب نفسهما، بل وقد يخدم المستفيدين أنفسهم، وفي النطاق الجغرافيّ عينه. وكل تلك العوامل تؤدي إلى نوع من التداخل بين أنشطة الجمعيات الخيرية، وتؤثر في مستوى تقديم الخدمات، وفي كفاءتها، بل قد تؤدي إلى وجود أثر سلبيّ فيها.

والنشاط الخيريّ يختلف تماماً عن النشاط الربحيّ أو التجاريّ. وفي الوقت الذي يكون فيه تكرار الخدمات والبرامج المقدمة لا يُعدّ مشكلة في العمل التجاريّ، فإنه يمثّل إشكالية كبيرة في إطار العمل الخيريّ؛ لاختلاف التوجهات. والعمل الربحيّ أو التجاريّ يسعى إلى المنافسة في السوق، ومن ثم، فإنّ التنسيق بين خدماته يؤدي إلى قلة المنافسة، وهي مؤشر سلبيّ في العمل التجاريّ؛ إذ إنّ من حقّ التاجر أن يسلك الطرق المشروعة جميعها؛ لينافس في السوق ويحقق الربح. في حين أن العمل الخيريّ لا يحتمل المنافسة، بل لابدّ من التنسيق، فالهدف ليس ربحيّاً، ومن هنا، فإنّ تكرار الخدمات لن يؤدي سوى إلى مزيد من الإهدار للإمكانات المادية المتاحة؛ وهذا سيجعل الإقبال على التبرع للأنشطة الخيرية يقلّ، وكذلك يقلّل من تنوعّها، وتوسّع أنشطتها، وزيادة عدد المستفيدين منها (زيتون، ٢٠٠٠: ٤١). ونظراً إلى أنّ أنشطة الجمعيات الخيرية تصبّ في إطار الرعاية الاجتماعية، فقد كان لوجود هيئات تنسيقية بينها مطلب أساسيّ وجوهريّ لتنظيم العمل الخيريّ، وزيادة فعاليته.

والتنسيق والتعاون بين الجمعيات الخيرية سيقود حتماً إلى توحيد الجهود، وتقديم مشروعات إضافية تتسق مع متغيرات المكان والزمان. والتنسيق سيؤدي إلى وجود التخصص في الخدمات ما بين الجمعيات، وفي داخل كل جمعية، سواءً بتنسيق الخدمات والمشروعات القائمة، أو باستحداث خدمات ومشروعات مستقبلية (الفالح، ١٤٢٣: ٢).

والمتتبِّع لواقع الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية يجد انتشاراً ملحوظاً لعدد الجمعيات الخيرية في مدن المملكة ومحافظاتها جميعها، وهي ظاهرة طيّبة تدلّ على مدى الحرص على تقديم العمل الخيريّ، وعلى زيادة الوعي بأهميته. وقد أدرك القائمون على العمل الخيريّ ذلك التوجه نحوه، ونحو إنشاء الجمعيات الخيرية. وحرصاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، فقد سعت لإصدار لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء برقم ١٠٧ في ١٤١٠/٦/٢٥هـ، ثمّ صدر القرار الوزاريّ رقم ٧٦٠ في ١٤١٢/١/٣٠هـ بالقواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ليصدر بعد ذلك بناءً على القرار الوزاريّ رقم ٣٨٠٦ بتاريخ ١٤١٣/٦/١هـ النظام الأساسيّ الاسترشاديّ للجمعيات الخيرية (البلوي، ١٤٢٣: ٤٨). وكلّ تلك القرارات ساعدت كثيراً على تنظيم جهود العمل الخيريّ، وتنسيقها في المملكة العربية السعودية. ولكن ظلّت هناك إشكالية قائمة لا سيما مع هذا العدد الكبير، وهي وجود تشابه كبير في طبيعة البرامج والأنشطة التي تقدمها، بل وفي الفئات التي تُوجَّه إليها الخدمات، في حين هناك فئات لا تقدّم لها خدمات، في النطاق الجغرافي نفسه، وخدمات وأنشطة غير موجودة على ساحة العمل الخيريّ وأنشطته في المملكة، ومناطق قد تكون محرومة من خدمات موجهة لبعض الفئات، وأيضاً إشكالية التعدّدية وازدواجية العضوية، وقلة الخبراء والخبرة في تقديم البرامج والأنشطة، والافتقار إلى التخطيط وأهميته، والعمل العفويّ غير المدروس، ونقص التدريب للعاملين في النشاط الخيريّ، كل تلك المعوقات حدّت كثيراً من قدرة القطاع الخيريّ على تلبية الاحتياجات، والوفاء بالمتطلبات (الصبان، ١٤٢٣: ٨).

كل ذلك وغيره يجعل التفكير في وجود هيئة تنسيقية لتنظيم العمل الخيريّ مطلباً أساسيّاً؛ لتبادل الخبرات، ونقل التجارب بين الجمعيات، ولاختصار الوقت، والبعد عن التجارب العشوائية. ويمكن أن تُنقَل إحدى التجارب الجيدة التي أثبتت نجاحها لتعمَّم على بقية الجمعيات، أو تلك التي في طور الإنشاء والتطوّر. وفي هذه الحال سيكون هناك تراكمية في التجربة فيما يتعلّق بالعمل الخيريّ؛ ما يؤدي إلى وجود قاعدة يمكن الاستناد إليها في العمل الخيريّ.

وعدم توافر المعلومات عن الجمعيات، وعن أنشطتها ومشروعاتها وبرامجها؛ يجعل جمعيات أخرى تتبنّى البرامج نفسها؛ لجهل منها بتقديمها من قبل جمعية سبقتها؛ ما يؤدي إلى تكبّدها خسائر مادية لعدم الحاجة إلى تلك الأنشطة؛ ومن ثم، كان من الأولى لو وُجِّه نشاطها نحو مجال لا توجد جهة أخرى تخدمه؛ لذا، كان وجود مركز للمعلومات من الأساسيات التي ستساعد على تنظيم العمل الخيريّ، وإيجاد قاعدة معلومات شاملة للجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية.

وفكرة مراكز المعلومات ليست فكرة حديثة، فالدول المتقدمة في تقديم البرامج والأنشطة الخيرية، وجدت من الأهمية توافر مراكز لتبادل المعلومات. وقد ظهر ما يُعرَف بسجلات تبادل المعلومات في وقت مبكّر من تقديم الأنشطة الخيرية، وكان أول شكل من أشكال منظمات تنسيق الخدمات بين الجمعيات الخيرية. وإن كان هدفها في البداية تصنيف المستفيدين من الخدمات؛ إذ لا تكون ازدواجية في الاستفادة من الخدمات. ثم تطورت لتصبح مراكز لتبادل المعلومات، وزيادة الاتصال بين الجمعيات على الصعد جميعها؛ إذ يوجد تنوّع وثراء في مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية، وتوفير للجهود، وتوجيه سليم لها؛ لتصبّ فيما يحقّق أهدافاً بعيدة المدى للعمل الخيريّ (نوح، ١٩٩٨: ٢٢١). وفي الوقت الحاضر، ساعد التقدّم العلمي في مجال الحاسبات على بناء قواعد بيانات ومعلومات على مستوى عالٍ من الدقة والعلمية في التصنيف والتبويب، كما أنّ تطور شبكة الإنترنت أسهم في زيادة الاتصال بين المنظمات المشتغلة في المجال نفسه.

والتنسيق بين الجمعيات الخيرية لا يقتصر على تنظيم المستفيدين أو البرامج والأنشطة، بل يتعدّاه ليشمل كذلك تبادل الخبرات الفنية والإدارية بين الجمعيات الخيرية. وما يحدث في الوقت الحاضر أنّ كلّ جمعية منغلقة على نفسها، وتبادل الخبرات يحدث في حدودها وفي إطارها، في حين تظلّ جمعيات تفتقر إلى تلك الخبرات التي تساعدها على النهوض بمستواها، فكان ضرورياً وجود هيئة تنسيقية تعمل على تحقيق أواصر التعاون بين الجمعيات الخيرية؛ ليتسنى لها الاستفادة من بعضها بعضاً. ونقل الخبرات ما بين الجمعيات الكبرى ذات المستويات المتقدمة من الخبرات التي

لديها نخبة من المتخصصين، ورواد العمل الخيريّ نتيجة لتقدمها الزمانيّ والمكانيّ في تقديم العمل الخيريّ، وكذلك في استقطاب الخبرات ذات المعرفة والدراية، وتراكم الخبرات والتجارب عبر السنين، بين الجمعيات الصغيرة أو حديثة التأسيس التي تمارس أنشطتها في قرى ومحافظات صغيرة؛ إذ لا يتسنى لها استقطاب الخبرات ذات المعرفة الكافية؛ لعدم توافرها في تلك المناطق. فكان وجود تنسيق وتعاون بين الجمعيات الخيرية من أساسيات تطوير العمل الخيريّ؛ إذ سيمكّن نقل الخبرات وتبادلها بين الجمعيات، وتحقيق الاستفادة ممّا لدى الجمعيات الكبيرة، ونقل تجاربها وخبراتها للجمعيات الصغيرة. كي تستطيع أن تنطلق في الطريق السليم، وأن تتجاوز القصور الذي يعتريها؛ نتيجة لنقص الخبراء وأن تستفيد ممّا لدى الآخرين.

والتنسيق سيؤدي إلى تبني مشروعات ضخمة على نطاق واسع، فهناك برامج وخدمات ومشروعات تتطلب مجهودات وإمكانات كبيرة لتنفيذها. وقد تعجز جمعية ما عن تبنيها؛ لنقص مواردها، ومن ثم، فإنّ التنسيق والتعاون بين الجمعيات الخيرية سيؤدي إلى ظهور هذا النوع من المشروعات الكبيرة؛ إذ سيكون هناك تعدّدية في مصادر التمويل، وفي مستوى الخبرات المتاحة وجهات التنفيذ، فتقلّ الأعباء عن جمعية معينة؛ ما يؤدي إلى تقديم خدمات على مستوى كبير، وبجودة وإمكانات عالية.

وللتنسيق أهميته من حيث تحقيق مبدأ الشفافية والوضوح. وعندما تلجأ جمعية ما إلى التعاون مع جمعية أخرى، في ظلّ وجود هيئة مركزية لتنسيق التعاون بين الجمعيات الخيرية؛ فإنها ستسعى إلى الوضوح في الأهداف، وفي الأنشطة المقدّمة؛ إذ إنّ عدم الوضوح، أو وجود ارتياب من قبل الجمعيات الأخرى في توجهها؛ سيجعلها تحجم عن التنسيق والتعاون معها، ومن ثم، ستكون الجمعيات كلها مضطرة إلى تبني سياسات الوضوح والشفافية؛ حتى تستطيع أن تحقق التعاون الذي يخدم مصالحها، ويحقق أهدافها العلنية.

وقد يرى بعض القائمين على العمل الخيريّ أنّ وجود التنسيق بين الجمعيات الخيرية، ووجود هيئة معنية بذلك سيؤدي إلى تخفيض الخصوصية التي يجب أن تتمتع بها كل

جمعية لها صفتها الاعتبارية. وسيجعل هناك مجالاً للاطلاع على ما تقوم به من برامج تميزها عن غيرها؛ لذا، يجب التركيز على أنّ التنسيق لابدّ من أن يكون منظماً ومحدداً؛ إذ يسمح لكل جمعية بالتحرك في مساحتها الخاصة، من دون وجود تدخلات، ويكون التنسيق لخدمة أغراض الارتقاء، وتطوير العمل الخيريّ. والتنسيق يجب ألّا يقتصر فقط على مستوى البرامج والخدمات، بل يتجاوز ذلك، ويكون على مستوى تدريب العاملين في الجمعيات الخيرية.

للتخطيط للمشروعات، وإجراء الأبحاث أهمية كبيرة أيضاً في تطوير العمل الخيريّ، ووجود هيئة تخطيطية تتولى التخطيط للجمعيات الخيرية، وإجراء دراسات الجدوى والبحوث للجمعيات الخيرية من متطلبات الارتقاء بالعمل الخيريّ، وتوفير المجهودات الضائعة، والبدء في أيّ نشاط أو برنامج بناءً على قاعدة معرفية ومعلوماتية سليمة مبنية على حقائق علمية ومنهجية.

ومثلما ذُكِر في فقرة سابقة أنّ بعض الجمعيات بحكم موقعها في هجر أو حتى محافظات صغيرة تفتقر إلى وجود الخبراء، لا يعني ذلك حرمانها من ممارسة عملها، وتقديم أنشطتها وفقاً لأسس علمية ومجربة، ولها قاعدة معرفية تستند إليها؛ لذا، كان وجود هيئة لتخطيط البرامج ومشروعات العمل الخيريّ مطلباً أساسيّاً؛ إذ يمكن لهذه الجمعيات أن ترتقي بخدماتها، وتستفيد ممّا لدى الخبراء والمختصين من معرفة ودراية تساعدهم على تقديم الأفكار، وتنظيم عمل تلك الجمعيات، وتوجيهها التوجيه السليم الذي يجنبها التخبط والعشوائية.

سادساً: الاستثمار والتمويل في الجمعيات الخيرية

يعدّ الاستثمار، وتوافر مصادر كافية للتمويل في الجمعيات الخيرية أحد أهم الموضوعات حساسية وأهمية عند الحديث عن واقع الجمعيات الخيرية. وقضية التمويل وكفايته يُنظَر إليها على أنها إحدى أهم القضايا التي تُطرَح إذا كان هناك حديث عن الجمعيات الخيرية. وعلى الرغم من أنّ الجمعية لا تهدف إلى الربح الماديّ، فإن الشؤون المالية فيها ذات أهمية كبيرة، فهي كذلك لا تسعى إلى الخسارة والإنفاق غير الرشيد،

بل تتطلب نظاماً ماليّاً يمكّنها من تحقيق أهدافها، ومزاولة أنشطتها التي يجب أن تتسم بالاستمرارية.

والكثير من الجمعيات تشتكي نقص مواردها، وعدم قدرتها على تغطية نفقات التشغيل، وتنفيذ برامجها وأنشطتها؛ ومن ثم، تحقيق أهدافها المنشودة. كما توجد جمعيات قد تقحم نفسها في مشروعات لا تستطيع تغطية نفقاتها؛ ما يجعلها في مأزق تجاه توفير مصادر تمويل ثابتة وكافية.

والقدرة على توفير السيولة المادية، أو تسييل أحد ممتلكات الجمعية واستثماراتها يُعدّ من المؤشرات التي تدل على توازن الجمعية وثباتها ماليّاً؛ ما يعطيها درجة أمان عالية، وقدرة على الاستمرارية في ممارسة أنشطتها، وتحقيق أهدافها.

وتتنوّع مصادر الاستثمار والتمويل في الجمعيات؛ فهناك الإعانات الحكومية التي تُعدّ من المصادر الثابتة والدائمة تقريباً، التي تتمثل في الإعانات المالية المقدَّمة للجمعيات الخيرية ابتداءً من مرحلة التأسيس، إذ يُقدَّم لكل جمعية حديثة التأسيس إعانة تأسيسية بعد التسجيل الرسميّ لها. كما يحقّ لها الحصول على إعانة سنوية بعد انتهاء سنتها المالية قد تصل إلى تغطية ٨٠٪ من إجماليّ مصروفات الجمعية. كما أنّه يُصرَف لها إعانات عندما تنشئ مقارّ لها ولبرامجها المختلفة، وتصل بدورها لتبلغ ٨٠٪ من إجماليّ نفقات الإنشاء والبناء، هذا غير منح الأراضي، ومدّ الجمعيات بالفنيين والخبراء بحسب الحاجة ممّن تتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع أجور انتدابهم وعملهم لدى الجمعيات (الردادي، ١٤٢٣: ٢٦٢-٢٦٣). ولكن هذه المساعدات قد لا تكون كافية. وإضافة إلى الإعانات الحكومية، توجد مصادر دخل أخرى للجمعيات الخيرية تتمثل في ممتلكات الجمعية من أوقاف، ومشروعات، ونحوها، وصناديق استثمارية، والتبرعات النقدية والعينية، وقروض من مصارف أو جهات أخرى. وتختلف مصادر الدخل والاستثمارات من جمعية إلى أخرى، وكذلك اعتمادها على أحد المصادر دون سواها.

كما أنّ تلك المصادر تختلف في أهميتها، فهناك مصادر تمويل إذا ما توافرت للجمعية، واستطاعت أن تغطي مصاريفها من خلالها، دلّت على أنّ الجمعية فاعلة وناجحة

في تحقيق كفايتها المادية على نحو صحيح. وأول هذه المصادر وجود التبرعات الكافية والدائمة والثابتة، فهي تُعدّ أفضل مصدر؛ إذ إنّها لا تكلِّف الجمعية أيّ مصروفات، بل العكس فهي تشكّل مصدر دخل غير مكلِف. تليها مصادر (التمويل الذاتي) ويُقصَد بها هنا ممتلكات الجمعية من أوقاف، ومشروعات، وصناديق استثمارية، ومساهمات وأسهُم ونحوها، وحقّاً، تتفاوت هذه المصادر كذلك في درجة أمانها وثباتها، فوجود أوقاف ذات مردود عالٍ يكفي لتغطية النفقات، يعدّ مصدر تمويل ثابتاً وآمناً. تليها المشروعات الاستثمارية ذات العائد العالي، ثم تأتي الصناديق الاستثمارية من أسهُم، وسندات، ونحوه، إذ إنها تتمتع بدرجة مخاطرة عالية وغير آمنة، وكذلك لا يمكن التنبؤ بدقة بعائداتها لتأثرها بعوامل كثيرة ومختلفة. والتنوع في مصادر التمويل وتنوّع استثمارات الجمعيات يعدّ مؤشراً على نجاح الجمعية وقوّتها، والعكس صحيح.

وهناك الكثير من الجمعيات تقحم نفسها في مصاريف ومشروعات أكبر من إمكاناتها؛ ما يعرضها لمشكلات تمويلية، وهذا عائد إلى نقص الخبرة، ونقص الخبراء، وعدم عمل دراسة جدوى لكل مشروع يُنَفَّذ. فالكثير من المشروعات تكون من بنات أفكار الأعضاء ممّن ينقصهم الخبرة الكافية، ومن ثم، يُشرَع في التنفيذ؛ لتجد الجمعية نفسها بعد ذلك في مأزق تمويليّ، بل وقد تتكبّد ديوناً يلزم تسديدها. وهنا تكون الجمعية الخيرية قد حادت عن هدفها، وأصبحت منظمة ذات نفقات طائلة تشكّل عبئاً على أعضائها، وعلى المجتمع.

والجمعيات الخيريّة تتطلّب نظاماً محاسبيّاً دقيقاً، ووجود متخصصين في الشؤون المالية لمسك دفاتر الحسابات، وتقنين المصروفات والنفقات، وكذلك وجود مستشارين ماليين من ذوي الخبرة في مجال الاستثمار، وأن يشكلوا جزءاً من أعضاء اللجنة المشرفة على الاستثمار، فلا تُقحَم الجمعية في نشاط أو مشروع يتطلب نفقات عالية تعجز عنها الجمعية، ولا يحقق لها الأهداف المنشودة.

وقضية تمويل الجمعيات الخيرية، وكفاية مصادرها الاستثمارية من القضايا ذات الأهمية التي تتطلب الدراسة، ووضع الحلول والمقترحات. ولا يتوقف الأمر عند مسألة

التمويل بل يتعدّى ذلك. إذ يجب وجود آلية لتنظيم الحصول على التبرعات، والتعرف إلى مصادرها. ويجب وجود تدرّج في استثمار الأموال في مشروعات الجمعية وأنشطتها؛ إذ يُبدَأ بالمشروعات ذات الأهمية، ثمّ الانتقال إلى المشروعات الأقل أهمية. ويكون التنفيذ أو التمويل من المصادر الأكثر ثباتاً وأماناً كالإعانات الحكومية، ثم التبرعات التي تمثل مصدر تمويل مجانيّ، ليُعتَمَد على التمويل المعتمِد على أصول الجمعية وممتلكاتها. ويكون آخر مصدر تلجأ إليه الجمعية هو التمويل المكلف المتمثل في القروض، ولا يُلجَأ إليها إلا في حال كان المشروع ذا أهمية كبيرة للجمعية، وترتبط به مشروعات وأنشطة أخرى، أو في حال وجود عائد للمشروع يمكّن من تسديد التزامات القرض.

أمّا الاقتراض للقيام بأنشطة ومشروعات ليست ذات أهمية، قد يتسبب في إقحام الجمعية في التزامات مالية طويلة الأجل لا مسوِّغ لها، وهي من الأمور التي يجب محاسبة الجمعيات عليها.

ومن المقترحات المقدَّمة لتطوير المجال الاستثماريّ والتمويليّ للعمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية، اقتراح تأسيس (صندوق التمويل المشترك)، وهو جهاز موجود في دول كثيرة يتولى شؤون تمويل المنظمات والجمعيات الخيرية، والتنسيق فيما بينها على المستوى التمويليّ؛ إذ يُتاح لكل جمعية أو منظمة قدر كافٍ من التمويل. ويُعرّف صندوق التمويل المشترك بأنه: «جهاز تعاونيّ يضمّ الهيئات الاجتماعية، والأفراد في مجتمع من المجتمعات؛ للنهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية القائمة في هذا المجتمع؛ عن طريق تنظيم تمويلها» (العمري، ٢٠٠٠: ٢٩٣).

وكانت أول منظمة من هذا النوع ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩١٠م، وهدفت إلى توفير مصدر تمويل مشترك يمدّ منظمات الرعاية الاجتماعية جميعها بالمعونة اللازمة لها لأداء دورها، وتتولى الحكومة عادة إنشاء مثل هذه الصناديق وتمويلها، وتدعمها من خلال أموال الضرائب (نوح، ١٩٩٨: ٢٣٢-٢٣٣). ويقابلها في المملكة العربية السعودية أموال الزكاة، ومن خلال ما يُقدَّم من دعم سنويّ حكوميّ من الميزانية السنوية للدولة للجمعيات الخيرية. كما قد يُتاح للقطاع الأهليّ فرصة تقديم التبرعات

والهبات؛ من أجل تمويل المؤسسات والجمعيات الخيرية والتطوعية منها، كذلك تؤول إليها أموال الجمعيات التي صدر قرار بحلّها؛ إذ يُعاد توزيعها على الجمعيات والمؤسسات الخيرية القائمة بناءً على حاجتها الفعلية.

والتمويل المشترك يُعدّ شكلاً من أشكال تنظيم العمل بين المنظمات المختلفة، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة الاحتياجات المجتمعية، وتحديد موارد يمكن الاعتماد عليها مقابل الاحتياجات.
- العمل على تنسيق الخدمات الاجتماعية في المجتمع، وتنظيمها على أساس مشروعات المؤسسات، والجمعيات المنضمة إلى الصندوق، وميزانياتها.
- تنظيم الحملات والأنشطة؛ لجمع التبرعات لمصلحة المؤسسات والمنظمات لتنفيذ أغراضها.
- رفع مستوى المنظمات سواء أكانت أهلية أم حكومية أم أفراداً ممّن ينتمون إلى عضوية الصندوق.
- العمل على تحقيق برامج تكاملية للرعاية الاجتماعية.

وأهمية وجوده تأتي لمسوّغات كثيرة؛ فهو سيكون وسيلة وأسلوباً لتنظيم التبرعات للجمعيات والمؤسسات الخيرية، فيكون التبرع لهذا الصندوق، وهو بدوره جهاز حكومي يخضع للرقابة المباشرة من قبل المسؤولين. وفي الوقت الحاليّ أصبحت مراقبة التبرعات، وإلى أين تذهب أموال المتبرعين محلّ اهتمام واسع حتى لا يكون هناك استغلال سيّئ لهذه الأموال. كما أنه يجب وجود لجنة محاسبة وتقدير؛ فتُعطى كلّ جمعية ما تستحقه من تبرّعات من خلال هذا الصندوق بناءً على أنشطتها، وخدماتها الفعلية. وبهذا سيكون هناك شبه تأكيد على أنّ تلك الأموال لا تُنفَق إلا في السبل المشروعة لذلك، ومن ثمّ، نتلافى جزءاً من إشكالية الاستغلال غير المشروع لأموال الجمعيات الخيرية في طرق غير تلك التي يجب أن تتجه لها فعليّاً، بما يخدم أنشطتها الإنسانية.

وعن طريق وجود صندوق للتمويل، أو مصدر لقبول تبرعات الجمعيات الخيرية كلها، سيمكن تلافي إشكالية تراجع التبرعات عن جمعيةٍ ما هي في حاجة إليها، في حين تحصل جمعية أخرى على نصيب كبير من التبرّعات، ولكن برامجها ومشروعاتها لا تستنفذ كل تلك الأموال. ووجود مثل ذلك الصندوق، وقيام متخصصين ماليين ونحوه عليه؛ لتقدير حاجات الجمعيات ومشروعاتها، ومن ثم، تزويدها بالمبالغ التي تستحقّها بناءً على الحاجة الفعلية، سيؤدي إلى ضمان عدم ضياع الأموال والتبرعات من دون فائدة.

كذلك سيتشجع المتبرعون على بذل الأموال إذا ما علموا أنّ هناك جهة حكومية رسمية تقوم بالإشراف، فتقلّ لدى المتبرعين الشكوك والتّريب التي تعتريهم في معرفة (أين ستصرف أموالهم؟ وأين سيكون إنفاقها؟).

سابعاً: التطوُّع في الجمعيات الخيرية

يشكّل التطوع أحد أهم الأسس التي يقوم عليها عمل الجمعيات الخيرية، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ الجمعيات الخيرية هي أجهزة في الأصل أُنشِئت لتنظم عمل المتطوعين، ومن لديهم رغبة في ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة، فيدفعهم حب الخير إلى العمل فيها بعيداً عن الرغبة في الربح والتحصيل الماديّ.

وقضية التطوع وتنظيمه في الجمعيات الخيرية من القضايا ذات الأهمية عند تناوُل واقع العمل الخيريّ في المملكة بالدراسة والتحليل، إذ إنّ قضية التطوع من القضايا التي أصبحت تشكل هاجساً مهمّاً؛ انطلاقاً من أنّ كل نشاط إنسانيّ يُمارَس، لابدّ من أن يكون وفقاً لأسس علمية وبناءً على دراسة متأنية، لذا، سيُتناول التطوُّع من حيث مفهومه، وأهميته، وأهدافه؛ للتعرّف إلى الآليات والمقترحات التي تساعد على تفعيل هذا المفهوم، وتشجع المواطنين على ممارسته وفقاً لأسس سليمة، ومن ثمّ، على الانضمام إلى الجمعيات الخيرية، وممارسة أنشطة إنسانية من خلالها. فالتطوُّع وإن كان يعني أنه نشاط يُمارَس برغبة ودافع إنسانيّ، ولكن ذلك لا يعني أنه يُمارَس كيفما كان، بل هو نشاط لابدّ من أن يكون وفقاً لأسس تنظيمية،

وتوجد عناية في اختيار المنتسبين إلى العمل التطوعيّ؛ إذ يكون نشاطهم متماشياً مع اهتماماتهم وقدراتهم، ويكون هناك تدريب مستمرّ لهؤلاء المتطوعين في المجال الذي يعملون فيه؛ حتى يتسنى لهم تقديم أعمال، وممارسة أنشطة على مستوى عالٍ من الحرفية والإتقان.

والتطوُّع ليس فقط عملاً خيّراً، أو نشاطاً لشغل وقت الفراغ، أو لاستغلال الطاقة، بل هو عمل أكبر من ذلك، فهو نشاط إنسانيّ، وعمل كأيّ عمل آخر، ولكن من يمارسه لا ينتظر جزاءً ماديّاً، بل له عوائد نفسية ومعنوية على المتطوع، وقد تفوق قيمتها العائد الماديّ.

وسنتناول مفهوم التطوّع وأهميته، ونقدم مقترحات ورؤية لتفعيل العمل التطوعيّ وتنشيطه وتطويره؛ بوصفه إحدى آليات الارتقاء بالعمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية.

أولاً: مفهوم التطوّع

حظي مفهوم التطوّع (Volunteer) باهتمام الكثيرين من روّاد التخصصات الاجتماعية والعمل الاجتماعيّ. ومن أهمّ التعريفات التي صيغت في مفهوم التطوع، هو ذلك التعريف الذي يشار إليه على أنه: «الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه بدافع منه ومن دون انتظار مقابل له، قاصداً بذلك تحمُّل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعيّ المنظم الذي يستهدف تحقيق رفاهية الإنسان، وعلى أساس أنّ الفرص التي تُتاح لمشاركة المواطنين في الجهود المجتمعية المنظمة مزيّة يتمتع بها الجميع، وأنّ المشاركة تعهُّد يلتزمون به» (محمد، ٢٠٠٢: ١٩٣).

كما عُـرّف التطوع بـأنّـه: «الجهود التي يبذلها الإنسان برغبته واختيـاره؛ لأداء واجـب اجتماعي معين، مـن دون الحصول، أو توقع الحصول على مقابل مـاديّ» (محمد، ٢٠٠٢: ١٩٣).

ونخلص من التعريفين السابقين إلى أنّ التطوّع عمل يقوم به المتطوع رغبة منه في المشاركة المجتمعية، وفي تحمُّل بعض أعباء المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، مستخدماً قدراته، ومهاراته، وخبراته في أنشطة اجتماعية أو خدمية، هدفها تقديم المساعدة والالتزام بذلك.

وهناك عناصر للعمل التطوعيّ وفقاً لما حدّده (إعلان حقوق ومسؤوليات منظمات العمل التطوعي والعاملين فيها)، تتمثل في الآتي: (Internet, 2006:1)

١. ألّا يكون مخالفاً للأنظمة، أو القوانين الدولية، أو أنظمة وقوانين البلد الذي يُعمَل فيه، ما لم تكن متعارضة مع القوانين الدولية.
٢. ألّا يكون مخلّاً بالسلام والأمن الدوليين.
٣. أن يقدّم خدمات إنسانية، أو تنموية، أو بيئية.
٤. ألّا يهدف إلى الربح.

والعمل التطوعيّ بحسب ما يراه علماء الاجتماع له شكلان أساسيّان، هما (Internet, 2006: 2):

١. السلوك التطوعيّ، والممارسات المرتبطة بظروف طارئة، أو مواقف أخلاقية أو إنسانية، ويظهر هذا النوع في حالات الأزمات والكوارث.
٢. الفعل التطوعيّ، ويُقصَد به الممارسات الناتجة عن وجود قناعة لدى الفرد بأهمية التطوع وضرورته، والحاجة إلى القيام بمثل تلك الأفعال الإنسانية، ويمارسه الأفراد من أجل إشباع حاجة لديهم مرتبطة بمساعدة الآخرين، والإسهام في خدمة المجتمع، والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أفراده. ولكي يؤتي العمل التطوعيّ ثماره الإيجابية على الفرد والمجتمع؛ ينبغي أن يشارك الجميع في إنمائه، وتطويره كل بحسب استطاعته.

ثانياً: أهمية التطوّع

يشكّل العمل التطوعيّ، وانتشار ثقافة التطوع [1] بين أفراد المجتمع مظهراً من مظاهر التكافل الاجتماعيّ التي تُعدّ سمة من سمات المجتمعات المتقدمة، وهي حقّاً سمة اتسم بها المجتمع الإسلامي سابقاً بذلك المجتمعات الحديثة بقرون؛ إذ إنّ الإسلام حثّ على التكافل الاجتماعيّ، وإحساس كلّ فرد في المجتمع بالآخر، ومساعدة بعضهم بعضاً.

والحقيقة أنه يوجَد انخفاض في الإقبال على العمل التطوعيّ بين أفراد مجتمعنا، وذلك ناتج من قلة الوعي، وضعف ثقافة التطوّع. في حين نجد في المقابل إقبالاً على الانخراط في الأعمال التطوعية في الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ نجد إقبالاً على المشاركة في العمل التطوعيّ، وعلى الانضمام إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية. ففي الولايات المتحدة يوجد ما يقرب من ٣٢٠٠٠ مؤسسة خيرية بميزانية قدرها ١٣٨ مليار دولار، وبمشاركة ٩٣ مليون متطوّع. أمّا في بريطانيا، فإنّ عدد الأفراد المساهمين في هذه المشروعات التطوعية يبلغ نحو٢٠ مليون شخص، في حين يصل عددهم في فرنسا إلى ١٠ ملايين ونصف المليون شخص.

وهذه الإحصائيّات إنمّا تدلّ على مدى انتشار ثقافة التطوّع في هذه المجتمعات، والحرص على ممارسة أنشطة خدمية وإنسانية بين أفراد تلك المجتمعات.

والتطوّع مؤشّر يمكن من خلاله الحكم على مدى تقدّم الشعوب وتطوّرها، وحتى إنّ هناك دولاً كثيرة أصدرت القوانين المنظِّمة للعمل التطوعيّ، وحقوق المتطوعين وواجباتهم؛ كون ما يقوم به المتطوّع يصبّ في التنمية الاجتماعية، وتحقيق رفاهية الشعوب. وما ينبغي الإشارة إليه أنّ التطوع لا يعني فقط أن يعمل أيّ شخص يرغب في العمل في أي مكان، بل لابدّ من أن يكون مهيئاً للعمل في مثل ذلك المكان، ولديه القدرات والمؤهلات التي تساعده على ممارسة هذا النشاط (Internet, 2006: 3).

(١) يشير مفهوم ثقافة التطوع إلى «منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير والرموز والممارسات التي تحض على المبادرة إلى عمل الخير الذي يتعدى نفعه إلى الآخرين؛ إما بدرء مفسدة أو بجلب منفعة، تطوعاً من غير إلزام، ودون إكراه» (internet, 2006:3).

والجمعيات والمؤسسات الخيرية هي الأجهزة المعنية باستقطاب المتطوعين، سواء أكانوا متطوعين من الناحية المادية بتقديم المساعدات، أم من خلال مشاركتهم في العمل، واستغلال طاقاتهم في العمل في تلك الجمعيات، وكلما كان عدد الأعضاء المنتمين إلى الجمعية كبيراً دلّ على جدّيتها، وعلى مدى انتشار أنشطتها، وقدرتها على العمل والابتكار.

وكذلك قدرة الجمعية على التواصل مع المجتمع، ووضوح أهدافها، وشفافيتها تشكّل إحدى السمات البارزة التي تحفّز الأفراد على الانتماء إليها.

وتأتي أهمية التطوّع من أنه في الوقت الذي يحقق فيه فائدة اجتماعية، فإنه كذلك يحقق فائدة نفسية للمتطوّع نفسه؛ إذ إنّه يساعده على تحقيق الذات، وزيادة مستويات التكيّف النفسيّ، والتوافق الاجتماعيّ؛ من خلال المشاركة الفعالة اجتماعيّاً وإنسانيّاً.

ثالثاً: معوّقات الإقبال على التطوّع بين أفراد المجتمع السعوديّ

لعلّ من المعوِّقات التي تحدّ من الإقبال على التطوّع في مجتمعاتنا، وإحجام الكثير من الأفراد عن الانضمام إلى العمل التطوعيّ، وعضوية الجمعيات والمؤسسات الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة، ومدنها جميعها، ما يأتي:

١. يوجد نقص في التعريف بالجمعيات الخيرية، وبأنشطتها، فقد توجد جمعيات تعمل في مدينة ما، ولكن الكثير من سكان تلك المدينة يجهلونها، وذلك القصور يعود في معظمه إلى القائمين على الجمعيات، من حيث تباطؤهم في القيام بدور تعريفيّ لهم بين أوساط أفراد المجتمع بجميع فئاته وشرائحه، والتعريف بالجمعية وأهدافها وأنشطتها من خلال الندوات والمحاضرات، والمشاركة في المناسبات الوطنية والمحلية (internet, 2006: 4). وإن حدث تعريف بالجمعية، فيكون من أجل جمع التبرعات، وليس من أجل الحثّ على الانضمام إلى الجمعيات، والتطوع في أنشطتها.

٢. نقص الفرص الوظيفية وقلة الرواتب، يجعلان الشباب في كفاح دائم من أجل كسب الرزق، ما يؤدي إلى توقفهم عن العمل الخيريّ؛ لأنه لا يدرّ ربحاً أو جزاءً ماديّاً عليهم، وهم في حاجة ماسة إليه.

٣. قصور الدور الإعلاميّ من حيث التشجيع والحث على التطوّع، وإبراز أهميته بين أفراد المجتمع، ونشر ثقافة التطوُّع بين مختلف شرائح المجتمع. فالإعلام له دور بارز وكبير في تحريك الرأي العام، وفي التأثير في توجهات أفراد المجتمع وثقافتهم، وكان له دور لُمِسَ بوضوح في إثارة الرأي العام حول قضايا معينة، أو تعديل التوجهات تجاه مواقف محددة.

٤. عدم وجود إستراتيجية أو نظام يحدّد التطوّع، ويكفل حقوق المتطوّعين وواجباتهم، وما لهم وما عليهم، فهناك حاجة ماسة إلى استحداث اللوائح المنظِّمة للعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.

٥. من العوامل التي أدت إلى نقص الإقبال على الأعمال التطوعية، غياب التحفيز والتشجيع الماديّ والمعنويّ للمتطوعين، فما ينتشر بين الناس أنّ التطوّع هو عمل بلا مقابل ماديّ، وليس للمتطوع سوى الأجر والثواب الإلهيّ، هذه حقيقة مهمّة جدّاً، وهي الهدف الأسمى للتطوع، ولكن ذلك لا يمنع من وجود المحفزات المادية والمعنوية على حد سواء.

رابعاً: مقترحات لتطوير التطوُّع وتفعيله بين أفراد المجتمع السعوديّ

هناك مقترحات وآليات يُمكِن الأخذ بها؛ لتفعيل التطوّع، وتشجيع الإقبال عليه بين أفراد المجتمع، والقيام بمثل ذلك العمل يتطلب جهوداً مختلفة، بدءاً من وضع السياسات والنظم والإستراتيجيات، وصولاً إلى المجهودات التي تقع على عاتق الجمعيات الخيرية نفسها من حيث الحرص على التعريف بنفسها، وتشجيع الأفراد على الانخراط في أنشطتها، والتطوّع فيها.

وسنقترح فيما يأتي بعض الآليات التي يمكن أن تسهم في تنشيط التطوع في المجتمع السعوديّ:

١. إصدار الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل التطوعيّ، والوقوف على التفصيلات كلها، كما حصل فيما يخصّ اللوائح التنظيمية للجمعيات والمؤسسات الخيرية، إذ صاحَب صدور تلك اللوائح وجود طفرة في إنشاء الجمعيات، والمؤسسات الخيرية، واستحداثها.

٢. تبنّي الإعلام قضيّة التطوّع؛ وذلك من خلال إعداد البرامج المحفزة والمشجعة، والإسهام بفاعليّة في نشر ثقافة التطوّع.

٣. إيجاد مراكز متخصصة لتوجيه المتطوعين، والتشجيع على التطوّع، ويوجد مثل تلك المراكز في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، ومن خلالها يُوجَّه أفراد المجتمع ويُشَجَّعون على التطوع، والتعرُّف إلى قدراتهم وإمكاناتهم، ومن ثم، حثّهم على التطوّع في المجال المناسب، وعقد الدورات التدريبية للمتطوعين بحسب المجال الذي يرغبون في الانضمام إليه، على أن يوجد تنسيق مع الجمعيات الخيرية؛ للتعرُّف إلى حاجاتها، ومن ثم، توجيه المتطوعين إلى تلك الجمعيات التي يرغبون في الانضمام إليها.

٤. إيجاد الحوافز والمكافآت للمتطوعين؛ لحثّهم على الاستمرار في العمل التطوعيّ، إذ إنّ كثيراً من المتطوعين لا يستمرون في ممارسة ذلك النشاط؛ لإحساسهم بأنّ ما يقومون به ليس محلّ اهتمام أو تقدير، أو أنه مجرد مجهودات ضائعة؛ لذا، كان من الواجب توفير الحوافز المادية والمعنوية من مكافآت، وشهادات تقدير، ونحوه. والحقيقة أنّ هناك تجربة قد حقّقت نجاحاً ملموساً في المملكة العربية السعودية، تلك المتعلقة بمجال التبرّع بالدّم، إذ إنّ المتبرّع يُمنَح نَوْط (وِسام) شرف بعد عدّة مرّات من التبرع، وهو من العوامل التي حفّزت الكثيرين على الإقبال على التبرّع بالدّم، فلو أُخِذَ بتلك التجربة في مجالات التطوّع المختلفة؛ فستحقّق نجاحاً وإقبالاً من أفراد المجتمع.

٥. أن يكون هناك احتساب للمدّة التي يقضيها المتطوّع في ممارسة عمله التطوعيّ ضمن ساعات عمله الأساسية، وكذلك يُمنَح شهادات الخبرة، وتُحتَسَب له نقاط في عمله الأساس.

٦. تأسيس جمعية للمتطوعين، تكفل لهم حقوقهم، وتكون مجالاً لهم لتبادل الخبرات، والاحتكاك بالمتطوعين، وتضمّ إلى عضويتها المتطوّعين، ويكون لهؤلاء الأعضاء ميزات خاصة.

٧. على الجمعيات أن تُعرِّف بنفسها تعريفاً جيداً، وتسعى إلى استقطاب أصحاب الخبرات والكفاءات المتخصصة في المجتمع، وتمنحهم عضوية شرف، ووضع حوافز وتشجيع لهم، فذلك سيشجع كثيراً من المتخصصين على الانضمام إلى الجمعيات الخيرية، والتطوّع للعمل فيها.

الفصل الرابع:

تصنيف الجمعيات الخيرية

مقدمة:

أصبح مفهوم التصنيف من المفاهيم السائدة في الوقت الحاضر، لا سيّما مع نموّ مفاهيم الجودة والفاعلية؛ إذ أصبح من الواجب أن تُعنى المنظمات المختلفة بتحقيق معايير الجودة؛ لتحقيق المنافسة في ظلّ وجود منظمات متعددة تقدم الخدمات نفسها. ومفهوم التصنيف يُعدّ أحد المفاهيم التي تسعى عادة إلى تصنيف شيء ما وفقاً لمحدّدات محدّدة يُلتَزم بها، أو شروط معينة تنطبق عليها.

وقد كانت المنظمات التجارية هي أول من سعى إلى إيجاد معايير للتصنيف؛ لضمان جودة المنتجات، وتحقيق مفهوم المنافسة التجارية. وبعد ذلك انتقل المفهوم إلى المنظمات الخدمية كالجامعات ونحوها، وذلك من أجل أن يكون هناك معايير للجودة يمكن من خلالها التأكد من مخرجات هذه المنظمات الخدمية وجودة خدماتها.

وقد انتقلت مثل تلك المفاهيم والمعايير إلى مجالات متعدّدة، حتى وصلت إلى المجالات الخيرية التي تُعدّ القطاع الثالث في المنظومة الخدمية لأيّ مجتمع. ومع توسُّع العمل الخيريّ واتجاهه نحو التنظيم والتكامل، وحتى يحقِّق مستويات أعلى من الخدمات المنظمة والفاعلة، فقد ظهر اتجاه نحو وضع معايير لتصنيف الجمعيات الخيرية، وقد اختلفت تلك المعايير وفقاً لواضع التصنيف، فقد وُجِدت معايير متعدّدة جُعِلت هي أساس

التصنيف. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حاليّاً منظمات عدة تُعنى بتصنيف الجمعيات الخيرية وفقاً لشروط محددة، إذ توضَع درجات تُصنَّف وفقاً لها كل جمعية تدخل ضمن التصنيف.

أمّا في مجتمعاتنا، فلم يكن هناك اهتمام بوجود تصنيف للجمعيات الخيرية، وارتبط العمل الخيريّ بمفاهيم دينية تحثّ على البذل والعطاء في حدّ ذاته من دون التركيز على مدى أحقية المستفيد، فقد كان افتراض حسن النيّة هو الأساس في البذل والعطاء، كما أنّ العمل الخيرّي المنظّم لم يحظَ بذلك الاهتمام الكافي من حيث أهمية وجود معايير تضمن جودة تقديم خدماته.

ولكن في السنوات الأخيرة، وبعد صدور اللوائح التنظيمية للعمل الخيريّ، ساعد ذلك على وجود منظمات متعدّدة ومنتشرة تُعنى بتقديم الخدمات الخيرية، وفقاً لشروط ومعايير تضمن جودة أدائها، وذلك بعد أن نما مفهوم أهمية تنظيم العمل الخيريّ.

لذا، كان وجود تصنيف لمنظمات العمل الخيريّ ضروريّاً؛ حتى يمكن تقييمها ومتابعة أدائها وتشجيعها على التقدم والتطور؛ لذا، سنتناول في هذا الفصل أهمية تصنيف الجمعيات الخيرية، ومعايير تصنيفها، ومسوّغاتها.

أهميّة وجود تصنيف للجمعيات الخيرية

عندما يرغب أحدنا في شراء بضاعة ما (سيارة على سبيل المثال)، فإنّ المشتري يسعى إلى التعرُّف إلى الشركة المنتجة وجودتها، والتعرُّف إلى مواصفات السيارة التي يرغب في شرائها، واختبارها قبل أن يدفع ثمنها، وذلك من حقّ المشتري، فيجب ألّا يُدفَع إلا لمُنتَج مضمون الجودة، وهذا حقّاً ينطبق على المنتجات التجارية جميعها.

ولكن ماذا عن المتبرعين للجمعيات الخيرية، أليس من حقّ من يدفع تبرّعات أن يعلم مدى جدية وفعالية المنظمة التي سيتبرع لها؟ الإجابة حقّاً، هي: نعم. ولكن كيف له أن يعرف ذلك؟ الإجابة عن هذا التساؤل هي التي تجعل وجود معايير لتصنيف الجمعيات الخيرية مهمّاً، تمكّن المتبرّع من التعرّف إلى مدى التزام الجمعية الخيرية التي سيُتَبرَّع

لها بشروط العمل الخيريّ، واجتهادها في تحقيق أهدافها. ويأتي أيضاً أهمية التصنيف للمتطوِّع، فمن سيعطي وقته لنشاط تطوعيّ، سيعنيه كثيراً أن تكون الجهة التي سيعمل معها ذات سمعة جيدة، وتحقّق أهدافها. كذلك، فإنّ المستفيدين من أنشطة الجمعيات والمنظمات الخيرية يعنيهم بشكل كبير أن يتلقوا خدماتهم من منظمات ذات جودة عالية، تحقّق لهم ما يصبون إلى الحصول عليه سواءً أكانت خدمات مادية أم عينية.

لذا، فقد وُجِد في الغرب جهات عنيت بتقديم تصنيف للجمعيات الخيرية، وقد اختلفت معاييرها وطريقة حسابها بحسب الجهات الداعمة والمقدمة لها، ولكن كان هدفها جميعها وضع شروط تمكّن من تصنيف جمعيةٍ ما وفقاً لشروط تضمن جودتها وفاعليتها. فهناك معايير اقتصادية، وهي التي تُعنى بحجم الاستثمارات، ومصادر التبرعات، وكلّ ما له علاقة بالوضع الماليّ للجمعية الخيرية؛ فيكون التصنيف بناءً على القوة المالية للجمعية الخيرية. وعادة يدعم هذا النوع من التصنيف الجهات الاقتصادية، إذ تكون المعايير وفقاً للوضع الاقتصاديّ للجمعية الخيرية. كما توجد معايير تأخذ في الحسبان الخدمات المقدَّمة ونوعها وجودتها، ومعايير يكون أساسها حجم الفئات المستفيدة وطبيعتها والشمولية، ومن ثم، نجد اختلافات في المعايير وفقاً للاهتمام.

وقد ساعد على انتشار معايير التصنيف تعدُّد المنظمات الخيرية، وتنوُّع أنشطتها، والإقبال المتزايد على التطوُّع في العمل فيها.

وقفة على أهمّ معايير تصنيف الجمعيات الخيرية العالمية:

سعت كثير من الجهات إلى إيجاد أنظمة لتصنيف الجمعيات الخيرية، وكان هدفها التمييز بين الجمعيات الخيرية في جوانب متعدّدة، منها ما يُعزى إلى أنشطتها، ومنها إلى قوّتها المالية، ومنها إلى مدى الاستفادة من خدماتها. وظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية تصنيفات ساعد على ظهورها الكمّ الكبير للجمعيات الخيرية، والإقبال على التبرُّع والعمل التطوعي فيها، فكان لا بدّ من إيجاد آليات يمكن من خلالها تقييم جمعية ما؛ حتى يمكن للمستفيدين سواء أكانوا مستفيدين من خدماتها أم مساهمين ماليّاً أم بالجهود، من أن يميّزوا بين الجمعية الأكثر والأقل فاعلية.

والشفافية أحد المطالب التي يجب أن يتّسم بها العمل الخيريّ؛ حتى يتسنى له الاستمرارية والرضا عنه، إذ إنه يعتمد على جهود المواطنين سواء تلك المادية أو الخدمية؛ ومن ثم، فإنه يعنيهم الوضوح في توجهات أنشطة العمل الخيري الذي يرغبون في تقديم العون له.

ولعل من أبرز أنظمة التصنيف ما يُعرَف بتصنيف Charity Navigator، ويعتمد على بعدين أساسيين، هما:

١. رأس مال المنظمة.

٢. كفاءة المنظمة.

ويضمّ كل بُعد مجموعة من العناصر الفرعية المتعلقة بقياس كلا البعدين. فعلى سبيل المثال، بُعد رأس مال الجمعية يركز على ممتلكاتها، واستثماراتها، وحجم التبرعات، وغيرها من أبعاد تقيس القوة المالية للمنظمة. في حين أنّ البعد الثاني المتعلق بكفاءة المنظمة، يركّز على البرامج والأنشطة، والموارد البشرية العاملة في الجمعية، وأنظمتها الإدارية، وغيرها من أبعاد تقيس الجوانب الإدارية. وبعد ذلك، تُصَنَّف الجمعيات وفقاً لدرجات معينة. وعادة ما تحصل الجمعية ذات التصنيف الأعلى تصنيفاً على أربع نجمات، ومجموع الدرجات النهائيّ يكون ٦٠ درجة، وتُعطى تقدير (ممتاز). أمّا الجمعية التي تكون مجموع نقاطها من ٥٠ درجة إلى أقل من ٦٠ درجة، فتحصل على ثلاث نجمات، وتُعطى تقدير (جيّد جدّاً). في حين أنّ الجمعية التي تكون نقاطها من ٤٠ درجة إلى أقل من ٥٠ درجة، فتحصل على نجمتين، وتُعطى تقدير (جيّد). ومن ثم، تكون في حاجة إلى تطوير، والجمعية التي تكون نقاطها من ٢٥ إلى أقل من ٤٠ تحصل على نجمة واحدة، وتُعطى تقدير (مقبول)، وهذه الجمعية عادة ما يكون فيها جوانب ضعف. أمّا في حال كانت نقاطها أقل من ٢٥ درجة فلا يكون لها تصنيف؛ أي لا تحصل على أيّ نجمة، وتُعطى تقدير (ضعيف) (Internet, 2008: 1).

معايير تصنيف الجمعيات الخيرية

تُعدّ عملية تصنيف الجمعيات الخيرية عملية معقدة تنطوي على أحكام شخصية ذاتية، يصعُب معها وضع آلية تصنيف تكون دقيقة ١٠٠٪، ومع ذلك فهي ليست عملية مستحيلة، ويمكن اتّباع طرق عدة، هي: أولاً، وضع معايير للتصنيف. وثانياً، وضع مسوّغات لتلك المعايير. وثالثاً، وضع أوزان للمعايير. ورابعاً، وضع فئات للتصنيف.

ويهدف ذلك في مجمله إلى إيجاد القدرة على تمييز الجمعيات الخيرية بعضها من بعض، وإمكانية تصنيفها بناءً على معايير، أو محكّات كميّة وكيفيّة.

فئات التصنيف:

يُفترَض أن تُصَنَّف الجمعية إلى الفئات الآتية:

(١) تصنيف فئة (أ) الدرجات من ٨١ - ١٠٠

(٢) تصنيف فئة (ب) الدرجات من ٦١ - ٨٠

(٣) تصنيف فئة (ج) الدرجات من ٤١ - ٦٠

(٤) تصنيف فئة (د) الدرجات من ٢٠ - ٤٠

(٥) حديثة التأسيس (غير مصنَّفة)

معايير التصنيف:

المعيار الأول: رأس مال الجمعية.

المعيار الثاني: أصول الجمعية.

المعيار الثالث: مصادر تمويل الجمعية.

المعيار الرابع: مصادر التبرُّع.

المعيار الخامس: حجم الاستثمار الخاص بالجمعية.

المعيار السادس: عائدات الاستثمار.

المعيار السابع: نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار.

المعيار الثامن: مصروفات الجمعية.

المعيار التاسع: نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية.

المعيار العاشر: عمر الجمعية.

المعيار الحادي عشر: عدد فروع الجمعية.

المعيار الثاني عشر: عدد الموظفين في الجمعية.

المعيار الثالث عشر: تأهيل الموظفين.

المعيار الرابع عشر: عدد المستفيدين من الجمعية.

المعيار الخامس عشر: الفئات المخدومة.

المعيار السادس عشر: نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسميّة.

المعيار السابع عشر: مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة.

المعيار الثامن عشر: مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة.

المعيار التاسع عشر: نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة.

المعيار العشرون: نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة.

مسوّغات اختيار معايير التصنيف:

لقد اختيرت المعايير العشرون نتيجة مسوّغات يجب أن نذكرها هنا، وهي على النحو الآتي:

المعيار الأول: رأس مال الجمعية

يعدّ رأس مال الجمعية أحد المعايير الرئيسة التي يمكن أن يُعتمَد عليها في تصنيف الجمعيات الخيرية، فكلما كان رأس مال الجمعية كبيراً، كانت قدرتها بطبيعة الحال أكبر

على تقديم خدمات وبرامج وأنشطة لعملائها، وكانت أقدر على تحقيق أهدافها، وأقدر على تعيين موظفين وموظفات، وبناء مقرّ لها أو شرائه. كما أن كبر رأسمال الجمعية هو دليل جيد على قدرتها على الصمود والبقاء، والعكس صحيح.

المعيار الثاني: أصول الجمعية

تُقاس قوّة الجمعية الخيرية بقوّة رأس مالها، وبقوّة أصولها التي تمتلكها. وتوجد جمعيات خيرية لها رأس مال تستثمره في أصول تمتلكها مع الوقت، ومن ثم، تُحتَسَب من ضمن ممتلكات الجمعية، ولكنها أصول عينيّة وليست نقديّة. ويدخل ضمن الأصول المباني والاستثمارات سواءً أكانت عقارية أم غيرها. وكلما كانت أصول الجمعية كبيرة، كان ذلك دليلاً على قوّة الجمعية الخيرية المادية، ومؤشراً على قدرتها على تنفيذ أنشطتها وبرامجها، ومن ثم، قدرتها على تحقيق أهدافها؛ لذا، كلما ازدادت أصول الجمعية، كان ذلك أفضل؛ ولهذا يمكن أن نعدّ أصول الجمعية معياراً من معايير تصنيف الجمعيات الخيرية.

المعيار الثالث: مصادر تمويل الجمعية

يجب أن يكون لكل جمعية مصادر دخل وتمويل تمكّنها من الصرف على برامجها وأنشطتها، وتمكّنها من تحقيق أهدافها. إذ لا يمكن الاعتماد على رأس مال الجمعية فقط، فهو ثابت ويتناقص مع مرور الوقت، ومن ثم، فإنّ مصادر تمويل الجمعية يعدّ معياراً مهمّاً في تصنيف الجمعيات الخيرية، ويجب أن تتوافر شروط في مصادر تمويل الجمعية؛ لتعطي دلالة حقيقية على قوّتها، وهذه المصادر يجب أن تكون متنوعة، فلا يُعتَمَد على مصدر واحد فقط للدخل والتمويل. وإن كانت أحد مصادر التمويل حكومية كالإعانة السنوية، فهذا أيضاً أمر إيجابيّ للجمعية الخيرية. وكلما كانت مصادر التمويل ثابتة، كان ذلك أفضل للجمعية، وأقوى لها. وأيضاً، كلما كانت مصادر التمويل من أصول واستثمارات تملكها الجمعية، كان ذلك أفضل للجمعية، وأقوى لها، فلا تعتمد على مصادر تمويل خارجية، وخارجة عن إرادتها. وكلما كانت مصادر التمويل من مخصصات لها من جهات أخرى كانت ثابتة يمكن الاعتماد عليها، ومن ثم، تُعدّ مصدر قوة مادية للجمعية.

المعيار الرابع: مصادر التبرّع

توجد بعض الشروط المرتبطة بمعيار مصادر التبرعات؛ منها: أن تكون مصادر التبرعات ثابتة، ومعروفة (غير مجهولة)، من مخصص وقف ثابت، ومؤسسية لا أفراداً، وأن تكون من داخل المملكة العربية السعودية. وكلما توافرت هذه الشروط كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية، والعكس صحيح.

المعيار الخامس: حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

يُفتَرَض أن تعمد الجمعيات الخيرية، ولا سيّما التي تمتلك رأس مال كبيراً إلى استثمار أموالها الفائضة عن حاجتها؛ بهدف زيادة مصادر تمويلها وتثبيتها؛ ما يمكّنها من تقديم خدماتها وبرامجها وأنشطتها، ومن ثم، تحقيق أهدافها بشكل أكبر، بما يحقق لها القدرة على الصمود والاستمرارية مع مرور الوقت. وكلما وُجِدت استثمارات للجمعية، كان ذلك مؤشراً إيجابيّاً لها، وكلما كانت هذه الاستثمارات كبيرة كان ذلك أفضل، وكلما كانت الاستثمارات آمنة وموضوعة في استثمارات قليلة الأخطار، كان ذلك أفضل.

المعيار السادس: عائدات الاستثمار

ذكرنا في المعيار السابق أنّ الجمعيات الخيرية يُفتَرَض أن تعمد إلى استثمار أموالها الفائضة، ورأس مالها الزائد على حاجتها في استثمارات تحقّق لها عائداً يمكّنها من تحقيق أهدافها. ويُفتَرَض بطبيعة الحال أن تحقّق هذه الاستثمارات عائداً للجمعيات الخيرية التي تستثمر. وعليه، فإنه كلما كانت عائدات هذه الاستثمارات كبيرة، كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية، وكلما كانت هذه العائدات ثابتة، كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية. والجمعيات الخيرية التي تفي عائداتها الاستثمارية باحتياجاتها المادية كلها، وتزيد على ذلك هي أفضل الجمعيات الخيرية بالنسبة إلى هذا المعيار، وهذا دليل قويّ على قدرتها على الصمود والتوسُّع وتقديم برامجها وأنشطتها، ومن ثم، تحقيق أهدافها.

المعيار السابع: نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

يعدّ هذا المعيار مؤشراً على قوة الجمعية وقدرتها على الصمود، ومؤشراً على قدرتها على التوسع في برامجها وأنشطتها المستقبلية، ويرتبط بمدى قدرة الجمعية الخيرية على المحافظة على أصولها، ورأس مالها، وعلى أكبر جزء من عائداتها الاستثمارية. ووجود استثمار للجمعية الخيرية هو أمر جيد لها، وكون هذا الاستثمار كبيراً وثابتاً وآمناً هو أيضاً أمر جيد وإيجابيّ للجمعية الخيرية. ولكن تبقى مسألة مدى تغطية عائدات الاستثمار مصروفات الجمعية الخيرية، فكلما كانت عائدات استثمارات الجمعية الخيرية تغطي مصروفاتها وتزيد، كان ذلك أفضل، وكلما توافر فائض من عائدات استثمارات الجمعية الخيرية بعد احتساب المصروفات كان ذلك أفضل؛ إذ إنّ ذلك يعني أنّ الجمعية الخيرية التي تعتمد في مصروفاتها على عائداتها الاستثمارية، ولديها أيضاً فائض من ذلك، يكون لديها أيضاً القدرة على زيادة استثماراتها من ناحية، القدرة أيضاً على التوسع في أنشطتها وبرامجها ومشروعاتها الخيرية، ومن ثم، تحقيق أهدافها بشكل أكبر من ناحية أخرى.

المعيار الثامن: مصروفات الجمعية

يعدّ هذا المعيار أساسيّاً لتصنيف الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّ لكل جمعية خيرية بطبيعة الحال مصروفات سنوية تصرفها سواءً أكانت مصروفات إدارية أم مصروفات على أنشطتها وبرامجها. وكلما كانت مصروفات الجمعية الخيرية تعتمد على رأس مال الجمعية، كان ذلك مؤشراً سلبيّاً للجمعية الخيرية، وكلما ازداد اعتماد الجمعية في مصروفاتها على رأس مالها، كان ذلك مؤشراً خطيراً على عدم قدرتها على الصمود والاستمرار في تقديم أنشطتها وبرامجها، ومن ثم، تحقيق أهدافها. فالعمل الخيريّ في الجمعيات الخيرية يجب أن يكون لديه قدرة على الاستمرارية، وأن يكون مخطّطاً له تخطيطاً بعيد المدى؛ ليؤتي ثماره ويحقق أهدافه، وهذا لا يمكن أن يتحقق ما دام رأس مال الجمعية الخيرية يتناقص سنويّاً.

المعيار التاسع: نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

يرتبط هذا المعيار بطريقة توزيع مصروفات الجمعية الخيرية؛ إذ إنّ الجمعية الخيرية التي تزيد نسبة مصروفاتها على الرواتب، والأمور الإدارية على حساب أنشطتها وبرامجها الخيرية، يعدّ دليلاً على هشاشة الجمعية الخيرية، ومؤشراً سلبيّاً لها. كما أنه لا يسوِّغ وجودها بشكل أساسيّ. والجمعية الخيرية يُوافَق على إنشائها؛ لتحقيق أهداف معيّنة هي في جوهرها أهداف اجتماعية خيرية، وليس الهدف من الجمعية إيجاد وظائف للأفراد، وإن كان تأمين وظائف في حدّ ذاته يعدّ أمراً إيجابيّاً، ولكنه ليس من ضمن أهداف الجمعيات الخيرية كلّها في المملكة العربية السعودية. كما أنّ ازدياد نسبة المصروفات التي تصرفها الجمعية الخيرية على الرواتب وعلى الأمور الإدارية، لا يمكن تسويغه للمتبرعين الذين تبرّعوا بأموالهم لمساعدة الجمعية الخيرية على تحقيق أهدافها. لذا، فإنّه كلما زادت نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية على حساب المصروفات على العمل الخيريّ وأنشطته وبرامجه، كان ذلك سلبيّاً للجمعية الخيرية، وكان بقاء الجمعية الخيرية واستمراريتها غير مسوَّغ.

المعيار العاشر: عمر الجمعية

يعدّ عمر الجمعية الخيرية دليلاً قويّاً على قدرتها على الصمود، ودليلاً على قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة. كما أنّ زيادة عمر الجمعية الخيرية، لهو دليل ضمنيّ على مصداقيتها من ناحية، وعلى تزايد خبراتها المتراكمة من جهة أخرى؛ ومن ثم، كلما كان عمر الجمعية الخيرية أطول، كان ذلك مؤشراً إيجابياً لها، والعكس صحيح.

المعيار الحادي عشر: عدد فروع الجمعية

إنّ ازدياد عدد فروع الجمعية دليل على كبر حجمها، وقوتها المادية، وتزايد الطلب على خدماتها، وأنشطتها، وبرامجها الخيرية، كما أنه دليل على قدرتها الإدارية، وعلى تنوُّع المناطق التي تقدّم خدماتها فيها، ومن ثم، على توصيل خدماتها إلى

بقع جغرافية أكبر؛ لذا، كلما زاد عدد فروع الجمعية الخيرية، كان ذلك مؤشراً إيجابيّاً لها.

المعيار الثاني عشر: عدد الموظفين في الجمعية

يعدّ ازدياد عدد موظفي الجمعية دليلاً على كبر حجم الجمعية من ناحية، وزيادة أنشطتها وتنوعها من ناحية أخرى، كما أنّه يعدّ مؤشراً جيداً على ضخامة مصروفات الجمعية؛ ما يعني ضمنيّاً وجود دخل عالٍ يواكب هذه المصروفات. ومن ثم، فإنه كلما زاد عدد موظفي الجمعية كان ذلك مؤشراً إيجابيّاً لها، وكلما قلّ عدد موظفي الجمعية، كان ذلك مؤشراً سلبيّاً؛ لذا، يُعدّ عدد موظفي الجمعية الخيرية معياراً يمكن أن يُعوَّل عليه في تصنيف الجمعيات الخيرية.

المعيار الثالث عشر: تأهيل الموظفين

يرتبط هذا المعيار بمهنية العاملين في الجمعية الخيرية، ومدى تأهيلهم العلميّ، وتأهيلهم العمليّ، ومدى حصولهم على دورات تدريبية تتناسب مع طبيعة عملهم، وتساعدهم على أداء مهامهم الوظيفية بشكل أفضل. وبصورة عامة، كلما كان تأهيل الموظفين العلميّ عالياً، وتأهيلهم العلميّ مناسباً لطبيعة العمل من حيث التخصص العلميّ، وسنوات خبرتهم في الجمعية الخيرية أكثر، كان ذلك أفضل، وكلما كان الموظفون في الجمعية الخيرية يحصلون على دورات تدريبية في مجال عملهم وهم على رأس العمل، كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية. وقدرة الموظفين، ومدى تأهيلهم، وخبرتهم هي مؤشرات على جدية الجمعية الخيرية في العمل الخيريّ والمهنيّ من ناحية، ومؤشرات على أنها تعمل في الاتجاه الصحيح لتحقيق أهدافها، إذ إنّ الأكثر تأهيلاً، هم الأقدر على تنفيذ برامج الجمعية الخيرية ومشروعاتها بفاعليّة أكبر.

المعيار الرابع عشر: عدد المستفيدين من الجمعية

إنّ عدد المستفيدين من خدمات الجمعية الخيرية من المعايير التي يمكن استخدامها في تصنيف الجمعيات الخيرية، وكلما زاد عدد المستفيدين من

خدمات الجمعية الخيرية، كان ذلك مؤشراً إيجابيّاً على أنها تقدّم خدماتها، وتحقّق أهدافها، وهو ما يسوِّغ وجودها. والجمعية الخيرية التي تخدم أكبر عدد من الأفراد والمستفيدين، أفضل قطعاً من الجمعية الخيرية التي يستفيد من خدماتها عدد أقلّ.

المعيار الخامس عشر: الفئات المخدومة

هناك كثير من الفئات التي يمكن أن تقدم الجمعيات الخيرية خدمات لها. وبصورة عامة، كلما كانت الفئات المخدومة من قبل الجمعية الخيرية أكثر، كان ذلك أفضل. ويُستَثنى من هذه القاعدة الجمعيات الخيرية المتخصصة بفئات معينة؛ مثل المعوقين والأطفال الذين يعانون التوحُّد؛ إذ إنّ الجمعيات المتخصصة يكون لديها خبرات تخصصية فريدة من ناحية، وتعتمد على خبراء في التخصص من ناحية أخرى، وهو أمر إيجابيّ بلا شك للجمعية الخيرية.

المعيار السادس عشر: نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

تعمد بعض الجمعيات الخيرية إلى تقديم أنشطة، وبرامج دائمة، وثابتة وتحقيق أهداف بعيدة الأمد، في حين تعمد جمعيات خيرية أخرى إلى الأنشطة والبرامج المؤقتة والموسمية؛ مثل (توزيع حقائب مدرسية، وإفطار الصائم...إلخ)، لا تحقّق أهدافاً بعيدة الأمد، وليس فيها صفة الديمومة. وبصورة عامة، كلما كانت الأنشطة والبرامج ثابتة، كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية، وكلما كانت البرامج والأنشطة مؤقتة أو موسمية، كان ذلك مؤشراً سلبيّاً للجمعية الخيرية.

المعيار السابع عشر: مدى تحقيق الأهداف المعلنة

يُوافَق عادة على تأسيس الجمعية الخيرية بعد اكتمال شروط تأسيسها، بما في ذلك تحديد الأهداف التي من أجلها تأسست الجمعية. وكلما حققت الجمعية الأهداف المُعلَنة، كان ذلك دليلاً على مصداقيتها وجدّيتها، وعلى أنّ الهدف من تأسيسها كان قد دُرِسَ بعناية، والعكس صحيح. وكلما حققت الجمعية الخيرية أهدافها المُعلَنة، كان ذلك مسوِّغاً

كافياً لضرورة بقائها، ووجوب دعمها ومساندتها من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية، وأفراد المجتمع القادرين.

المعيار الثامن عشر: مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

يعدّ ارتباط الأنشطة والبرامج الخاصة بالجمعية الخيرية بالأهداف المُعلَنة أحد المعايير التي يمكن أن يُعوَّل عليها في تصنيف الجمعيات الخيرية. وكلما كانت الأنشطة والبرامج التي تنفذها الجمعيات الخيرية مرتبطة بشكل مباشر بأهدافها المُعلَنة، كان ذلك دليلاً على مصداقيتها وجدّيتها، وأنها تسير في الاتجاه الصحيح، وكلّما حادت الأنشطة والبرامج التي تقوم الجمعية الخيرية بتنفيذها عن الأهداف المُعلَنة، كانت مسوِّغات وجود الجمعية الخيرية وبقائها أقلّ، وكان دعمها ماديّاً غير مُسوَّغ، ومن ثم، فإنّ الجمعيات الخيرية الجيدة، هي التي تكون برامجها وأنشطتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهدافها المُعلَنة.

المعيار التاسع عشر: نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة

تمثّل نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة معياراً مهمّاً في تصنيف الجمعيات الخيرية؛ إذ تُعدّ دليلاً على التزام الجمعية بالنهج الذي ارتسمته لنفسها، ودليلاً على مصداقيتها. وكلما كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكبر، كان ذلك مؤشراً إيجابيّاً للجمعية الخيرية.

المعيار العشرون: نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

تمثّل نسبة المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المُعلَنة مؤشراً سلبيّاً وخطيراً على أداء الجمعية الخيرية، وكلما زادت المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المُعلَنة، انتفى مسوِّغ وجود الجمعية الخيرية، وكلما كان أداؤها محلّ شك، كان ذلك مؤشراً على فشلها في تحقيق أهدافها المُعلَنة، فتُصرَف التبرعات التي تصل إلى الجمعية الخيرية، والدعم الذي تحصل عليه في غير محلّها، ومن ثم، تكون غير مسوَّغة.

جدول رقم (٤)

أوزان المعايير

المعايير	الوزن
(١) رأس مال الجمعية	٥
(٢) أصول الجمعية	٥
(٣) مصادر دخل الجمعية	٥
(٤) مصادر التبرع	٥
(٥) حجم الاستثمار الخاص بالجمعية	٥
(٦) عائدات الاستثمار	٥
(٧) نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار	٥
(٨) مصروفات الجمعية	٥
(٩) نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية	٥
(١٠) عمر الجمعية	٥
(١١) عدد فروع الجمعية	٥
(١٢) عدد الموظفين في الجمعية	٥
(١٣) تأهيل الموظفين	٥
(١٤) عدد المستفيدين من الجمعية	٥
(١٥) الفئات المخدومة	٥
(١٦) نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية	٥
(١٧) مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة	٥
(١٨) مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة	٥
(١٩) نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة	٥
(٢٠) نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة	٥

طريقة احتساب أوزان التصنيف:

ستُسنَد أوزان لكلّ معيار من معايير التصنيف آنفة الذكر، وتتكوّن هذه الأوزان لكلّ معيار من (٥) درجات، أقلّها الدرجة (١)، ثم تليها الدرجة (٢)، ثم تليها الدرجة (٣)، ثم تليها الدرجة (٤)، وأفضلها الدرجة (٥).

المعيار الأول: رأس مال الجمعية

الدرجة (١): أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

الدرجة (٢): من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

الدرجة (٣): من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

الدرجة (٤): من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

الدرجة (٥): من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال فأكثر.

المعيار الثاني: أصول الجمعية

الدرجة (١): لا تزيد على رأس مال الجمعية.

الدرجة (٢): تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة أقل من٢٠٪.

الدرجة (٣): تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.

الدرجة (٤): تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.

الدرجة (٥): تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة٦٠٪ فأكثر.

المعيار الثالث: مصادر تمويل الجمعية

هناك خمسة شروط لمصادر تمويل الجمعية، وكلّ شرط بنقطة، وهي على النحو الآتي: (متنوعة، وحكومية، وثابتة، ومن أصول واستثمارات تملكها الجمعية، ومخصصات لها):

الدرجة (١): توافر شرط واحد فقط.

الدرجة (٢): توافر شرطين.

الدرجة (٣): توافر ثلاثة شروط.

الدرجة (٤): توافر أربعة شروط.

الدرجة (٥): توافر الشروط الخمسة كلها.

المعيار الرابع: مصادر التبرع

تُحسَب نقاط هذا المعيار وفقاً للشروط الآتية، وكلّ شرط بنقطة: (أن تكون مصادر ثابتة، وأن تكون مصادر معروفة (غير مجهولة)، وأن تكون مخصّصة من وقف ثابت، وأن تكون من مصادر مؤسسية لا أفراداً، وأن تكون من مصادر داخل المملكة):

الدرجة (١): توافر شرط واحد فقط.

الدرجة (٢): توافر شرطين.

الدرجة (٣): توافر ثلاثة شروط.

الدرجة (٤): توافر أربعة شروط.

الدرجة (٥): توافر الشروط الخمسة كلها.

المعيار الخامس: حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

الدرجة (١): لا يوجد استثمار.

الدرجة (٢): استثمار صغير وغير آمن.

الدرجة (٣): استثمار كبير وغير آمن.

الدرجة (٤): استثمار صغير وآمن.

الدرجة (٥): استثمار كبير وآمن.

المعيار السادس: عائدات الاستثمار

الدرجة (١): لا يوجد.

الدرجة (٢): غير ثابتة، وقليلة.

الدرجة (٣): غير ثابتة، وتغطّي معظم مصروفات الجمعية.

الدرجة (٤): ثابتة، وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها، ولا تزيد.

الدرجة (٥): ثابتة، وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها وتزيد؛ ما يترك مساحة لها لاستثمار جديد.

المعيار السابع: نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

الدرجة (١): إذا كانت ٢٠٪ أو أقل.

الدرجة (٢): إذا كانت من ٢١٪ إلى ٤٠٪.

الدرجة (٣): إذا كانت من ٤١٪ إلى ٦٠٪.

الدرجة (٤): إذا كانت من ٦١٪ إلى ٨٠٪.

الدرجة (٥): إذا كانت من ٨١٪ إلى ١٠٠٪.

المعيار الثامن: مصروفات الجمعية

الدرجة (١): إذا كانت بين ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية.

الدرجة (٢): إذا كانت بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأس مال الجمعية.

الدرجة (٣): إذا كانت بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأس مال الجمعية.

الدرجة (٤): إذا كانت تشكل أقل من ٢٠٪ من رأس مال الجمعية.

الدرجة (٥): إذا كانت لم تكن من رأس مال الجمعية.

المعيار التاسع: نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

الدرجة (١): إذا كانت من ٨٠٪ فأكثر.

الدرجة (٢): إذا كانت من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪.

الدرجة (٣): إذا كانت من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪.

الدرجة (٤): إذا كانت من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪.

الدرجة (٥): إذا كانت أقل من ٢٠٪.

المعيار العاشر: عمر الجمعية

الدرجة (١): أقل من ٥ سنوات.

الدرجة (٢): من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.

الدرجة (٣): من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.

الدرجة (٤): من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة.

الدرجة (٥): من ٢٠ سنة فأكثر.

المعيار الحادي عشر: عدد فروع الجمعية

الدرجة (١): واحد فقط.

الدرجة (٢): اثنان.

الدرجة (٣): ثلاثة.

الدرجة (٤): أربعة.

الدرجة (٥): خمسة فأكثر.

المعيار الثاني عشر: عدد الموظفين في الجمعية

الدرجة (١): أقل من ١٠ موظفين.

الدرجة (٢): من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً.

الدرجة (٣): من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً.

الدرجة (٤): من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً.

الدرجة (٥): من ٤٠ موظفاً فأكثر.

المعيار الثالث عشر: تأهيل الموظفين

الدرجة (١): عدم وجود تعليم مناسب لطبيعة العمل + عدم وجود خبرة في مجال العمل + عدم توافر تدريب على طبيعة العمل.

الدرجة (٢): خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.

الدرجة (٣): تعليم مناسب لطبيعة العمل + تدريب على طبيعة العمل.

الدرجة (٤): تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل.

الدرجة (٥): تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.

المعيار الرابع: عدد المستفيدين من الجمعية

الدرجة (١): أقل من ١,٠٠٠ مستفيد.

الدرجة (٢): من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٢,٠٠٠ مستفيد.

الدرجة (٣): من ٢,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٣,٠٠٠ مستفيد.

الدرجة (٤): من ٣,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٤,٠٠٠ مستفيد.

الدرجة (٥): من ٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر.

المعيار الخامس عشر: الفئات المخدومة

الدرجة (١): فئة واحدة (غير مخصصة).

الدرجة (٢): فئتان (غير مخصصتين).

الدرجة (٣): ثلاث فئات (غير مخصصة).

الدرجة (٤): أربع فئات (غير مخصصة).

الدرجة (٥): خمس فئات فأكثر (الجمعيات الخيرية المتخصصة في فئة واحدة مثل الأيتام، أو المعوقين، أو نوع من الإعاقة تُصَنَّف هنا).

المعيار السادس عشر: نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

الدرجة (١): البرامج والأنشطة موسمية أو مؤقتة.

الدرجة (٢): يغلب عليها الأنشطة والبرامج الموسمية أو المؤقتة.

الدرجة (٣): نصف الأنشطة والبرامج موسمية ومؤقتة، ونصفها دائم وثابت.

الدرجة (٤): يغلب عليها الأنشطة والبرامج الدائمة والثابتة.

الدرجة (٥): البرامج والأنشطة دائمة وثابتة.

المعيار السابع عشر: مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

الدرجة (١): إذا كان قد تَحقَّق أقل من ٢٥٪ من الأهداف.

الدرجة (٢): إذا كان قد تَحَقَّق ما بين ٢٥٪ وأقل من ٥٠٪ من الأهداف.

الدرجة (٣): إذا كان قد تَحَقَّق ما بين ٥٠٪ وأقل من ٧٥٪ من الأهداف.

الدرجة (٤): إذا كان ٧٥٪ فأكثر من الأهداف المُعلَنة قد تَحَقَّقت.

الدرجة (٥): إذا كانت الأهداف المُعلَنة جميعها قد تحَقَّقت.

المعيار الثامن عشر: مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

الدرجة (١): إذا كان الارتباط يمثّل أقل من ٢٠٪.

الدرجة (٢): إذا كان الارتباط يمثّل من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.

الدرجة (٣): إذا كان الارتباط يمثّل من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.

الدرجة (٤): إذا كان الارتباط يمثّل من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪.

الدرجة (٥): إذا كان الارتباط يمثّل من ٨٠٪ فأكثر.

المعيار التاسع عشر: نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

الدرجة (١): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٢٠٪ وأقل من إجماليّ المصروفات.

الدرجة (٢): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من إجماليّ المصروفات.

الدرجة (٣): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من إجماليّ المصروفات.

الدرجة (٤): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجماليّ المصروفات.

الدرجة (٥): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٨٠٪ فأكثر من إجماليّ المصروفات.

المعيار العشرون: نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

الدرجة (١): إذا كانت ١٥٪ أو أكثر.

الدرجة (٢): إذا كانت أكثر من ١٠٪ وأقل من ١٥٪.

الدرجة (٣): إذا كانت أكثر من ٥٪ وأقل من ١٠٪.

الدرجة (٤): إذا كانت أقل من ٥٪.

الدرجة (٥): إذا لم تكن هناك مصروفات إطلاقاً على الأنشطة والبرامج التي تحقّق الأهداف غير المُعلَنة.

الباب الثاني

- **الفصل الأول:** الإجراءات المنهجية.
- **الفصل الثاني:** عرض نتائج منطقة الرياض وتفسيرها.
- **الفصل الثالث:** عرض نتائج منطقة مكة المكرمة وتفسيرها.
- **الفصل الرابع:** عرض نتائج المنطقة الشرقية وتفسيرها.

الفصل الأول:

الإجراءات المنهجية

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعيّ (Social Survey Method) الذي يُعدّ من المناهج الكميّة، التي تسمح بالحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن مجتمع ما؛ ما يتيح المجال لتحديد خصائصه، وسماته المميزة له، والمشتركة فيما بين أفراده (التير، ١٩٨٩: ٥٩). ونظراً إلى أن هذه الدراسة سعت في الواقع إلى الوصول إلى معايير محددة يمكن من خلالها تصنيف الجمعيات الخيرية، فإنّ منهج المسح الاجتماعيّ أتاح الفرصة لجمع أكبر قدر من البيانات عن الجمعيات الخيرية؛ وهذا ما ساعد على الوصول إلى معايير محددة تُمكِّن من التصنيف.

ثانياً: مجتمعات الدراسة:

مجتمع الدراسة الأول:

مثّلت الجمعيات الخيرية التي تعمل في النطاق الجغرافيّ لمنطقة الرياض المُسَجَّلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أحد مجتمعات الدراسة. وأُجرِي حصر شامل لها؛ للحصول على جميع البيانات المتعلقة بالجمعيات الخيرية بما يخدم أهداف الدراسة الحالية؛ إذ كانت الجمعيات الخيرية في منطقة الرياض نموذجاً من خلاله تُوصِّل إلى المعايير

التصنيفية، وبناءً عليها، تُوصِّل إلى الآليّة المناسبة لتصنيف الجمعيات الخيرية، ومن ثم، يمكن التعميم على الجمعيات الخيرية كلّها الموجودة في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، كما يمكن في المستقبل تصنيف أيّ جمعية خيرية ستُنشَأ لمزاولة أي نشاط خيريّ، وفقاً لتلك الآلية المقترَحة.

مجتمع الدراسة الثاني:

مثّلت الجمعيات الخيرية التي تعمل في النطاق الجغرافيّ لمنطقة مكة المكرمة المسجَّلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أحد مجتمعات الدراسة. وأُجرِي حصر شامل لها؛ للحصول على البيانات كلها المتعلقة بالجمعيات الخيرية، بما يخدم أهداف الدراسة الحالية، إذ كانت الجمعيات الخيرية في منطقة الرياض نموذجاً من خلاله تُوصِّل إلى المعايير التصنيفية، وبناءً عليها، تُوصِّل إلى الآليّة المناسبة لتصنيف الجمعيات الخيرية؛ ومن ثم، ستُطَبَّق على الجمعيات العاملة في منطقة مكة المكرمة، كما يمكن في المستقبل تصنيف أيّ جمعية خيرية ستُنشَأ لمزاولة أيّ نشاط خيريّ؛ وفقاً لتلك الآلية المقترحة.

مجتمع الدراسة الثالث:

مثّلت الجمعيات الخيرية التي تعمل في النطاق الجغرافيّ للمنطقة الشرقية المسجَّلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أحد مجتمعات الدراسة، وأُجـرِي حصر شامل لها؛ للحصول على جميع البيانات المتعلقة بالجمعيات الخيرية بما يخدم أهداف الدراسة الحالية؛ إذ كانت الجمعيات الخيرية في منطقة الرياض نموذجاً من خلاله تُوصِّل إلى المعايير التصنيفية، وبناءً عليها، تُوصِّل إلى الآليّة المناسبة لتصنيف الجمعيات الخيرية، ومن ثم، ستُطَبَّق على الجمعيات العاملة في المنطقة الشرقية، كما يمكن في المستقبل تصنيف أيّ جمعية خيرية ستُنشَأ لمزاولة أيّ نشاط خيريّ، وفقاً لتلك الآلية المقترحة.

ثالثاً: أدوات الدراسة:

الاستبانة:

تُعدّ الاستبانة من الأدوات التي تتناسب مع طبيعة البحوث الاجتماعية؛ إذ إنها تتيح للباحث التحديد الدقيق لما يرغب في جمعه من معلومات قبل بدء عملية التطبيق، كما أنها من الأدوات التي يمكن إرسالها إلى أفراد مجتمع الدراسة لتعبئتها، ومن ثم، إعادتها مرة أخرى للباحث. ولكن يؤخذ عليها من العيوب، أنّ صدق المعلومات المتحصَّل عليها من خلالها يعتمد كثيراً على صدق المبحوث ودقته في التعبئة (التير، ١٩٨٩: ١٣٥).

ونظراً إلى أن مجتمع الدراسة الحاليّ مجتمع كبير، تمثّله الجمعيات الخيرية العاملة في كلٍّ من (منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية)، فقد اعتُمِد على أداة الاستبانة؛ لجمع البيانات من الجمعيات الخيرية التي تمثّل مجتمع البحث؛ وذلك بإرسالها بالبريد لتعبئتها من قِبَل الجمعيات الخيرية، ومن ثم، إعادة بعثها بعد التعبئة. وقد صُمِّمت استبانة تحوي بيانات عامة تتعلق بالجمعيات الخيرية، كما تضمّنت أسئلة محددة تعكس معايير تصنيف الجمعيات الخيرية التي حُدِّدت، وتعكس بدورها أهداف الدراسة. إذ يمكن من خلال تحليل البيانات المتحصَّل عليها من خلال الاستبانة الوصول إلى تصنيف للجمعيات الخيرية الممثِّلة مجتمع الدراسة.

رابعاً: إجراءات الصدق

يشير الصدق إلى أنّ عبارات الأداة وأسئلتها تمثّل ما يُراد قياسه حقيقة، وأنها قادرة على تحقيق الأهداف التي صُمِّمت من أجلها (فرج، ٢٠٠٠: ٢٣١؛ التير، ١٩٨٩: ١٨٩).

وللتأكد من صدق الأداة المستخدمة في هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد عُرِضت على مجموعة من الأكاديميين في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ للتأكُّد من أنّ الاستبانة تخدم أهداف الدراسة، وترتبط فقراتها وأسئلتها بمفاهيم الدراسة وأهدافها، وقد أبدوا ملاحظاتهم عليها، وأُخِذ بها.

خامساً: إجراءات جمع البيانات

جُمِعت البيانات من خلال إرسال الاستبانة إلى أفراد مجتمع الدراسة الذي مثّلته في الجمعيات الخيرية العاملة في كلٍّ من (منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية)، إذ خوطِبت وزارة الشؤون الاجتماعية؛ لأخذ الموافقة على جمع البيانات من الجمعيات، وبعد الحصول على الموافقة، أُرسِلت الاستبانات إلى الجمعيات الخيرية كلها العاملة في كلٍّ من (منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية) المتوافر لها عناوين صحيحة، عن طريق البريد، وقد أعادت معظم الجمعيات الاستبانة بعد تعبئتها.

محددات الدراسة:

المجال البشريّ:

تمثّله الجمعيات الخيرية المُصرَّح لها من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية، والعاملة في كلٍّ من (منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية).

المجال المكانيّ:

الجمعيات الخيرية في المدن والمحافظات جميعها في كلٍّ من (منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية).

أسلوب تحليل البيانات:

حُلِّلت البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS/PC، إذ أُدخِلت بيانات الاستبانة، واستُخدِمت العمليات الحسابية المناسبة لطبيعة البيانات المتاحة، والنتائج المطلوب الحصول عليها.

الفصل الثاني:

عرض نتائج منطقة الرياض وتفسيرها

جدول رقم (٥)

ترتيب الجمعيات الخيرية

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١	جمعية النهضة النسائية الخيرية	٨٨	أ
٢	جمعية الأطفال المعوقين	٨٥	أ
٣	جمعية البرّ في الرياض	٨٣	أ
٤	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	٨٠	ب
٥	جمعية البرّ الخيرية في الخرج	٧٨	ب
٦	الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين	٧٤	ب
٧	جمعية الوفاء الخيرية النسائية	٧٣	ب
٨	جمعية البرّ الخيرية في الدوادمي	٧١	ب
٩	الجمعية الخيرية في روضة سدير	٧٠	ب
١٠	مركز الأمير سلمان الاجتماعي	٦٧	ب
١١	جمعية البرّ الخيرية في عفيف	٦٦	ب
١٢	جمعية الحلوة الخيرية	٦٦	ب
١٣	جمعية ثرمداء الخيرية	٦٦	ب
١٤	الجمعية الخيرية في شقراء	٦٦	ب
١٥	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي (حديثة التأسيس)	٦٦	غير مصنفة
١٦	الجمعية الخيرية في مرات	٦٥	ب

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١٧	جمعية البرّ الخيرية في حوطة بني تميم	٦٥	ب
١٨	الجمعية الخيرية في ضرماء	٦٤	ب
١٩	جمعية أشيقر الخيرية	٦٤	ب
٢٠	جمعية البرّ الخيرية في تمير	٦٢	ب
٢١	جمعية سند الخيرية	٦١	ب
٢٢	جمعية الغاط الخيرية	٦٠	ج
٢٣	الجمعية الخيرية في الدلم	٦٠	ج
٢٤	جمعية الإمام محمد بن سعود الخيرية في الدرعية	٥٩	ج
٢٥	الجمعية الخيرية في محافظة ثادق	٥٩	ج
٢٦	جمعية حريملاء الخيرية	٥٨	ج
٢٧	جمعية البرّ الخيرية في المجمعة	٥٨	ج
٢٨	الجمعية الخيرية في المزاحمية	٥٨	ج
٢٩	الجمعية الخيرية في القصب	٥٨	ج
٣٠	الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية (حديثة التأسيس)	٥٧	غير مصنفة
٣١	جمعية البرّ الخيرية في الفيضة في السر	٥٦	ج
٣٢	جمعية وادي الدواسر الخيرية	٥٦	ج
٣٣	الجمعية الخيرية في جلاجل	٥٥	ج
٣٤	جمعية البرّ الخيرية في الأرطاوية	٥٥	ج
٣٥	جمعية الهياثم الخيرية	٥٤	ج
٣٦	الجمعية السعودية الخيرية للتوحد	٥٣	ج
٣٧	الجمعية الخيرية في نفي (حديثة التأسيس)	٥٢	غير مصنفة
٣٨	جمعية البرّ الخيرية في البجادية	٥١	ج
٣٩	جمعية البرّ الخيرية في مركز البديع	٥١	ج
٤٠	الجمعية الخيرية في رغبة	٥٠	ج
٤١	جمعية التوعية الصحية (حديثة التأسيس)	٤٩	غير مصنفة
٤٢	جمعية البرّ الخيرية في الرين	٤٧	ج
٤٣	الجمعية الخيرية في الهدار (حديثة التأسيس)	٤٧	غير مصنفة
٤٤	جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (حديثة التأسيس)	٤٦	غير مصنفة
٤٥	جمعية البرّ الخيرية في تبراك والجلة	٤٤	ج
٤٦	جمعية البرّ الخيرية في عشيرة سدير	٣٨	د

يتضح من الجدول رقم (٥) وجود ثلاث جمعيات صُنِّفَت ضمن الفئة (أ)، وقد جاءت في المرتبة الأولى بين الجمعيات الخيرية التي مثّلت مجتمع الدراسة جمعية النهضة النسائية الخيرية، وقد حصلت على ٨٨ درجة.

في حين جاءت في المرتبة الثانية جمعية الأطفال المعوقين، وقد حصلت على ٨٥ درجة، أمّا جمعية البرّ الخيرية في الرياض، فقد حصلت على الترتيب الثالث بحصولها على ٨٣ درجة.

وقد صُنِّفَت ١٧ جمعية ضمن الفئة (ب)، في حين صُنِّفَت ١٩ جمعية ضمن الفئة (ج)، وجمعية واحدة ضمن الفئة (د)، وهناك ٦ جمعيات لم تُصَنَّف؛ لأنها حديثة التأسيس.

جدول رقم (٦)

ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة

النتيجة	اسم الجمعية	الترتيب
٨٥	جمعية الأطفال المعوقين	١
٨٠	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	٢
٧٤	الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين	٣
٦٦	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي (حديثة التأسيس)	٤
٦١	جمعية سند الخيرية	٥
٥٣	الجمعية السعودية الخيرية للتوحُّد	٦

يوضح الجدول رقم (٦) ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة، وقد جاءت في المرتبة الأولى جمعية الأطفال المعوقين؛ وقد حصلت على ٨٥ درجة، وجاءت في المرتبة الثانية الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بحصولها على ٨٠ درجة، في حين جاءت الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين في المرتبة الثالثة بحصولها على ٧٤ درجة.

جدول رقم (٧)

ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية

النتيجة	اسم الجمعية	الترتيب
٨٨	جمعية النهضة النسائية الخيرية	١
٧٣	جمعية الوفاء الخيرية النسائية	٢

يوضح الجدول رقم (٧) ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية، وقد جاءت في المرتبة الأولى جمعية النهضة النسائية الخيرية، وفي المرتبة الثانية جمعية الوفاء الخيرية النسائية. ويتضح بشكل عام أنّ الجمعيات النسائية استطاعت أن تحصل على درجات عالية جعلتها تحصل على تصنيف عالٍ؛ وذلك يعود إلى قدم تلك الجمعيات، وقدرتها على الصمود والجدية؛ حتى تسنى لها الاستمرار في العمل الخيريّ.

جدول رقم (٨)

ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة
١	جمعية الأطفال المعوقين	٨٥
٢	جمعية البرّ في الرياض	٨٣
٣	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	٨٠
٤	جمعية البرّ الخيرية في الخرج	٧٨
٥	الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين	٧٤
٦	جمعية البرّ الخيرية في الدوادمي	٧١
٧	الجمعية الخيرية في روضة سدير	٧٠
٨	مركز الأمير سلمان الاجتماعي	٦٧
٩	جمعية البرّ الخيرية في عفيف	٦٦
١٠	جمعية الحلوة الخيرية	٦٦
١١	جمعية ثرمداء الخيرية	٦٦
١٢	الجمعية الخيرية في شقراء	٦٦
١٣	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلويّ (حديثة التأسيس)	٦٦
١٤	الجمعية الخيرية في مرات	٦٥
١٥	جمعية البرّ الخيرية في حوطة بني تميم	٦٥
١٦	الجمعية الخيرية في ضرماء	٦٤
١٧	جمعية أشيقر الخيرية	٦٤
١٨	جمعية البرّ الخيرية في تمير	٦٢

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة
١٩	جمعية الغاط الخيرية	٦٠
٢٠	الجمعية الخيرية في الدلم	٦٠
٢١	جمعية الإمام محمد بن سعود الخيرية في الدرعية	٥٩
٢٢	الجمعية الخيرية في محافظة ثادق	٥٩
٢٣	جمعية حريملاء الخيرية	٥٨
٢٤	جمعية البرّ الخيرية في المجمعة	٥٨
٢٥	الجمعية الخيرية في المزاحمية	٥٨
٢٦	الجمعية الخيرية في القصب	٥٨
٢٧	الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية (حديثة التأسيس)	٥٧
٢٨	جمعية البرّ الخيرية في الفيضة بالسر	٥٦
٢٩	جمعية وادي الدواسر الخيرية	٥٦
٣٠	الجمعية الخيرية في جلاجل	٥٥
٣١	جمعية البرّ الخيرية في الأرطاوية	٥٥
٣٢	جمعية الهياثم الخيرية	٥٤
٣٣	الجمعية السعودية الخيرية للتوحُّد	٥٣
٣٤	الجمعية الخيرية في نفي (حديثة التأسيس)	٥٢
٣٥	جمعية البرّ الخيرية في البجادية	٥١
٣٦	جمعية البرّ الخيرية في مركز البديع	٥١
٣٧	الجمعية الخيرية في رغبة	٥٠
٣٨	جمعية التوعية الصحية (حديثة التأسيس)	٤٩
٣٩	جمعية البرّ الخيرية في الرين	٤٧
٤٠	الجمعية الخيرية في الهدار (حديثة التأسيس)	٤٧
٤١	جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (حديثة التأسيس)	٤٦
٤٢	جمعية البرّ الخيرية في تبراك والجلة	٤٤
٤٣	جمعية البرّ الخيرية في عشيرة سدير	٣٨

يتضح من الجدول رقم (٨) أنّ جمعية الأطفال المعوقين حصلت على المرتبة الأولى بين الجمعيات الرجالية، وقد جاءت في المرتبة الثانية جمعية البرّ في الرياض، هذا وقد جاءت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في المرتبة الثالثة.

جدول رقم (٩)

توزيع الجمعيات حسب الفئات

الفئة	عدد الجمعيات	النسبة
الفئة (أ)	٣	٦,٥٪
الفئة (ب)	١٧	٣٦,٩٪
الفئة (ج)	١٩	٤١,٣٪
الفئة (د)	١	٢,٢٪
غير مُصنَّفة	٦	١٣٪
المجموع	**٤٦**	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق، أنّ ٣ جمعيات بنسبة قدرها ٦,٥٪ من أصل ٤٦ جمعية مثّلت مجتمع الدراسة، استطاعت أن تُصَنَّف ضمن الفئة (أ)، في حين تفاوتت النسبة الكبرى من الجمعيات ما بين التصنيف (ب) والتصنيف (ج)، في حين كان هناك ٦ جمعيات نسبتها ١٣٪ لم تُصَنَّف؛ كونها من الجمعيات حديثة التأسيس.

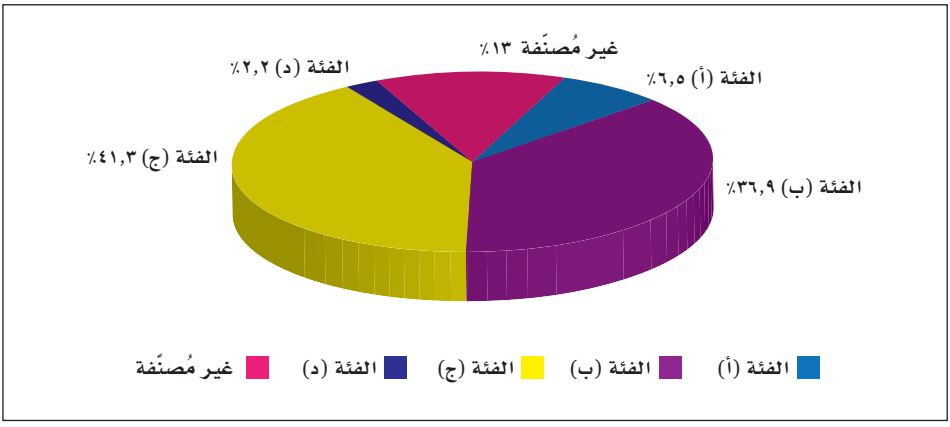

شكل رقم (١)

توزيع الجمعيات حسب الفئات

جدول رقم (١٠)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال وأكثر	٥	٧	١٥,٢٪
من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال	٤	١	٢,٢٪
من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال	٣	٣	٦,٥٪
من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال	٢	٢٧	٥٨,٧٪
أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال	١	٨	١٧,٤٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يبيّن الجدول السابق أنّ ٧ جمعيات بنسبة قدرها ١٥,٢٪ هي التي استطاعت أن تحصل على الوزن الأعلى على معيار رأس مال الجمعية، إذ يبلغ رأس مالها ١٥ مليون ريال فأكثر، في حين حصلت أكثر من نصف الجمعيات على الوزن (٢) بنسبة ٥٨,٧٪؛ ما يعني أنّ رأس مالها لا يتجاوز ٥,٠٠٠,٠٠٠ ملايين ريال. وارتفاع رأس مال الجمعية يعطي مؤشراً على قدرة الجمعية على الصمود والتطوير، واستحداث البرامج والأنشطة، في حين أن انخفاض رأس مال الجمعية مؤشر على عدم قدرة الجمعية على توفير الأنشطة والبرامج، وتحقيق أهدافها التي تسعى إليها.

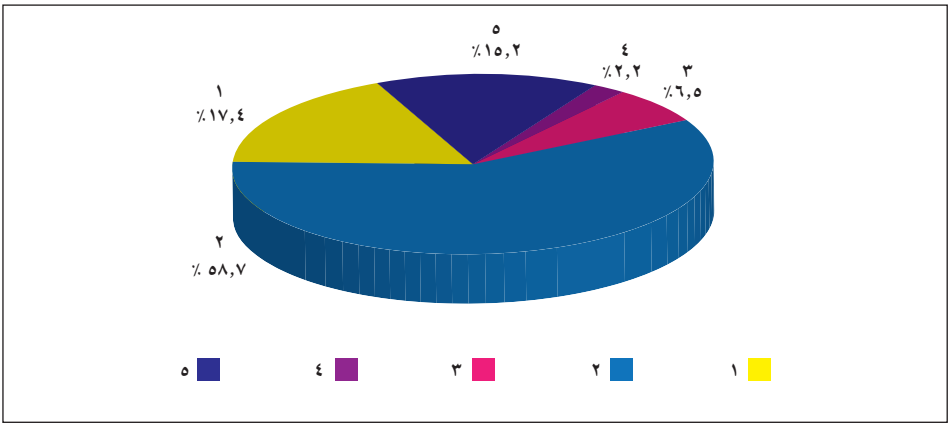

شكل رقم (٢)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية

جدول رقم (١١)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة ٦٠٪ فأكثر.	٥	٣	٦,٥٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.	٤	٤	٨,٧٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.	٣	٢	٤,٣٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة أقل من ٢٠٪.	٢	٤	٨,٧٪
لا تزيد على رأس مال الجمعية.	١	٣٣	٧١,٧٪
المجموع		**٤٦**	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أنّ ٣ جمعيات فقط بنسبة ٦,٥٪ حصلت على الوزن (٥)، الذي يشير إلى أنّ الجمعية لديها أصول تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة قدرها ٦٠٪ فأكثر، في حين حصلت النسبة الأعلى من الجمعيات وعددها ٣٣ جمعية بنسبة قدرها ٧١,٧ ٪ على الوزن (١)؛ ما يشير إلى أنّ الجمعية لا تملك أصولاً تزيد على رأس مال الجمعية، وتوضح هذه النتيجة القصور في توافر المصادر التمويلية والمالية للجمعيات الخيرية، وفي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وأنشطتها من خلال مصادر وأنشطة تجارية تمارسها.

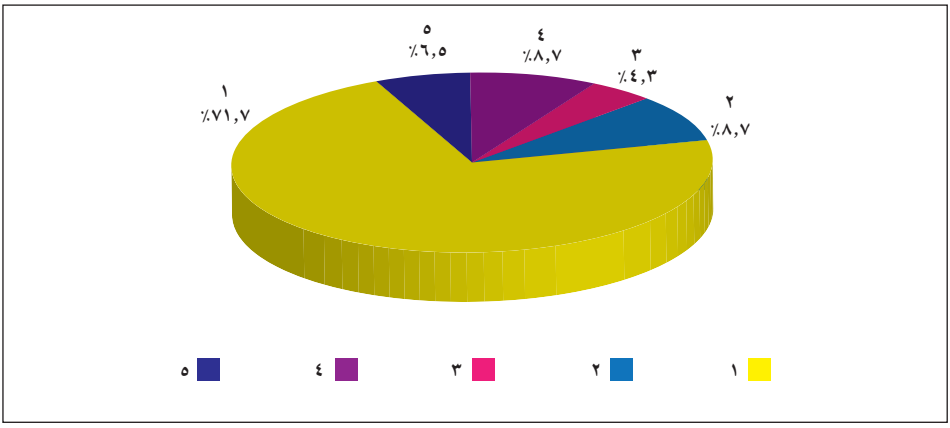

شكل رقم (٣)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

جدول رقم (١٢) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية*

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
توافر الشروط الخمسة كلها.	٥	٥	١٠,٩٪
توافر أربعة شروط.	٤	١٤	٣٠,٤٪
توافر ثلاثة شروط.	٣	١٥	٣٢,٦٪
توافر شرطين.	٢	٩	١٩,٦٪
توافر شرط واحد فقط.	١	٣	٦,٥٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

* (متنوعة، وحكومية، وثابتة، ومن أصول واستثمارات تملكها الجمعية، ومخصصات لها).

يظهر من الجدول السابق أنّ ٥ جمعيات فقط بنسبة ١٠,٩٪ هي التي يوجد لها تنوُّع يشمل جميع مصادر التمويل، في حين أن أكثر من نصف الجمعيات يتوافر لها ما بين أربعة مصادر، للتمويل إلى ثلاثة. وتنوُّع مصادر التمويل ومدى ثباتها، يعني أنّ الجمعية ستكون قادرة على الاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج، وفي تحقيق أهدافها، ووضع برامج طويلة المدى، في حين يؤدي قصور مصادر التمويل وعدم ثباتها، إلى عدم قدرة الجمعية على تنفيذ برامج وأنشطة جادة لها صفة الاستمرارية، وتوقُّف مصدر أو أحد المصادر عن التمويل سيكون له انعكاس سلبيّ واضح على الجمعية، في حين أن الجمعيات التي تتنوّع مصادرها ستكون قادرة على الصمود والاستمرار، حتى في حال توقُّف أحد المصادر عن تمويلها.

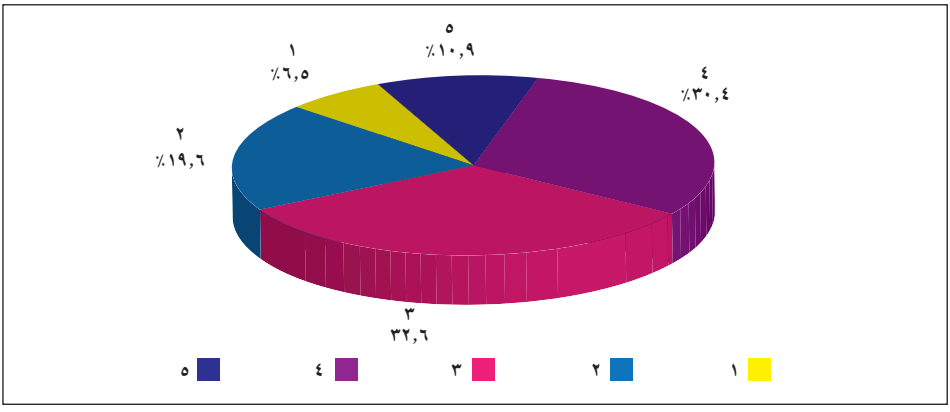

شكل رقم (٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية

جدول رقم (١٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع*

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
توافر الشروط الخمسة كلها.	٥	٢	٤,٣٪
توافر أربعة شروط.	٤	٧	١٥,٢٪
توافر ثلاثة شروط.	٣	١٢	٢٦,١٪
توافر شرطين.	٢	١١	٢٣,٩٪
توافر شرط واحد فقط.	١	١٤	٣٠,٤٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

* (أن تكون مصادر ثابتة، وأن تكون مصادر معروفة (غير مجهولة)، وأن تكون مخصصة من وقف ثابت، وأن تكون من مصادر مؤسسية لا أفراداً، وأن تكون من مصادر داخل المملكة).

يوضح الجدول السابق أنّ جمعيتين فقط من مجموع الجمعيات التي شملتها الدراسة بنسبة ٤,٣٪، يتوافر لها تبرُّع من المصادر المتاحة كلّها، في مقابل ١٤ جمعية بنسبة ٣٠,٤٪ لا يتوافر لها سوى مصدر واحد للتبرُّع، والواقع أنّ تنوع مصادر التبرُّع من المؤشرات التي تعني أنّ للجمعية مصدر أمان ماديّاً، يمكن أن يموّلها، وقلة مصادر التبرُّع تشير إلى أنّ توقُّف ذلك المصدر، أو قصوره عن توفير احتياجاتها؛ سيكون له تأثير سلبيّ في الوضع الماليّ للجمعية. أمّا الجمعيات التي تتنوع مصادر تبرعاتها، فإنه في حال توقُّف أحد المصادر عن تمويلها عن طريق التبرُّع؛ سيكون لديها مصادر أخرى تعتمد عليها؛ ما يقلّل من أخطار نقص التمويل.

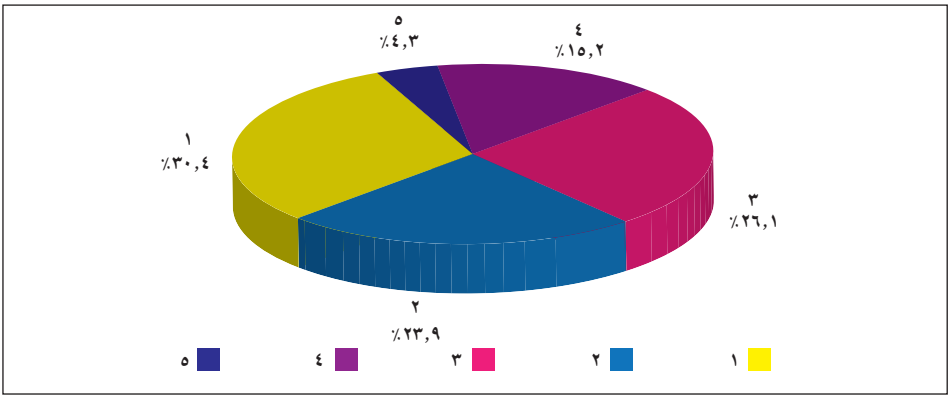

شكل رقم (٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرّع

جدول رقم (١٤)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
استثمار كبير وآمن.	٥	٦	٪١٣
استثمار صغير وآمن.	٤	٥	٪١٠,٩
استثمار كبير وغير آمن.	٣	١٤	٪٣٠,٤
استثمار صغير وغير آمن.	٢	٤	٪٨,٧
لا يوجد استثمار.	١	١٧	٪٣٦,٩
المجموع		٤٦	٪١٠٠

يبيّن الجدول السابق توزيع درجات الجمعيات حسب حجم الاستثمار الخاص بالجمعية، وقد اتضح أنّ ٦ جمعيات بنسبة ١٣٪ يتوافر لديها استثمار كبير وآمن، والاستثمار الآمن وذو العوائد الكبيرة له فوائده التي تعود على الجمعية، وعلى زيادة مصادر دخلها؛ ما يتيح لها النموّ، والتطوّر، وتنويع برامجها وأنشطتها، وزيادة عدد المستفيدين منها، أمّا ضعف الاستثمار فيعني وجود مشكلات مالية قد تواجه الجمعية. واتضح من نتيجة الجدول السابق أنّ ١٤ جمعية نسبتها ٣٠,٤٪ لديها استثمار كبير، ولكنه غير آمن؛ وهذا يعني أنه قد يكون عرضة للخسارة، ومن ثم، ضياع جزء كبير من مدخرات الجمعية وأصولها.

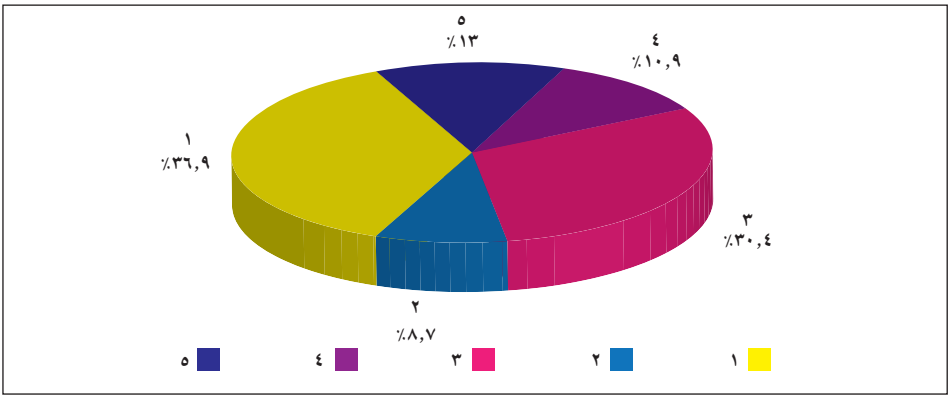

شكل رقم (٦)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

جدول رقم (١٥)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها وتزيد؛ مما يترك مساحة لها لاستثمار جديد.	٥	١	٢,٢٪
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها ولا تزيد.	٤	٣	٦,٧٪
غير ثابتة وتغطي معظم مصروفات الجمعية.	٣	٦	١٣,٣٪
غير ثابتة وقليلة.	٢	٢٠	٤٤,٤٪
لا يوجد.	١	١٥	٣٣,٣٪
المجموع		**٤٥**	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يتبيّن من الجدول السابق أنّ جمعية واحدة فقط بنسبة ٢,٢٪ عائدات استثماراتها ثابتة، وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها وتزيد؛ ما يترك مساحة لاستثمار جديد، في مقابل ٢٠ جمعية بنسبة ٤٤,٤٪ أفادت بأن عائدات استثمارها غير ثابتة وقليلة، وهذه النتيجة توضح وجود إشكالية في توافر عائدات استثمارية، ومن ثم، سيكون هناك إشكاليات متعلِّقة بمدى قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها، وعلى الصمود والتقدّم في أنشطتها وبرامجها.

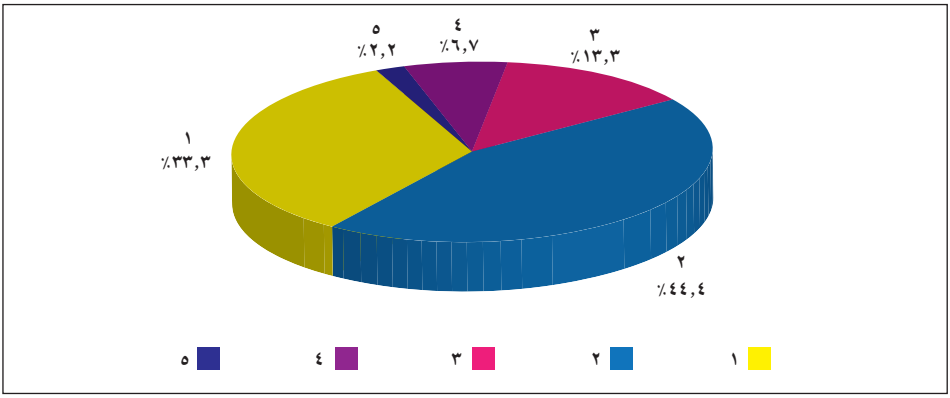

شكل رقم (٧)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

جدول رقم (١٦)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت ٢٠٪ أو أقل.	٥	٢٢	٧١٪
إذا كانت من ٢١٪ إلى ٤٠٪.	٤	٢	٦,٤٪
إذا كانت من ٤١٪ إلى ٦٠٪.	٣	٣	٩,٧٪
إذا كانت من ٦١٪ إلى ٨٠٪.	٢	٢	٦,٤٪
إذا كانت من ٨١٪ إلى ١٠٠٪.	١	٤	١٢,٩٪
المجموع*		**٣١**	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يتضح من الجدول السابق وجود ٢٢ جمعية بنسبة ٧١٪ ذكرت أنّ نسبة مصروفاتها بالنسبة إلى عائدات الاستثمار لم تتجاوز ٢٠٪، وهذا يدلّ على أنّ الجمعيات تستطيع أن تغطي مصروفاتها من خلال عائدات الاستثمار، وهناك فائض يمكن الاستفادة منه في تطوير برامج الجمعية وأهدافها.

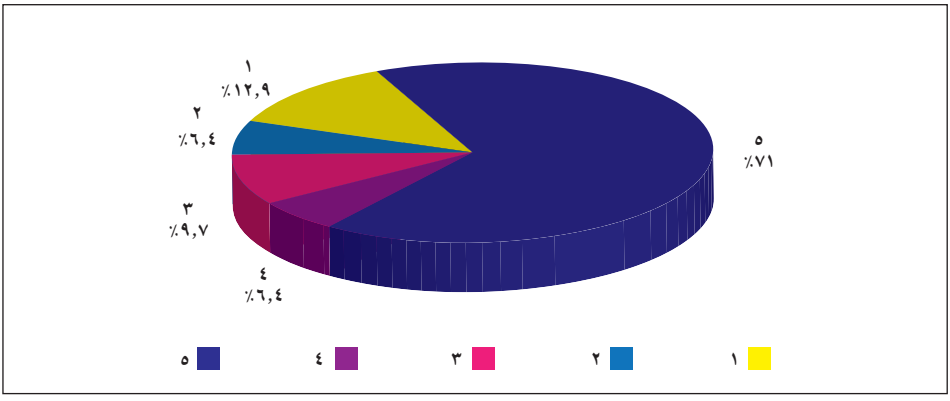

شكل رقم (٨)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

جدول رقم (١٧)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت ليست من رأس مال الجمعية.	٥	٧	١٥,٢٪
إذا كانت تشكل أقل من ٢٠٪ من رأس مال الجمعية.	٤	١٢	٢٦,١٪
إذا كانت بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأس مال الجمعية.	٣	٧	١٥,٢٪
إذا كانت بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأس مال الجمعية.	٢	١١	٢٣,٩٪
إذا كانت بين ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية.	١	٩	١٩,٦٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يظهر من الجدول السابق أنّ ٧ جمعيات فقط بنسبة وقدرها ١٥,٢٪ هي التي مصروفاتها ليست من رأس مال الجمعية؛ وهذا يعني أنّ لديها مصادر متعدّدة للدخل، وأنّ لديها أماناً مالياً، في حين أوضحت النتيجة أنّ ١٢ جمعية بنسبة ٢٦,١٪ تشكل نسبة مصروفاتها أقل من٢٠٪ من رأس مال الجمعية.

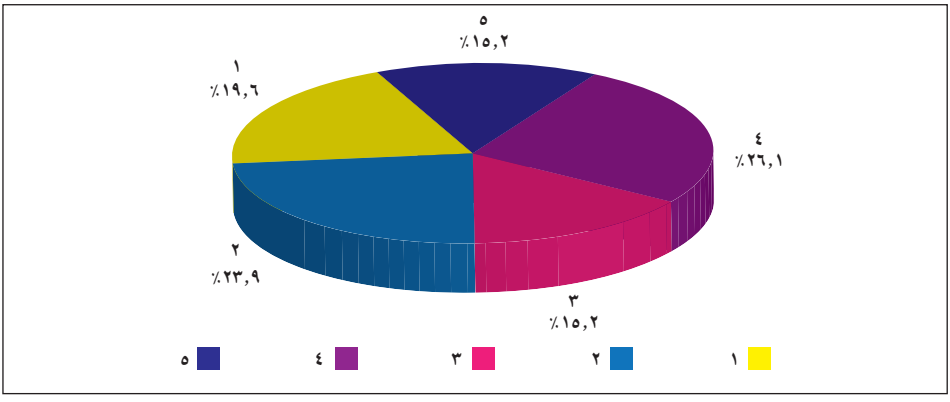

شكل رقم (٩)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن)

معيار مصروفات الجمعية

جدول رقم (١٨)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت أقل من ٢٠٪.	٥	٣٤	٧٣,٩٪
إذا كانت من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪.	٤	٧	١٥,٢٪
إذا كانت من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪.	٣	٤	٨,٧٪
إذا كانت من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪.	٢	٠	٠٪
إذا كانت من ٨٠٪ فأكثر.	١	١	٢,٢٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أنّ ٣٤ جمعية بنسبة قدرها ٧٣,٩٪، أفادت بأن ما تنفقه من مصروفات على الرواتب والأمور الإدارية أقلّ من ٢٠٪، وهذا يعطي مؤشراً جيداً، على أن الجمعيات لديها فائض ماليّ لإنفاقه على أهدافها وأنشطتها وبرامجها التي تسعى إلى تقديمها؛ ومن ثم، فإنه لا توجد ضغوط مالية تقع على عاتق الجمعيات نتيجة مصاريفها التشغيلية.

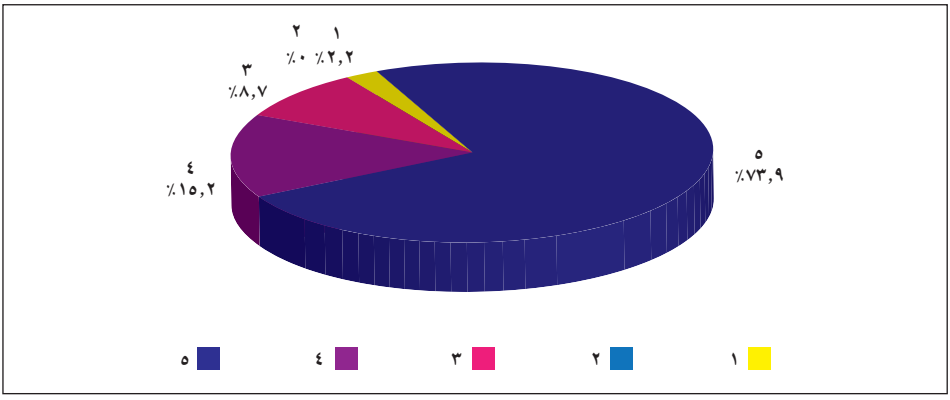

شكل رقم (١٠)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

جدول رقم (١٩)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٢٠ سنة فأكثر.	٥	١١	٢٣,٩٪
من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة.	٤	٧	١٥,٢٪
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.	٣	٧	١٥,٢٪
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢	٨	١٧,٤٪
أقل من ٥ سنوات.	١	١٣	٢٨,٣٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يبين الجدول السابق أنّ ١١ جمعية من أصل الجمعيات التي مثلت مجتمع هذه الدراسة بنسبة ٢٣,٩٪ مرّ على إنشائها ٢٠ سنة فأكثر؛ ومن ثم، استحقت الحصول على ٥ درجات على هذا المعيار، وعمر الجمعية دليل على مصداقيتها، وقدرتها على الصمود، وعلى تراكم الخبرات، وهو مؤشر إيجابي يمكن أن يُحَسب لها.

ويُلاحَظ من الجدول السابق وجود ١٣ جمعية بنسبة ٢٨,٣٪ مرّ على إنشائها ٥ سنوات أو أقل، ويدلّ ذلك على وجود طفرة زيادة مطّردة في أعداد الجمعيات، وفي إنشائها في السنوات الأخيرة، وعلى زيادة الوعي بأهمية العمل الخيريّ بين المواطنين.

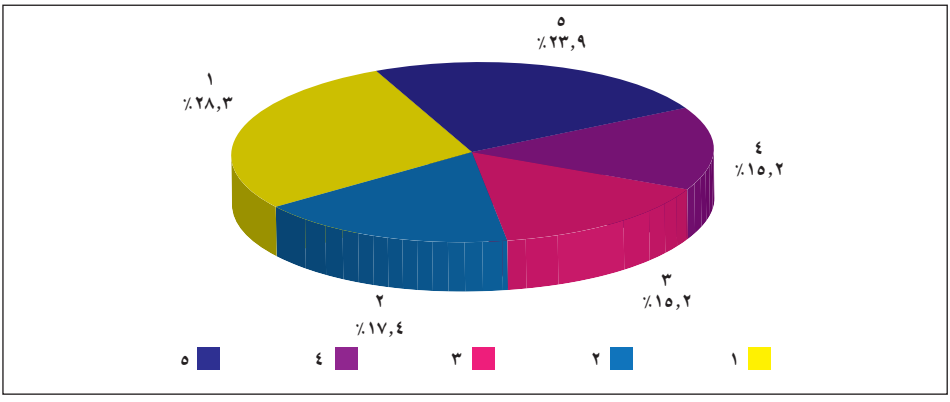

شكل رقم (١١)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

جدول رقم (٢٠)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
أربعة فروع فأكثر.	٥	٦	١٣٪
ثلاثة فروع.	٤	١	٢,٢٪
فرعان.	٣	٠	٠٪
فرع واحد.	٢	٢	٤,٣٪
ليس لها فروع.	١	٣٧	٨٠,٤٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يظهر من الجدول السابق وجود ٦ جمعيات بنسبة ١٣٪ لديها أربعة فروع فأكثر، وتعدُّد فروع الجمعية دليل على نجاحها وقوتها المادية، وعلى وجود إقبال على أنشطتها، وأنها ذات فائدة.

كما يظهر من الجدول السابق أنّ ٣٧ جمعية بنسبة ٨٠,٤٪ ليس لديها فروع، ويعود ذلك لكون أغلب الجمعيات التي كانت ضمن مجتمع الدراسة هي جمعيات خيرية تخدم محافظات، ومن ثم، يوجد في كل محافظة جمعية تقتصر خدماتها على إقليمها المحليّ.

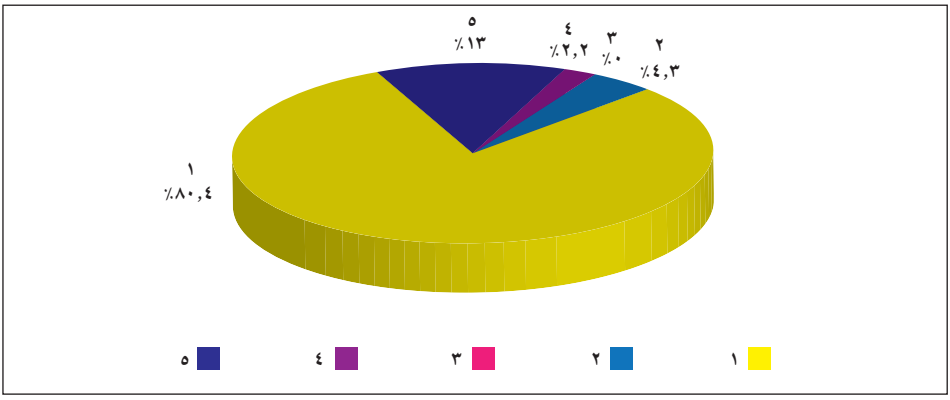

شكل رقم (١٢)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

جدول رقم (٢١)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٤٠ موظفاً فأكثر.	٥	٩	١٩,٦٪
من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً.	٤	٠	٠٪
من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً.	٣	٢	٤,٣٪
من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً.	٢	٧	١٥,٢٪
أقل من ١٠ موظفين.	١	٢٨	٦٠,٩٪
المجموع		**٤٦**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول السابق وجود ٩ جمعيات بنسبة قدرها ١٩,٦٪ يوجد بها ٤٠ موظفاً وأكثر؛ ومن ثم، استطاعت أن تحصل على أعلى درجة على معيار عدد الموظفين في الجمعية، في مقابل ٢٨ جمعية نسبتها ٦٠,٩٪ لم تحصل إلا على درجة واحدة على هذا المعيار، إذ لم يتجاوز عدد موظفيها ١٠ موظفين. وتأتي أهمية معيار عدد الموظفين؛ كونه مؤشراً على حجم أنشطة الجمعية وتنوعها، إذ كلما زادت أنشطتها سيُوَظَّف عدد أكبر من الموظفين لتقديم تلك الأنشطة والخدمات، كما أنه مؤشر يدل على مدى قوة الجمعية مالياً، إذ إنّ ارتفاع عدد الموظفين يعني مصروفات أعلى؛ ما يدلّ على وجود مصادر دخل عالية لتغطية نفقات تلك المصروفات.

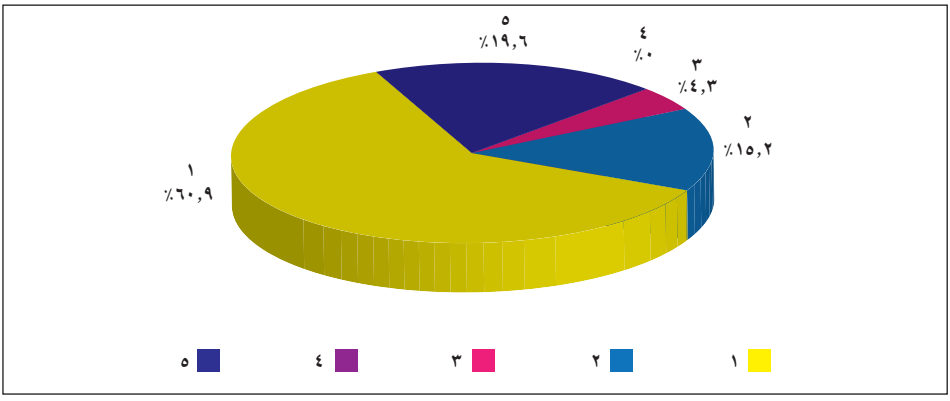

شكل رقم (١٣)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

جدول رقم (٢٢)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٥	٧	١٥,٢٪
تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل.	٤	١٦	٣٤,٨٪
تعليم مناسب لطبيعة العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٣	١٩	٤١,٣٪
خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٢	٤	٨,٧٪
عدم وجود تعليم مناسب لطبيعة العمل + عدم وجود خبرة في مجال العمل + عدم توافر تدريب على طبيعة العمل.	١	٠	٠٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يظهر من الجدول السابق أنّ ٧ جمعيات بنسبة ١٥,٢٪ هي فقط التي يتوافر تأهيل عالٍ لموظفيها، في حين أن أغلب الجمعيات تتفاوت في مدى توافر تأهيل مناسب للعاملين فيها، وتأهيل الموظفين وخبرتهم وتدريبهم يدل على المهنية والحرفية، ومن ثم، هي مؤشر على مدى قدرة الجمعية على تقديم خدمات عالية ومتخصصة. أمّا عدم تأهيل الموظفين فيعني أنه سيكون هناك تخبطات عشوائية في أسلوب العمل؛ ما يؤثر في أداء الجمعية.

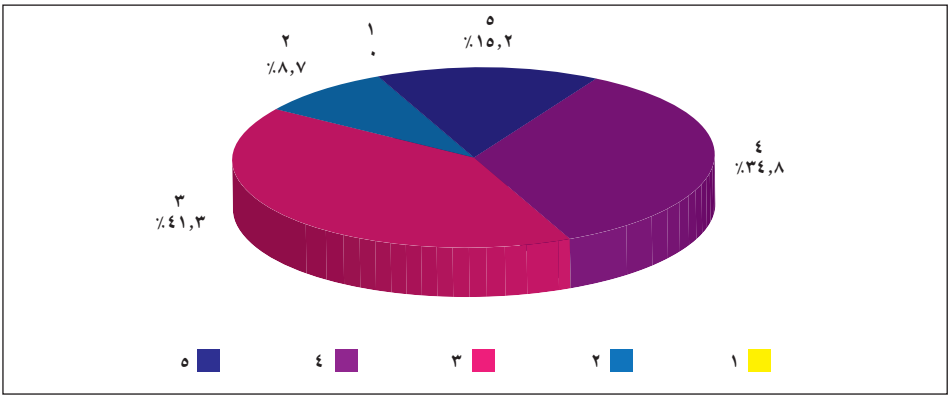

شكل رقم (١٤)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

جدول رقم (٢٣)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر.	٥	٤	٨,٩٪
من ٤,٠٠٠ إلى أقل من ٣,٠٠٠ مستفيد.	٤	٠	٠٪
من ٣,٠٠٠ إلى أقل من ٢,٠٠٠ مستفيد.	٣	٤	٨,٩٪
من ٢,٠٠٠ إلى أقل من ١,٠٠٠ مستفيد.	٢	١٧	٣٧,٨٪
أقل من ١,٠٠٠ مستفيد.	١	٢٠	٤٤,٤٪
المجموع*		**٤٥**	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يوضح الجدول السابق معيار عدد المستفيدين من الجمعية، وقد اتضح وجود ٤ جمعيات بنسبة ٨,٩٪ يبلغ عدد المستفيدين منها ٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر. وارتفاع عدد المستفيدين من الجمعية مؤشر على انتشار الجمعية، وعلى قدرتها على تقديم خدماتها لأكبر عدد ممكن من المستفيدين، ويُستثنى من ذلك الجمعيات المتخصصة في فئة محددة كأحد أنواع الإعاقة؛ إذ إنّ قلة عدد المستفيدين لا تعني عدم كفاءتها، فقد يعود ذلك لكون عدد من يعانون هذه الإعاقة قليلاً، أو خدمات الجمعية في الأصل قليلاً.

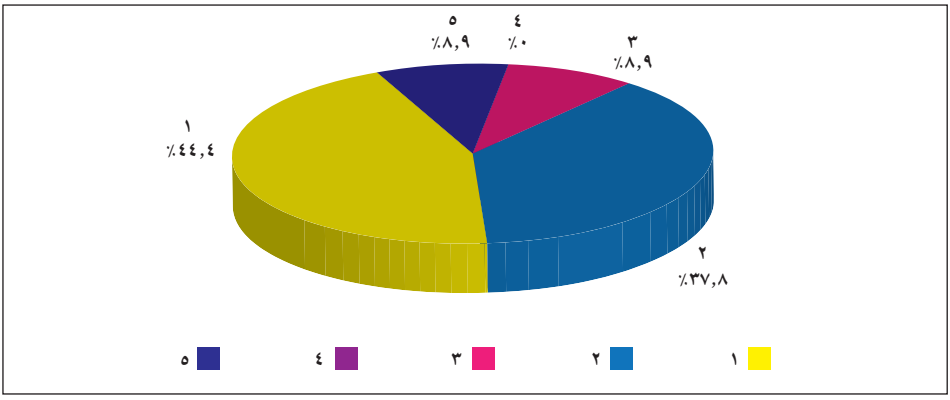

شكل رقم (١٥)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

جدول رقم (٢٤)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
خمس فئات فأكثر (الجمعيات الخيرية المتخصصة في فئة واحدة، مثل: الأيتام، أو المعوقين، أو نوع من الإعاقة تُصنَّف هنا).	٥	٤٤	٪٩٥,٦
أربع فئات (غير مخصصة).	٤	٠	٪٠
ثلاث فئات (غير مخصصة).	٣	١	٪٢,٢
فئتان (غير مخصصتين).	٢	٠	٪٠
فئة واحدة (غير مخصصة).	١	١	٪٢,٢
المجموع		٤٦	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٤) أنّ ٤٤ جمعية بنسبة ٩٥,٦٪ استطاعت أن تحصل على الدرجة النهائية على معيار الفئات المخدومة، ويعود ذلك إلى كون أغلب الجمعيات تقدم خدمات متنوعة، ومن ثم، يستفيد منها فئات مختلفة من الأفراد. كما أنّ الجمعيات التي هدفها في الأصل خدمة فئة محددة تحصل على الدرجة ٥ على هذا المعيار؛ لأنها ستضمّ خبراء ومتخصصين في خدمة تلك الفئة، وهذا مؤشر إيجابيّ للجمعية، ولفاعليتها المهنية.

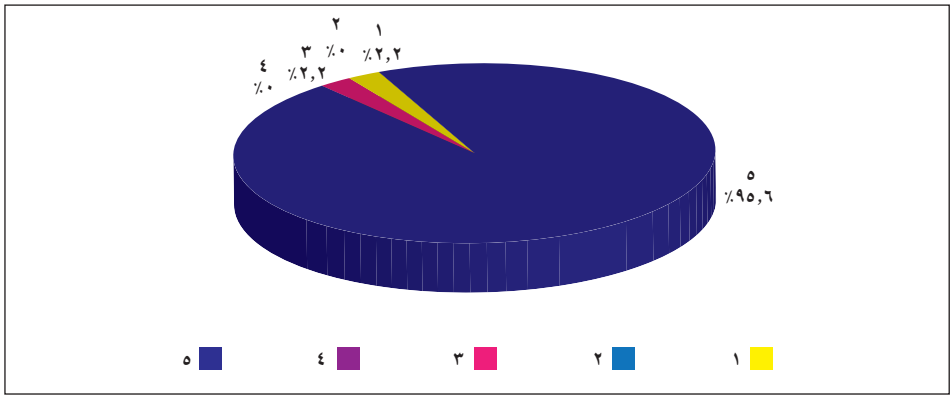

شكل رقم (١٦)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

جدول رقم (٢٥)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
البرامج والأنشطة دائمة وثابتة.	٥	٦	١٣,٣٪
يغلب عليها الأنشطة والبرامج الدائمة والثابتة.	٤	١٧	٣٧,٨٪
نصف الأنشطة والبرامج موسمية ومؤقتة، ونصفها دائمة وثابتة.	٣	١٠	٢٢,٢٪
يغلب عليها الأنشطة والبرامج الموسمية أو المؤقتة .	٢	١٠	٢٢,٢٪
البرامج والأنشطة موسمية أو مؤقتة.	١	٢	٤,٤٪
المجموع*		**٤٥**	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يتضح من الجدول رقم (٢٥) أنّ ٦ جمعيات بنسبة ١٣,٣٪ حصلت على ٥ درجات على معيار نوع الأنشطة والبرامج، إذ أفادت بأن أنشطتها دائمة وثابتة. ونوعية البرامج تُعدّ من المعايير التي يُعتدّ بها عند تصنيف الجمعيات، إذ إنه كلما تميزت أنشطة الجمعية بالثبوت والديمومة كان مؤشراً على أنّ هذه البرامج تحقّق أهدافاً بعيدة المدى. أمّا البرامج المؤقتة والموسمية فإنها تستهلك نفقات، وعائدها يكون مؤقتاً وغير ذي جدوى حقيقية.

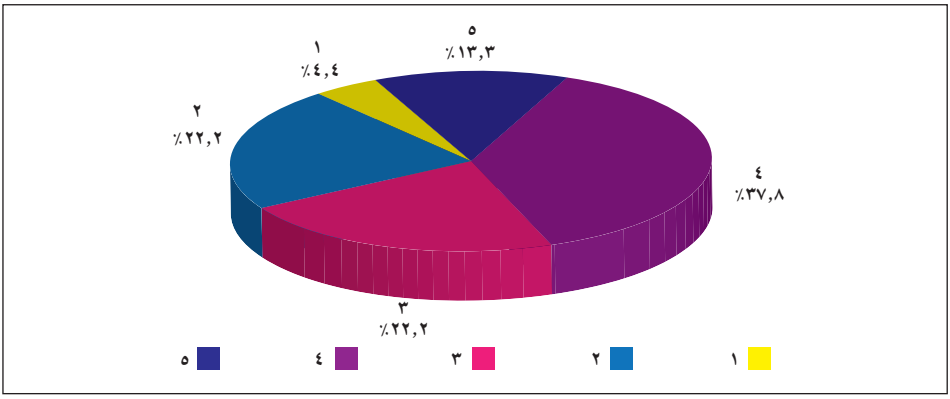

شكل رقم (١٧)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

جدول رقم (٢٦)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا حُقِّقت الأهداف ١٠٠ جميعها٪.	٥	٨	١٧,٤٪
إذا كان ٧٥٪ فأكثر من الأهداف المُعلَنة وأقل من ١٠٠٪ قد حُقِّقَت.	٤	٣٠	٦٥,٢٪
إذا كان قد حُقِّق ما بين ٥٠٪ وأقل من ٧٥٪ من الأهداف.	٣	٥	١٠,٩٪
إذا كان قد حُقِّق ما بين ٢٥٪ وأقل من ٥٠٪ من الأهداف.	٢	٢	٤,٣٪
إذا كان قد حُقِّق أقل من ٢٥٪ من الأهداف.	١	١	٢,٢٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أنّ ٨ جمعيات بنسبة ١٧,٤٪ حصلت على ٥ درجات على معيار مدى تحقُّق الأهداف المُعلَنة؛ وذلك من خلال الإجابة بأنّ أهداف الجمعية المعلَنة جميعها التي بناءً عليها مُنِحت التصريح، قد حُقِّقت. وهذا مؤشر على جدّية الجمعية، ومصداقيّتها، والتزامها بالوفاء بما أُسِّست من أجله، وبأنّ أهدافها الأساسية كانت ذات جدوى وفاعلية.

ويظهر من الجدول السابق أنّ ٣٠ جمعية من مجموع الجمعيات التي مثلت مجتمع الدراسة بنسبة ٦٥,٢٪ حصلت على ٤ درجات على هذا المعيار؛ من خلال الإجابة بأنّ ٧٥٪ فأكثر من أهداف الجمعية المُعلَنة حُقِّقت، وهذه نسبة جيدة وتعطي مؤشراً على أنّ الجمعيات جادّة في السعي نحو تحقيق أهدافها.

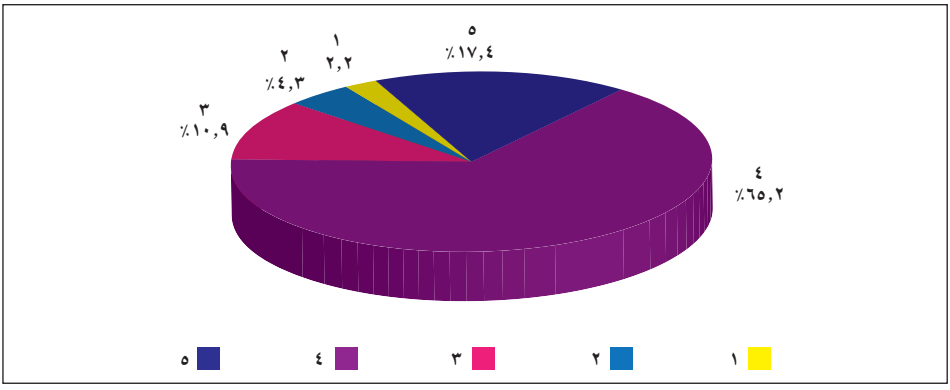

شكل رقم (١٨)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٢٧)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كان الارتباط يمثل من ٨٠٪ فأكثر.	٥	٢٢	٤٧,٨٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪.	٤	٢٠	٤٣,٥٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.	٣	٢	٤,٣٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.	٢	٢	٤,٣٪
إذا كان الارتباط يمثل أقل من ٢٠٪.	١	٠	٠٪
المجموع		٤٦	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٧) أنّ ٢٢ جمعية بنسبة قدرها ٤٧,٨٪ استطاعت أن تحصل على ٥ درجات على معيار ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة. وذلك مؤشر على وجود نسبة كبيرة من الجمعيات لديها مصداقية وجدية في تنفيذ أنشطتها، وتتمتع بمستوى من الشفافية في ممارسة أنشطتها وبرامجها، وفي سعيها نحو تحقيق أهدافها الأساسية.

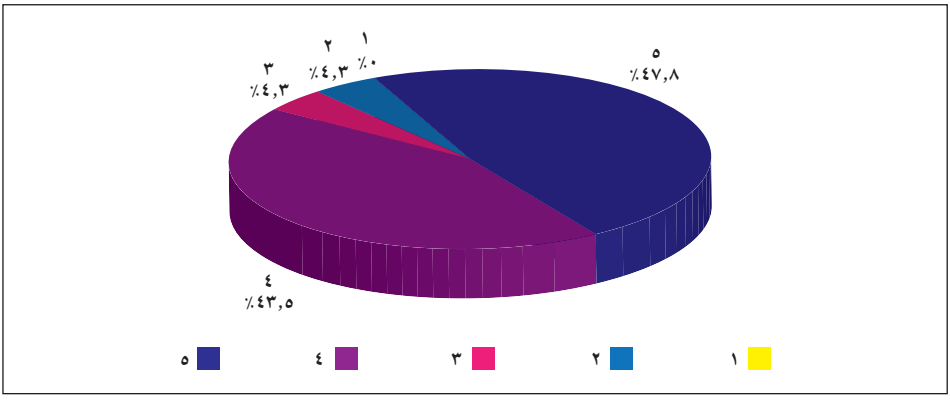

شكل رقم (١٩)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٢٨)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٨٠٪ فأكثر من إجماليّ المصروفات.	٥	٢٩	٦٣٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٤	٧	١٥,٢٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٣	٦	١٣٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٢	٠	٠٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٢٠٪ وأقل من إجماليّ المصروفات.	١	٤	٨,٧٪
المجموع		**٤٦**	**١٠٠٪**

يبين الجدول رقم (٢٨) أنّ ٢٩ جمعية بنسبة ٦٣٪ تمثل نسبة مصروفاتها على أهدافها المُعلَنة ٨٠٪ فأكثر من إجماليّ المصروفات، وهذا مؤشر على مصداقية الجمعيات، والتزامها بالأهداف التي أُسِّست من أجلها، وعلى الوضوح والشفافية في ممارساتها، وفي تقديم برامجها وأنشطتها.

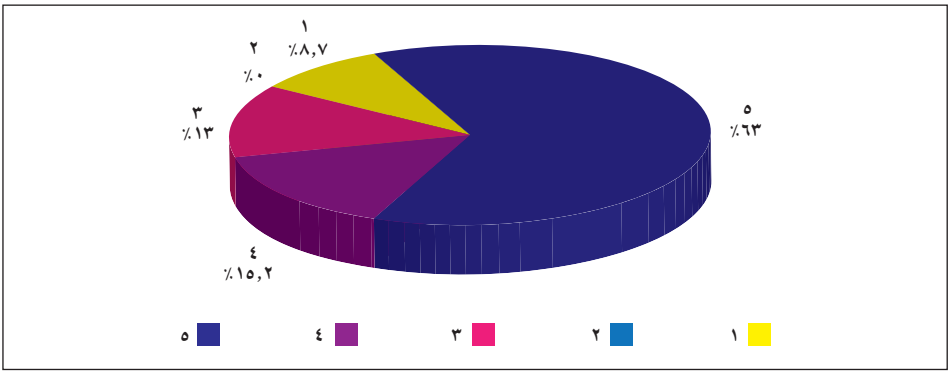

شكل رقم (٢٠)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٢٩)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا لم توجد مصروفات إطلاقاً على الأنشطة والبرامج التي تحقق الأهداف غير المُعلَنة.	٥	٣٢	٧١,١٪
إذا كانت أقل من ٥٪.	٤	٤	٨,٩٪
إذا كانت أكثر من ٥٪ وأقل من ١٠٪.	٣	١	٢,٢٪
إذا كانت أكثر من ١٠٪ وأقل من ١٥٪.	٢	٢	٤,٤٪
إذا كانت ١٥٪ أو أكثر.	١	٦	١٣,٣٪
المجموع*		**٤٥**	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يتضح من الجدول رقم (٢٩) أنّ ٣٢ جمعية بنسبة ٧١,١٪ لا يوجد لديها أيّ مصروفات على أنشطة وبرامج غير مُعلَنة، وذلك يدلّ على أنّ هذه الجمعيات تتمتع بمصداقية ووضوح. أمّا الجمعيات التي توجد لها مصروفات على أهداف غير مُعلَنة وبنسبة ١٥٪ فأكثر فكانت ٦ جمعيات بنسبة ١٣,٣٪. وبوجه عام، يدل وجود مصروفات على أنشطة غير مُعلَنة على عدم الوضوح، أو حتى عدم القدرة على تحقيق أهدافها المُعلَنة، وتخبُّط في أدائها؛ ومن ثم، لا بدّ من التوقُّف عند مثل تلك الجمعيات، والتأكُّد من أدائها.

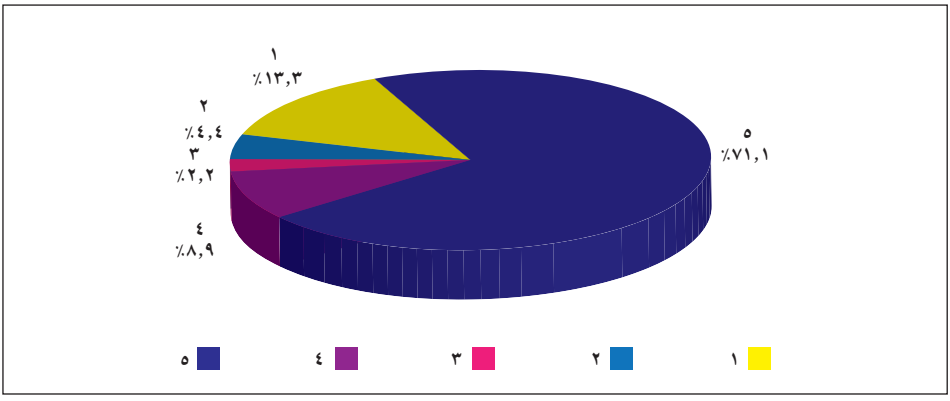

شكل رقم (٢١)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

مناقشة النتائج:

١. كشفت نتائج الدراسة أنّ ثلاث جمعيات من الجمعيات العاملة في منطقة الرياض، استطاعت أن تحصل على تصنيف ضمن الفئة (أ) من معايير تصنيف الجمعيات الخيرية، وهذه الجمعيات، هي:

- **المرتبة الأولى:** جمعية النهضة النسائية الخيرية، إذ حصلت على ما مجموعه ٨٨ نقطة.
- **المرتبة الثانية:** جمعية الأطفال المعوّقين، إذ حصلت على ٨٥ نقطة.
- **المرتبة الثالثة:** جمعية البِرّ في الرياض، إذ حصلت على ٨٣ نقطة.

والواقع أنّ تلك الجمعيات يتوافر لها المقومات الكافية التي تؤهلها للحصول على التصنيف ضمن الفئة (أ)؛ ما يدلّ على أنّ نظام التصنيف الذي تُوصِّل إليه يتمتّع بمصداقية ودقة كافية.

٢. اتضح من نتائج الدراسة أنّ الجمعيات القديمة حصلت على درجات تصنيف أعلى من الحديثة، وذلك يدلّ على أنها تعمل وفقاً لأسس سليمة ضمنت لها الاستمرارية من جهة، وتطوير قدراتها من جهة أخرى، كما تدل تلك النتيجة على صدق معايير التصنيف؛ إذ يُفتَرَض أن تكون الجمعيات التي لها سنوات طويلة في ممارسة العمل الخيريّ أكثر خبرة وقدرة على تحقيق معايير أعلى من الجودة.

٣. أظهرت نتائج الدراسة تفاوتاً منطقيّاً وسليماً بين الجمعيات الخيرية في درجتها على المعايير المختلفة لتصنيف الجمعيات الخيرية؛ ما يدلّ على مصداقية التصنيف، وأنه يعكس الواقع الفعليّ للجمعيات الخيرية، إذ ميَّز بين الجمعيات، وبعضها بعضاً.

٤. أظهرت الدراسة قصوراً في توافر متخصصين في مجالات عمل الجمعيات الخيرية، وفي تدريب العاملين وتأهيلهم فيها؛ إذ إنّ ٧ جمعيات فقط يتوافر فيها تعليم مناسب لطبيعة العمل، وخبرة في مجال العمل، وتدريب على طبيعة العمل، أمّا في الجمعيات الأخرى، فإنه حتى لو توافر عنصر فيكون قصور في العناصر

الأخرى، ومن ثم، فإنّ عدم اكتمال عناصر تأهيل العاملين في الجمعيات الخيرية يثير تساؤلات حول كفاءتهم في تقديم مهامهم الوظيفية، وإنجازها.

٥. أظهرت نتائج الدراسة قصوراً واضحاً في الاستثمار في الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّ ٦ جمعيات فقط من مجموع الجمعيات الخيرية التي كانت ضمن الدراسة، اتضّح أنّ لديها استثماراً كبيراً وآمناً، في مقابل ١٧ جمعية لا يوجد فيها أيّ استثمار. كما اتضح أنّ جمعية واحدة استثماراتها ثابتة، وتغطّي مصروفات الجمعية كلها؛ ما يترك مساحة لاستثمارات جديدة في مقابل ٢٠ جمعية استثماراتها غير ثابتة وقليلة، و١٥ جمعية لا يوجد فيها استثمار.

٦. بيّنت نتائج الدراسة أنّ أغلب الجمعيات الخيرية تتجه نحو تحقيق أهدافها المُعلَنة، والصرف عليها، والتجاوز في ممارسة أنشطة غير مُعلَنة كان قليلاً؛ إذ إنّ ٦ جمعيات بنسبة ١٣,٣٪ أفادت بأنها تنفق ما يقرب من ١٥٪ من مصروفاتها على أنشطة تحقّق أهدافاً غير مُعلَنة، وبصورة عامة، يتطلّب ذلك الوقوف على تلك الجمعيات، والتأكّد من أنشطتها ومحاسبتها، إذ تلتزم بأهدافها المُعلَنة؛ ما لا يجعل هناك أي مجال لاستغلال العمل الخيريّ في ممارسة أنشطة، أو أهداف غير تلك المُصرَّح بها.

٧. من خلال مناقشة واقع العمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية، اتضح وجود حاجة إلى العمل على تطوير كثير من الجوانب التنظيمية التي تكفل تقديم العمل الخيريّ، وفقاً لأفضل الأسس العلمية التي تحقق أهداف العمل الخيريّ الذي يعدّ أحد روافد التنمية الاجتماعية.

٨. يتضح من نتائج الدراسة بصورة عامة، السعي الحثيث من قِبَل الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية نحو تقديم خدمات اجتماعية فاعلة ومثمرة، وإن وُجِد قصور فهو ناجم عن قصور الخبرات والتأهيل المناسب، أو الأنظمة؛ وهذا ما يستدعي العمل على تطوير الإستراتيجيات والسياسات المنظمة للعمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث:

عرض نتائج منطقة مكة المكرمة وتفسيرها

جدول رقم (٣٠)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١	الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية.	٨٠	ب
٢	الجمعية الخيرية في مكة المكرمة.	٧٨	ب
٣	جمعية البرّ في جدة.	٧٧	ب
٤	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مكة المكرمة.	٧٧	ب
٥	جمعية البرّ في مكة المكرمة.	٧٥	ب
٦	جمعية اليقظة النسائية الخيرية.	٧٥	ب
٧	جمعية أصدقاء القلب الخيرية في جدة.	٧٠	ب
٨	جمعية البرّ الخيرية في رنية.	٦٩	ب
٩	الجمعية الخيرية في تربة.	٦٧	ب
١٠	الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في محافظة جدة.	٦٦	ب
١١	جمعية البرّ الخيرية في أضم.	٦٥	ب
١٢	الجمعية الخيرية النسائية في جدة.	٦٤	ب
١٣	جمعية البرّ الخيرية في مستورة.	٦٤	ب
١٤	جمعية البرّ الخيرية في محافظة خليص.	٦٣	ب
١٥	جمعية فتاة ثقيف الخيرية النسائية.	٦٢	ب
١٦	جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية.	٦٢	ب
١٧	جمعية البرّ الخيرية في الأبواء.	٦١	ب
١٨	الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية في مكة المكرمة.	٦١	ب

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١٩	جمعية أصدقاء المجتمع الخيرية.	٦١	ب
٢٠	جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية في مكة المكرمة.	٦١	ب
٢١	جمعية إبصار الخيرية.	٥٧	ج
٢٢	جمعية البرّ الخيرية في وادي يبه.	٥٦	ج
٢٣	جمعية البرّ الخيرية في وادي ليه.	٥٦	ج
٢٤	الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية في محافظة الطائف.	٥٦	ج
٢٥	جمعية البرّ الخيرية في محافظة رابغ.	٥٤	ج
٢٦	جمعية البرّ الخيرية في المظيلف.	٥٤	ج
٢٧	جمعية أصدقاء مرضى السكر الخيرية.	٥٤	ج
٢٨	الجمعية الخيرية في وادي قيا.	٥٣	ج
٢٩	جمعية البرّ في مركز ثقيف.	٥٣	ج
٣٠	جمعية البرّ الخيرية في عشيرة.	٥٢	ج
٣١	جمعية البرّ الخيرية في ميسان.	٥١	ج
٣٢	جمعية البرّ الخيرية في العرضية الشمالية.	٥١	ج
٣٣	الجمعية الخيرية في محافظة الكامل.	٥١	ج
٣٤	جمعية الشقائق الخيرية.	٥١	ج
٣٥	جمعية البرّ الخيرية في شقصان.	٤٩	ج
٣٦	جمعية البرّ الخيرية في السديرة في الطائف.	٤٨	ج
٣٧	جمعية البرّ الخيرية في مركز الجائزة.	٤٧	ج
٣٨	جمعية البرّ الخيرية في دوقة.	٤٧	ج
٣٩	جمعية البرّ الخيرية في الغريف.	٤٧	ج
٤٠	الجمعية الخيرية في وادي قديد.	٤٦	ج
٤١	جمعية البرّ الخيرية في مركز رهاط.	٤٦	ج
٤٢	الجمعية الخيرية في وادي نخلة اليمانية.	٤٥	ج
٤٣	الجمعية الخيرية في حداد بني مالك.	٤٤	ج
٤٤	جمعية الطائف الخيرية لرعاية المرضى النفسيين.	٤١	ج
٤٥	الجمعية الخيرية في بحرة.	٤١	ج
٤٦	جمعية قرى العوالي الخيرية في الطائف.	٤٠	د
٤٧	الجمعية الخيرية في بني سعد.	٣٨	د
٤٨	جمعية البرّ الخيرية في المحاني.	٣٦	د

يوضح الجدول رقم (٣٠) درجات تصنيف الجمعيات الخيرية وفئاتها في منطقة مكة المكرمة. وأول ملاحظة هي أنه لم تستطع أيّ جمعية أن تحصل على تصنيف الفئة (أ)، وقد اقتربت من ذلك الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية في جدة؛ إذ حصلت على ٨٠ درجة، ومن ثم، حققت المركز الأول، أمّا المركز الثاني فاستطاعت الحصول عليه الجمعية الخيرية في مكة المكرمة بواقع ٧٨ نقطة، والمركز الثالث حصلت عليه بالتساوي كلٌّ من جمعية البرّ في جدة، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مكة المكرمة بواقع ٧٧ درجة، في حين حصلت على المركز الخامس جمعية البرّ في مكة المكرمة؛ من خلال حصولها على ٧٥ درجة.

وتمثّل هذه الدرجات مجموع نقاط الجمعيات على المعايير العشرين لتصنيف الجمعيات الخيرية، ومن خلال النتائج السابقة نجد الحاجة إلى تطوير أساليب العمل في الجمعيات الخيرية؛ حتى يتسنى لها تحسين مستواها العام، والحصول على درجات أعلى وفقاً لمعايير تصنيف الجمعيات الخيرية.

جدول رقم (٣١)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مكة المكرمة.	٧٧	ب
٢	جمعية أصدقاء القلب الخيرية في جدة.	٧٠	ب
٣	الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في محافظة جدة.	٦٦	ب
٤	جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية.	٦٢	ب
٥	الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية في مكة المكرمة.	٦١	ب
٦	جمعية إبصار الخيرية.	٥٧	ج
٧	الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية في محافظة الطائف.	٥٦	ج
٨	جمعية أصدقاء مرضى السكّر الخيرية.	٥٤	ج
٩	جمعية الشقائق الخيرية.	٥١	ج
١٠	جمعية الطائف الخيرية لرعاية المرضى النفسيين.	٤١	ج

يبيّن الجدول رقم (٣١) ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة وفقاً لمعايير تصنيف الجمعيات الخيرية، فنجد ٥ جمعيات حصلت على التصنيف ضمن الفئة (ب)، في حين حصلت ٥ جمعيات على التصنيف ضمن الفئة (ج).

أمّا المركز الأول، فحقّقته الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مكة المكرمة؛ بحصولها على ٧٧ درجة، أمّا المركز الثاني، فقد نالته جمعية أصدقاء القلب الخيرية في جدة؛ إذ حصلت على ٧٠ درجة، والمركز الثالث كان من نصيب الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في محافظة جدة؛ إذ حصلت على ٦٦ درجة.

جدول رقم (٣٢)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١	الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية.	٨٠	ب
٢	جمعية اليقظة النسائية الخيرية.	٧٥	ب
٣	الجمعية الخيرية النسائية في جدة.	٦٤	ب
٤	جمعية فتاة ثقيف الخيرية النسائية.	٦٢	ب

يوضح الجدول رقم (٣٢) ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية، فيظهر بدايةً أنّ الجمعيات النسائية لم تتجاوز أربع جمعيات خيرية، وجميعها كانت ضمن الفئة (ب)؛ ما يعطي مؤشراً على التميُّز في ممارسة المرأة العمل الخيريّ. وإذا أردنا تفصيل النتائج، فسنجد أنّ الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية حققت المركز الأول بحصولها على ٨٠ درجة، تليها جمعية اليقظة النسائية الخيرية التي حصلت على ٧٥ درجة، أمّا المركز الثالث، فكان من نصيب الجمعية الخيرية النسائية في جدة من خلال حصولها على ٦٤ درجة.

جدول رقم (٣٣)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١	الجمعية الخيرية في مكة المكرمة.	٧٨	ب
٢	جمعية البرّ في جدة.	٧٧	ب
٣	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مكة المكرمة.	٧٧	ب
٤	جمعية البرّ في مكة المكرمة.	٧٥	ب
٥	جمعية أصدقاء القلب الخيرية في جدة.	٧٠	ب
٦	جمعية البرّ الخيرية في رنية.	٦٩	ب
٧	الجمعية الخيرية في تربة.	٦٧	ب
٨	الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في محافظة جدة.	٦٦	ب
٩	جمعية البرّ الخيرية في أضم.	٦٥	ب
١٠	جمعية البرّ الخيرية في مستورة.	٦٤	ب
١١	جمعية البرّ الخيرية في محافظة خليص.	٦٣	ب
١٢	جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية.	٦٢	ب
١٣	جمعية البرّ الخيرية في الأبواء.	٦١	ب
١٤	الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية في مكة المكرمة.	٦١	ب
١٥	جمعية أصدقاء المجتمع الخيرية.	٦١	ب
١٦	جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية في مكة المكرمة.	٦١	ب
١٧	جمعية إبصار الخيرية.	٥٧	ج
١٨	جمعية البرّ الخيرية في وادي يبه.	٥٦	ج
١٩	جمعية البرّ الخيرية في وادي ليه.	٥٦	ج
٢٠	الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية في محافظة الطائف.	٥٦	ج
٢١	جمعية البرّ الخيرية في محافظة رابغ.	٥٤	ج
٢٢	جمعية البرّ الخيرية في المظيلف.	٥٤	ج
٢٣	جمعية أصدقاء مرضى السكّر الخيرية.	٥٤	ج
٢٤	الجمعية الخيرية في وادي قيا.	٥٣	ج

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
٢٥	جمعية البرّ في مركز ثقيف.	٥٣	ج
٢٦	جمعية البرّ الخيرية في عشيرة.	٥٢	ج
٢٧	جمعية البرّ الخيرية في ميسان.	٥١	ج
٢٨	جمعية البرّ الخيرية في العرضية الشمالية.	٥١	ج
٢٩	الجمعية الخيرية في محافظة الكامل.	٥١	ج
٣٠	جمعية الشقائق الخيرية.	٥١	ج
٣١	جمعية البرّ الخيرية في شقصان.	٤٩	ج
٣٢	جمعية البرّ الخيرية في السديرة في الطائف.	٤٨	ج
٣٣	جمعية البرّ الخيرية في مركز الجائزة.	٤٧	ج
٣٤	جمعية البرّ الخيرية في دوقة.	٤٧	ج
٣٥	جمعية البرّ الخيرية في الغريف.	٤٧	ج
٣٦	الجمعية الخيرية في وادي قديد.	٤٦	ج
٣٧	جمعية البرّ الخيرية في مركز رهاط.	٤٦	ج
٣٨	الجمعية الخيرية في وادي نخلة اليمانية.	٤٥	ج
٣٩	الجمعية الخيرية في حداد بني مالك.	٤٤	ج
٤٠	جمعية الطائف الخيرية لرعاية المرضى النفسيين.	٤١	ج
٤١	الجمعية الخيرية في بحرة.	٤١	ج
٤٢	جمعية قرى العوالي الخيرية في الطائف.	٤٠	د
٤٣	الجمعية الخيرية في بني سعد.	٣٨	د
٤٤	جمعية البرّ الخيرية في المحاني.	٣٦	د

يتضح من الجدول رقم (٣٣) أنّ أغلب الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة رجالية؛ فقد شكلت ٤٤ جمعية من مجموع الجمعيات الخيرية التي شملتها الدراسة، وحققت المركز الأول الجمعية الخيرية في مكة المكرمة؛ إذ حصلت على ٧٨ درجة، تليها كلٌّ من جمعية البرّ في جدة، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بحصولهما على ٧٧ درجة. أمّا المركز الرابع فقد حصلت عليه جمعية البرّ في مكة بتحقيقها ٧٥ درجة، في حين كانت درجة جمعية أصدقاء القلب الخيرية في جدة ٧٠ درجة.

جدول رقم (٣٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات

الفئة	عدد الجمعيات	النسبة
الفئة (أ)	٠	٪٠
الفئة (ب)	٢٠	٪٤١,٦
الفئة (ج)	٢٥	٪٥٢,١
الفئة (د)	٣	٪٦,٣
غير مصنَّفة	٠	٪٠
المجموع	٤٨	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣٤) تصنيف الجمعيات الخيرية حسب الفئات، ويظهر أنّ ٢٠ جمعية كانت ضمن الفئة (ب) مع تفاوت كان واضحاً من خلال النتائج السابقة في الدرجات، و٢٥ جمعية كانت ضمن الفئة (ج) مع تفاوت كذلك في الدرجات، في حين لم تستطع أيّ جمعية من الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة أن تحصل على تصنيف ضمن الفئة (أ).

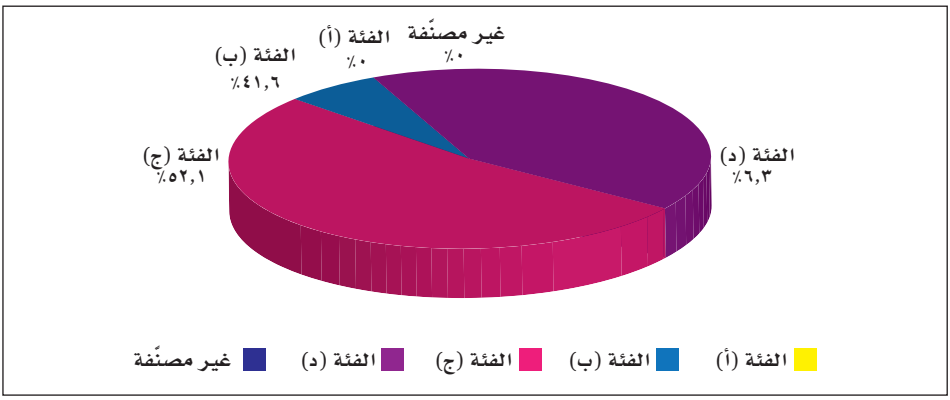

شكل رقم (٢٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات

جدول رقم (٣٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال وأكثر.	٥	٦	١٢,٥٪
من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	٤	٤	٨,٣٪
من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	٣	٤	٨,٣٪
من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	٢	١٦	٣٣,٣٪
أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	١	١٨	٣٧,٥٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق، أنّ ما يقرب من ١٨ جمعية لا يتجاوز رأس مالها ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال، ويقلّ عدد الجمعيات مع زيادة رأس المال، حتى نجد أنّ ٦ جمعيات فقط هي التي يتجاوز رأسمالها ١٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون ريال. وهذه النتيجة تدلّ على أنّ الجمعيات الخيرية تعاني ضعفاً في رؤوس الأموال المتوافرة لديها، ومن ثم، سيكون لذلك تأثيره في عدد المستفيدين، وحجم الخدمات المقدَّمة.

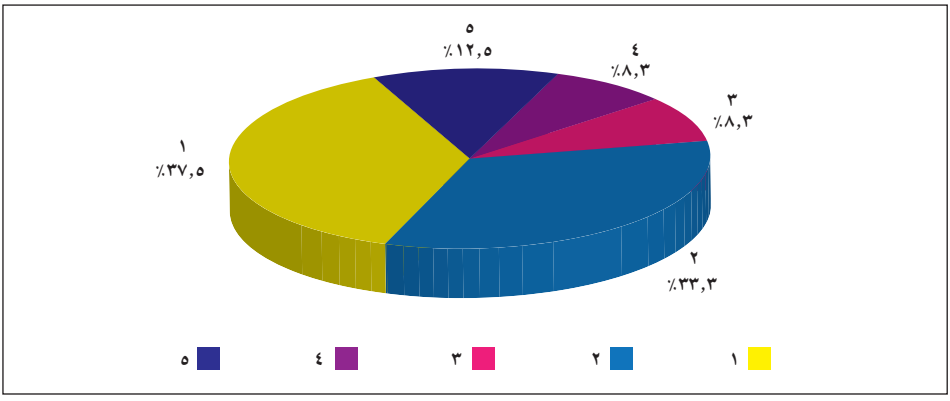

شكل رقم (٢٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية

جدول رقم (٣٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة ٦٠٪ فأكثر.	٥	٥	١٠,٤٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.	٤	٢	٤,٢٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.	٣	٤	٨,٣٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة أقل من ٢٠٪.	٢	١٠	٢٠,٨٪
لا تزيد على رأس مال الجمعية.	١	٢٧	٥٦,٣٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع الجمعيات الخيرية وفقاً لمعيار أصول الجمعية؛ إذ اتضّح أنّ ما يزيد على نصف الجمعيات العاملة في منطقة مكة المكرمة لا يوجد لديها أصول تزيد على رأس مال الجمعية، وهذا يدل على قصور في وجود أصول للجمعيات الخيرية التي يدلّ توافرها على الأمان الاقتصاديّ للجمعية، وقدرتها على الاستمرار، على أنه يجب أن يكون هناك توجُّه نحو البحث عن أصول تمتلكها الجمعية، تساعدها على وجود رديف ماليّ يمكّنها من مواجهة الصعوبات المختلفة.

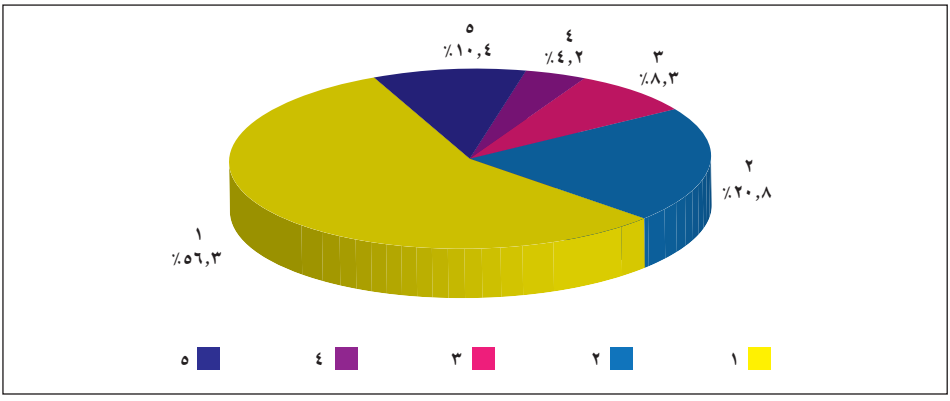

شكل رقم (٢٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

جدول رقم (٣٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية*

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
توافر الشروط الخمسة كلها.	٥	٠	٠٪
توافر أربعة شروط.	٤	١١	٢٢,٩٪
توافر ثلاثة شروط.	٣	١٨	٣٧,٥٪
توافر شرطين.	٢	١٣	٢٧,١٪
توافر شرط واحد فقط.	١	٦	١٢,٥٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

* (متنوعة، وحكومية، وثابتة، ومن أصول واستثمارات تملكها الجمعية، ومخصصات لها).

يبين الجدول رقم (٣٧) أنّ الجمعيات تفاوتت في توافر مصادر تمويل متعدّدة للجمعية، ولكن يُلاحَظ أنّه لا يوجد أيّ جمعية توافر لها الشروط الخمسة لمصادر التمويل، في حين أنّ هناك ٦ جمعيات لا يوجد لها سوى مصدر تمويل واحد، ولا جرم أن قلة عدد مصادر التمويل، وعدم تعدُّدها مؤشر سلبيّ يدلّ على أنّ الجمعيات الخيرية قد تواجه أزمات مالية؛ في حال توقُّف المصدر أو المصدَرين اللذين تعتمد عليهما في التمويل.

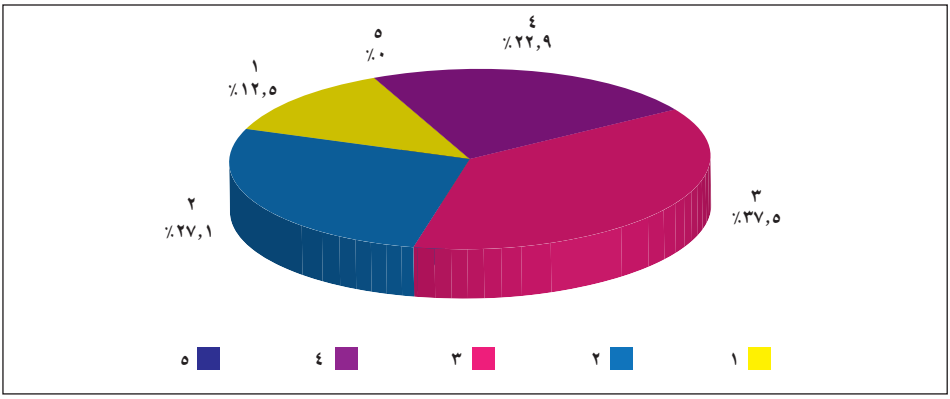

شكل رقم (٢٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية

جدول رقم (٣٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع*

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
توافر الشروط الخمسة كلها.	٥	١	٢,١٪
توافر أربعة شروط.	٤	٥	١٠,٦٪
توافر ثلاثة شروط.	٣	١٢	٢٥,٥٪
توافر شرطين.	٢	١٩	٤٠,٤٪
توافر شرط واحد فقط.	١	١٠	٢١,٣٪
المجموع**		٤٧	١٠٠٪

* (أن تكون مصادر ثابتة، وأن تكون مصادر معروفة (غير مجهولة)، وأن تكون مخصصة من وقف ثابت، وأن تكون من مصادر مؤسسية لا أفراداً، وأن تكون من مصادر داخل المملكة).

** يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن السؤال.

يوضح الجدول رقم (٣٨) مصادر التبرّع؛ إذ يتضح من خلاله وجود جمعيات لا يتوافر لها مصادر تبرُّع متعدّدة، فهناك ١٩ جمعية يتوافر لها شرطان فقط من شروط مصادر التبرع، في حين أنّ جمعية واحدة فقط أفادت بتوافر الشروط الخمسة؛ ما يدلّ على عدم الثبات في مصادر التبرّع للجمعيات الخيرية.

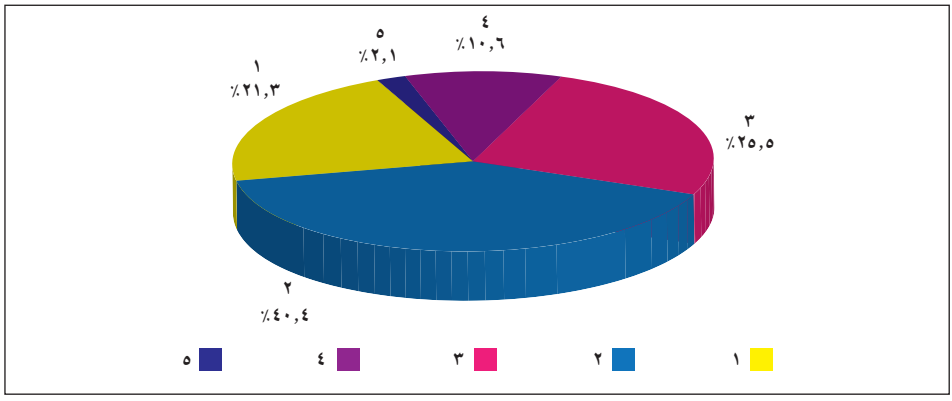

شكل رقم (٢٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع

جدول رقم (٣٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
استثمار كبير وآمن.	٥	٢	٤,٢٪
استثمار صغير وآمن.	٤	١٤	٢٩,٢٪
استثمار كبير وغير آمن.	٣	١	٢,١٪
استثمار صغير وغير آمن.	٢	٢	٤,٢٪
لا يوجد استثمار.	١	٢٩	٦٠,٤٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٣٩) أنّ ٢٩ جمعية تعمل في منطقة مكة المكرمة أجابت بأنه لا يوجد لديها استثمار، في حين أفادت ١٤ جمعية بأنه يوجد لديها استثمارات صغيرة وآمنة، وبصورة عامة، تدلّ النتائج على قصور في وجود الاستثمارات لدى الجمعيات الخيرية، ولا جرم أن ذلك سيكون له تأثيره في الوضع الماليّ للجمعية.

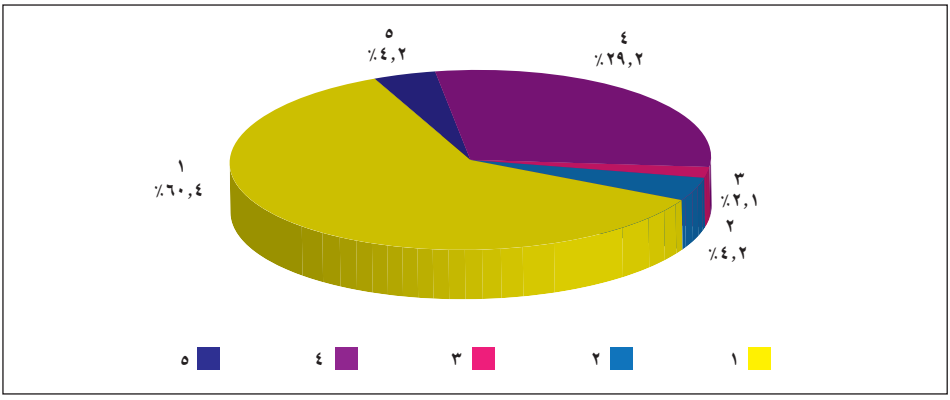

شكل رقم (٢٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

جدول رقم (٤٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها وتزيد؛ مما يترك مساحة لها لاستثمار جديد.	٥	١	٢,١٪
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها ولا تزيد.	٤	٢	٤,٢٪
غير ثابتة وتغطي معظم مصروفات الجمعية.	٣	٢	٤,٢٪
غير ثابتة وقليلة.	٢	١٥	٣١,٣٪
لا يوجد.	١	٢٨	٥٨,٣٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أنّ ٢٨ جمعية من أصل الجمعيات المشمولة بالدراسة لا يوجد لديها عائدات للاستثمار، وهي نتيجة منطقية وتتّسق مع حجم الاستثمارات المتعلقة بالجمعيات، إذ أفاد عدد الجمعيات نفسه تقريباً بعدم وجود استثمارات للجمعية الخيرية؛ وهذا يدلّ على أنّ الجمعيات الخيرية تلجأ إلى مصادر أخرى؛ لتغطية تكاليف تشغيل الجمعيات، وتقديم خدماتها؛ ما يدلّ على عدم اعتمادها على عائد استثماريّ، على الرغم من أنّ عائدات الاستثمار أكثر أماناً واستمرارية.

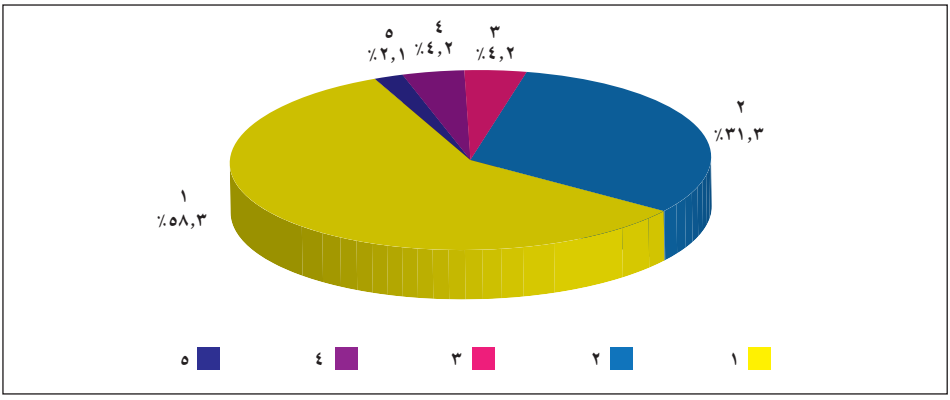

شكل رقم (٢٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

جدول رقم (٤١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت ٢٠٪ أو أقل.	٥	١٨	٦٠٪
إذا كانت من ٢١٪ إلى ٤٠٪.	٤	١	٣,٣٪
إذا كانت من ٤١٪ إلى ٦٠٪.	٣	٥	١٦,٧٪
إذا كانت من ٦١٪ إلى ٨٠٪.	٢	١	٣,٣٪
إذا كانت من ٨١٪ إلى ١٠٠٪.	١	٥	١٦,٧٪
المجموع*		٣٠	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يوضح الجدول رقم (٤١) درجات الجمعيات على معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار، إذ يظهر أنّ مجموع الجمعيات التي تُصرَف من عائدات استثماراتها لا تتجاوز٣٠ جمعية، و١٨ جمعية منها لا تتجاوز نسبة المصروفات من عائدات الاستثمار٢٠٪ وأقلّ من ذلك؛ ما يشير إلى أنّ اعتماد الجمعيات الخيرية على الاستثمارات ضعيف، ولا تحقق أماناً لها.

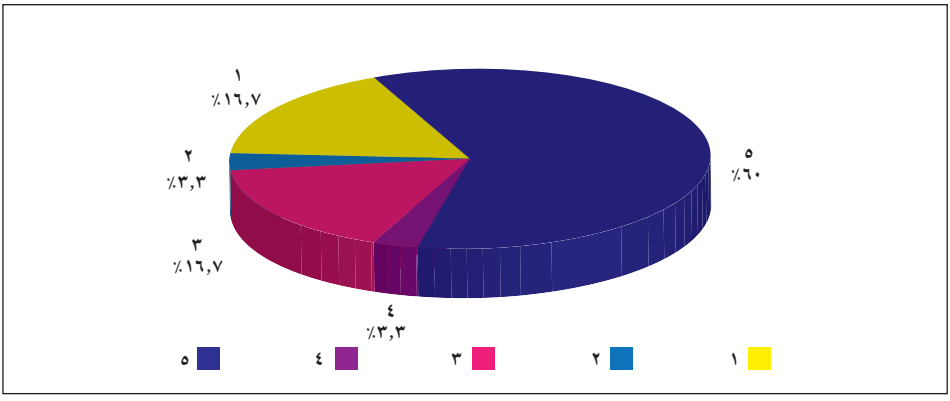

شكل رقم (٢٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

جدول رقم (٤٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت ليست من رأس مال الجمعية.	٥	٨	١٦,٧٪
إذا كانت تشكل أقل من ٢٠٪ من رأس مال الجمعية.	٤	١	٢,١٪
إذا كانت بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأس مال الجمعية.	٣	٩	١٨,٨٪
إذا كانت بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأس مال الجمعية.	٢	٨	١٦,٧٪
إذا كانت بين ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية.	١	٢٢	٤٥,٨٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٤٢) وجود عدد من الجمعيات الخيرية تلجأ إلى الصرف على الجمعية من رأس مال الجمعية، إذ يوجد ٢٢ جمعية أجابت بأنّ مصروفاتها على الجمعية تبلغ نسبة ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية، وتلك النتيجة متوقعة في ظلّ غياب الاستثمارات؛ لذا، فإنّ الجمعية ستلجأ إلى رأس المال المتوافر لديها للصرف على الجمعية. وحقّاً هذا الشيء غير جيد؛ إذ إنه بهذه الطريقة سينتهي رأس مال الجمعية إذا لم يُنَمَّ، وسيؤدي إلى نقص شديد في الموارد المالية للجمعية؛ ما يحدّ من أنشطتها وتقديم خدماتها.

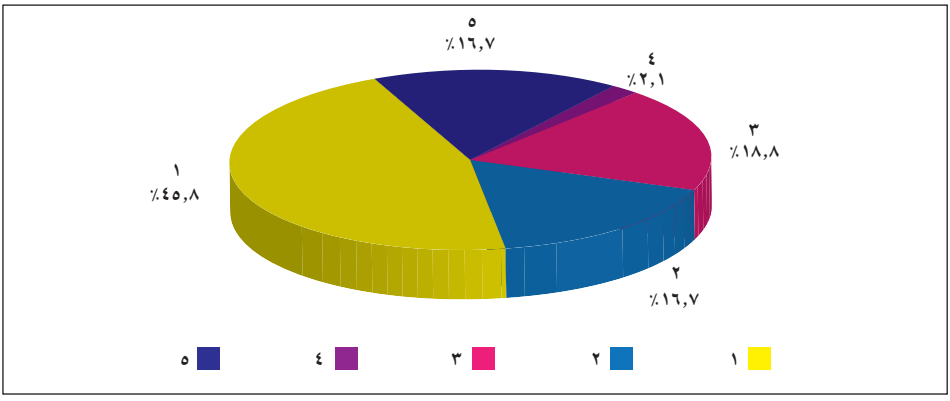

شكل رقم (٣٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

جدول رقم (٤٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت أقل من ٢٠٪.	٥	٢٦	٥٤,٢٪
إذا كانت من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪.	٤	١٥	٣١,٣٪
إذا كانت من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪.	٣	٥	١٠,٤٪
إذا كانت من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪.	٢	٢	٤,٢٪
إذا كانت من ٨٠٪ فأكثر.	١	٠	٠٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يعرض الجدول رقم (٤٣) درجات الجمعيات الخيرية العاملة في منطقة مكة المكرمة على معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية،إذ يظهر أنّ ٢٦ جمعية لا تتجاوز مصروفاتها ٢٠٪، وهو مؤشر جيد يدلّ على أنّ الجمعيات الخيرية لديها وعي برسالتها في تقديم الخدمات، وتقنين المصروفات الإدارية ونحوها؛ ما يعطي مؤشراً على توجُّه الجمعيات الخيرية نحو تقديم خدماتها للمستفيدين منها.

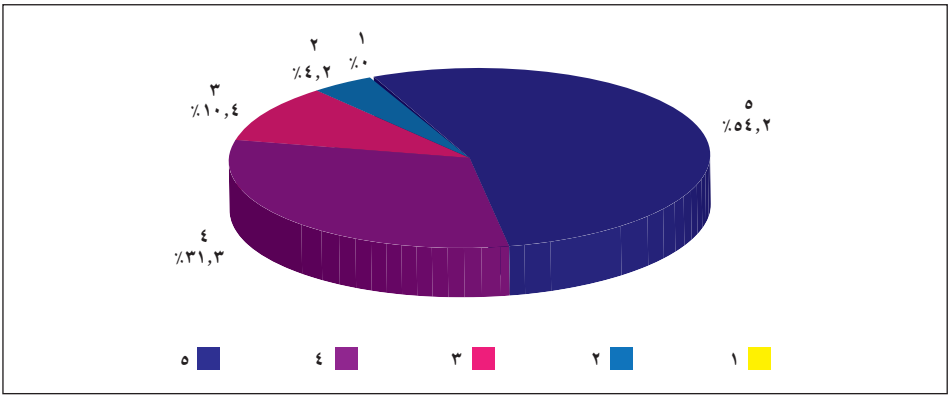

شكل رقم (٣١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

جدول رقم (٤٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٢٠ سنة فأكثر.	٥	٩	٪١٨,٨
من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة.	٤	١	٪٢,١
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.	٣	٦	٪١٢,٥
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢	١٣	٪٢٧,١
أقل من ٥ سنوات.	١	١٩	٪٣٩,٦
المجموع		٤٨	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٤) التفاوت في نموّ الجمعيات الخيرية، فنلحظ أنّ الجمعيات التي تجاوزت ٢٠ سنة بلغت ٩ جمعيات، في حين يوجد ركود في نمو الجمعيات بعد ذلك، وعاد النموّ المطرد خلال السنوات العشر الأخيرة في عدد الجمعيات الخيرية، إذ بلغ عددها ٣٢ جمعية، منها ١٩ جمعية عمرها أقلّ حتى من خمس سنوات. وبصورة عامة قصر عمر الجمعيات الخيرية، هو مسوِّغ لكثير من القصور في المعايير الأخرى، إذ يُتَوقَّع أنّ الجمعيات الخيرية إذا أمضت فترة طويلة، وعملت بجدٍّ، حققت معايير أعلى.

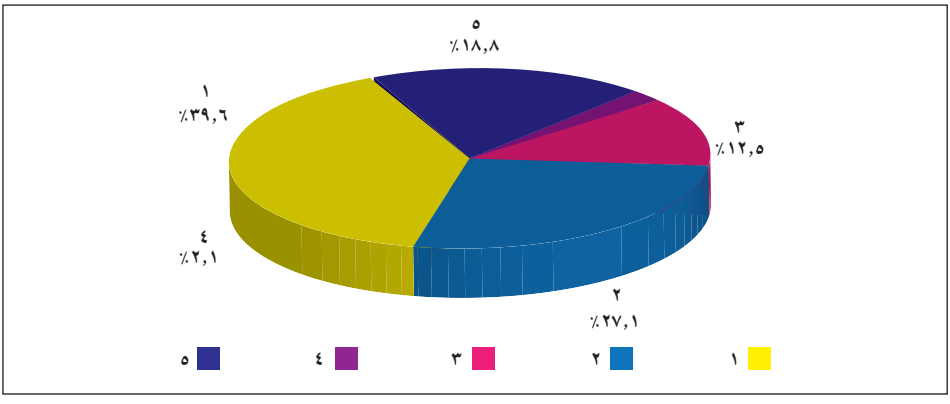

شكل رقم (٣٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

جدول رقم (٤٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
أكثر من أربعة فروع.	٥	٤	٨,٣٪
ثلاثة فروع.	٤	١	٢,١٪
فرعان.	٣	٥	١٠,٤٪
فرع واحد.	٢	٣٣	٦٨,٨٪
ليس لها فروع.	١	٥	١٠,٤٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٤٥) درجات الجمعيات الخيرية العاملة في منطقة مكة المكرمة وفقاً لمعيار عدد فروع الجمعية؛ إذ يتضح أنّ أغلب الجمعيات لديها فرع واحد وعددها ٣٣ جمعية، أمّا التي تزيد فروعها على أربعة فروع، فلم تتجاوز ٤ جمعيات خيرية، ولا جرم أن انتشار الجمعية، وتعدُّد فروعها دليل على نجاحها والحاجة إلى خدماتها. ولكن نظراً إلى أنّ النتائج أظهرت حداثة عدد كبير من الجمعيات، فيتوقَّع ألّا يزيد عدد فروعها على فرع واحد.

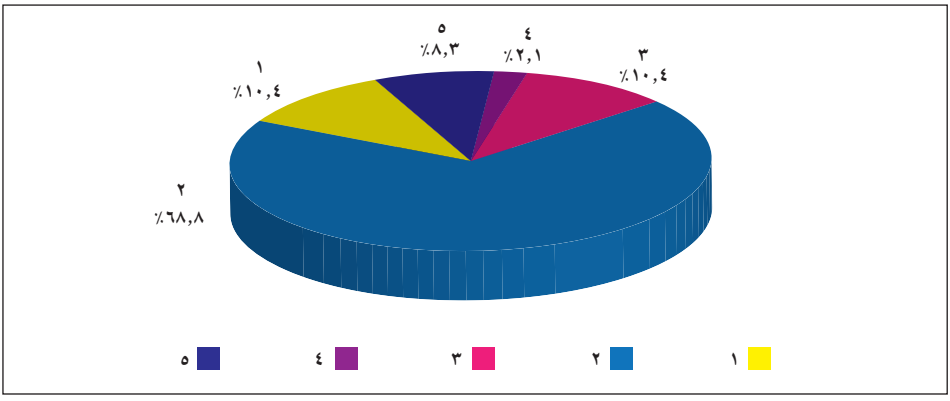

شكل رقم (٣٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

جدول رقم (٤٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٤٠ موظفاً فأكثر.	٥	١٠	٢٠,٨٪
من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً.	٤	٢	٤,٢٪
من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً.	٣	١	٢,١٪
من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً.	٢	٩	١٨,٨٪
أقل من ١٠ موظفين.	١	٢٦	٥٤,٢٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يظهر من الجدول رقم (٤٦) تفاوت في توزيع الجمعيات وفقاً لمعيار عدد موظفي الجمعية، الذي يدلّ على حجم الجمعية وتعدّد أنشطتها، فهناك ٢٦ جمعية يوجد فيها أقل من ١٠ موظفين؛ ما يدلّ على محدودية خدماتها، وعادة يرتبط التوظيف كذلك بالمستفيدين من خدمات الجمعية، ومواردها، فمن المتوقَّع أنّ نقص الموارد المالية قد يشكّل عبئاً على التوظيف.

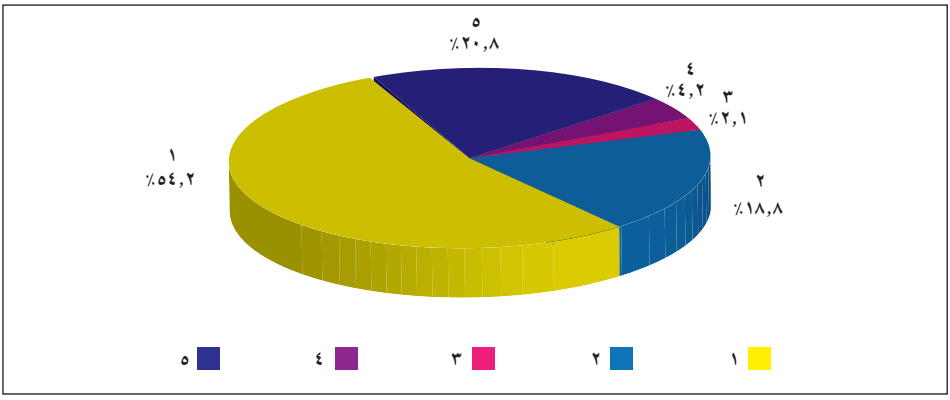

شكل رقم (٣٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

جدول رقم (٤٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٥	٣	٦,٤٪
تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل.	٤	٢٠	٤٢,٦٪
تعليم مناسب لطبيعة العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٣	١٩	٤٠,٤٪
خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٢	٥	١٠,٦٪
عدم وجود تعليم مناسب لطبيعة العمل + عدم وجود خبرة في مجال العمل + عدم توافر تدريب على طبيعة العمل.	١	٠	٠٪
المجموع*		٤٧	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يبين الجدول رقم (٤٧) وجود٢٠ جمعية يتوافر لموظفيها التعليم المناسب لطبيعة العمل المرافق للخبرة في مجال العمل، فنلاحظ متغيّر التعليم والخبرة متوافراً، يلي ذلك توافر التدريب والخبرة؛ إذ أفادت ١٩ جمعية بتوافر ذلك للموظفين، في حين أنّ ٣ جمعيات فقط هي التي أشارت إلى وجود التعليم، والخبرة، والتدريب الكافي لموظفيها.

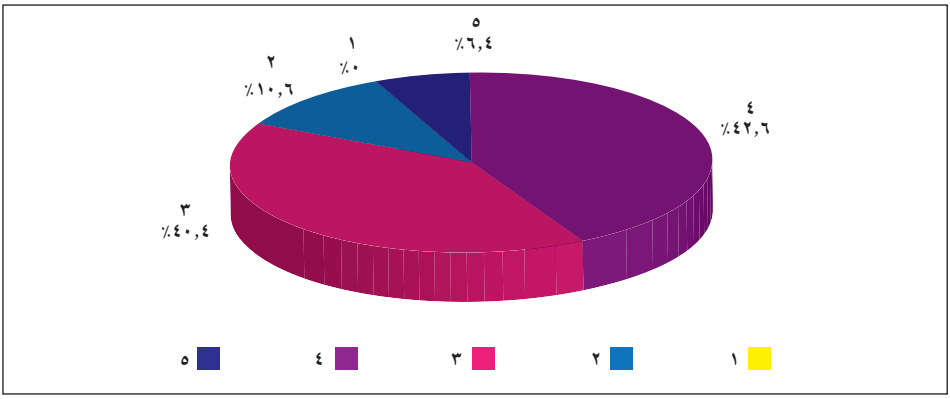

شكل رقم (٣٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

جدول رقم (٤٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ١٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر.	٥	٤	٨,٥٪
من ١٠,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ١٥,٠٠٠ مستفيد.	٤	٦	١٢,٨٪
من ٥,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ١٠,٠٠٠ مستفيد.	٣	٣	٦,٤٪
من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٥,٠٠٠ مستفيد.	٢	٢٠	٤٢,٦٪
أقل من ١,٠٠٠ مستفيد.	١	١٤	٢٩,٨٪
المجموع*		٤٧	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يوضح الجدول رقم (٤٨) عدد المستفيدين من خدمات الجمعية، ويظهر ما يقرب من٢٠ جمعية يبلغ عدد المستفيدين منها ١٠٠٠ إلى أقلّ من ٥٠٠٠ مستفيد، في حين توجد ١٤ جمعية عدد المستفيدين منها أقل من ١٠٠٠ مستفيد، وبصورة عامة، فإنّ الجمعيات التي تقدّم خدمات متنوعة، وتعمل في مدن كبيرة، يتوقّع أن يكون حجم المستفيدين من خدماتها كبيراً، على العكس من الجمعيات التي تعمل في محافظات صغيرة أو حتى في مراكز، إضافة إلى الجمعيات المتخصصة؛ إذ إنّها في الأغلب، ستخدم فئات محدودة.

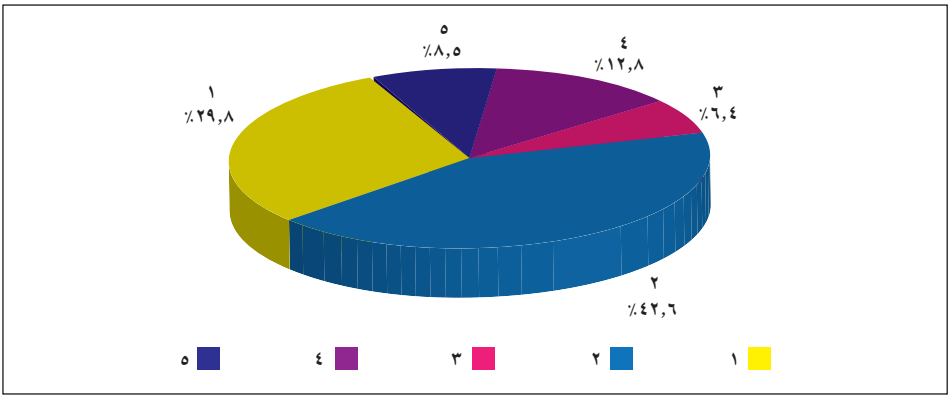

شكل رقم (٣٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

جدول رقم (٤٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
خمس فئات فأكثر (الجمعيات الخيرية المتخصصة في فئة واحدة، مثل: الأيتام، أو المعوقين، أو نوع من الإعاقة تُصنَّف هنا).	٥	٤٤	٪٩١,٧
أربع فئات (غير مخصصة).	٤	٣	٪٦,٢
ثلاث فئات (غير مخصصة).	٣	١	٪٢,١
فئتان (غير مخصصتين).	٢	٠	٪٠
فئة واحدة (غير مخصصة).	١	٠	٪٠
المجموع		٤٨	٪١٠٠

يبين الجدول رقم (٤٩) أنّ ٤٤ جمعية تخدم فئات متعدّدة، وهذا متوقَّع، إذ إنّ أغلب الجمعيات الخيرية تسعى إلى تقديم المساعدات المالية، ومن ثم، فإنها تقدّم خدماتها للمحتاجين باختلاف تصنيفاتهم، في حين نجد ٣ جمعيات ذكرت أنها تقدّم خدماتها لأربع فئات غير مخصّصة أيضاً، ومن ثم، نستطيع القول إنّ أغلب الجمعيات الخيرية مازالت غير متخصصة في خدمة فئة محددة.

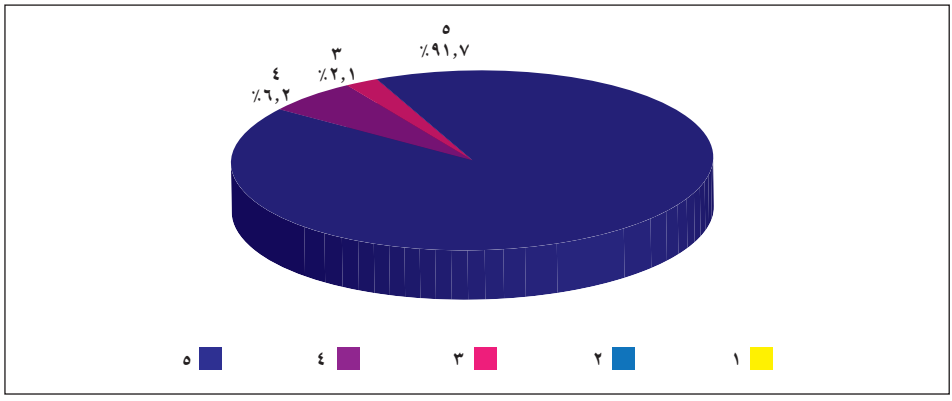

شكل رقم (٣٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

جدول رقم (٥٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أومؤقتة أو موسمية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
البرامج والأنشطة دائمة وثابتة.	٥	٧	١٤,٨٪
يغلب عليها الأنشطة والبرامج الدائمة والثابتة.	٤	٢٥	٥٣,١٪
نصف الأنشطة والبرامج موسمية ومؤقتة، ونصفها دائمة وثابتة.	٣	١٠	٢١,٣٪
يغلب عليها الأنشطة والبرامج الموسمية أو المؤقتة.	٢	٤	٨,٥٪
البرامج والأنشطة موسمية أو مؤقتة.	١	١	٢,١٪
المجموع*		٤٧	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يظهر من الجدول رقم (٥٠) أنّ ٢٥ جمعية أجابت بأنه يغلب على أنشطتها وبرامجها أن تكون دائمة وثابتة، ونلحظ نقص عدد الجمعيات التي أفادت بكون أنشطتها موسمية ومؤقتة، وعادة، فإنّ ثبات الأنشطة والبرامج يدلّ على وجود توجُّه إستراتيجيّ واضح للجمعية تسعى إلى تحقيقه، ووضوح في الرؤية والأهداف، في حين أنّ التخبط في البرامج والأنشطة يدلّ على غياب وضوح التوجُّه، وهو مؤشر يتنافى مع الشفافية التي يجب أن تتمتع بها أنشطة الجمعيات الخيرية.

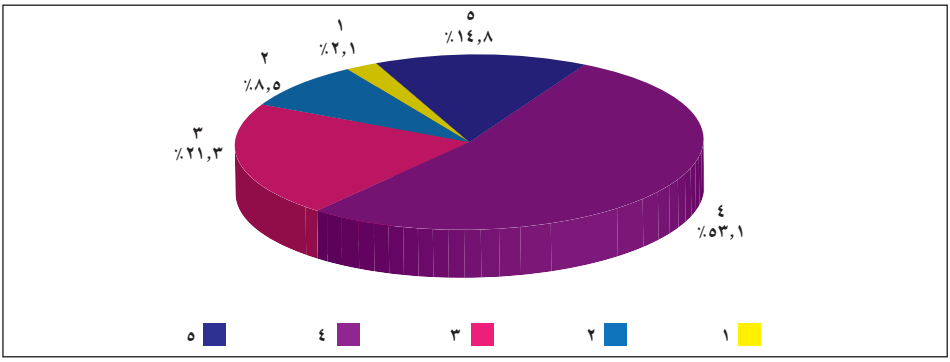

شكل رقم (٣٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

جدول رقم (٥١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا حُقِّقت الأهداف جميعها ١٠٠٪.	٥	٢٨	٥٨,٣٪
إذا كان ٧٥٪ فأكثر من الأهداف المُعلَنة وأقل من ١٠٠٪ قد حُقِّقت.	٤	١٥	٣١,٣٪
إذا كان قد حُقِّق ما بين ٥٠٪ وأقل من ٧٥٪ من الأهداف.	٣	٢	٤,٢٪
إذا كان قد حُقِّق ما بين ٢٥٪ وأقل من ٥٠٪ من الأهداف.	٢	٢	٤,٢٪
إذا كان قد حُقِّق أقل من ٢٥٪ من الأهداف.	١	١	٢,١٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٥١) أنّ ٢٨ جمعية أجابت بأنها استطاعت أن تحقّق أهدافها المُعلَنة جميعها، وقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها مؤشر جيد يعكس وضوح رؤية القائمين عليها للاحتياجات الفعلية التي أُسِّست من أجل إشباعها. وعادة، فإنّ استمرار الجمعية يساعدها على تحقيق أهدافها كلها التي تسعى إلى الوصول إليها، وأهداف الجمعية هي المرشد الذي يوجهها في اختيار برامجها وأنشطتها.

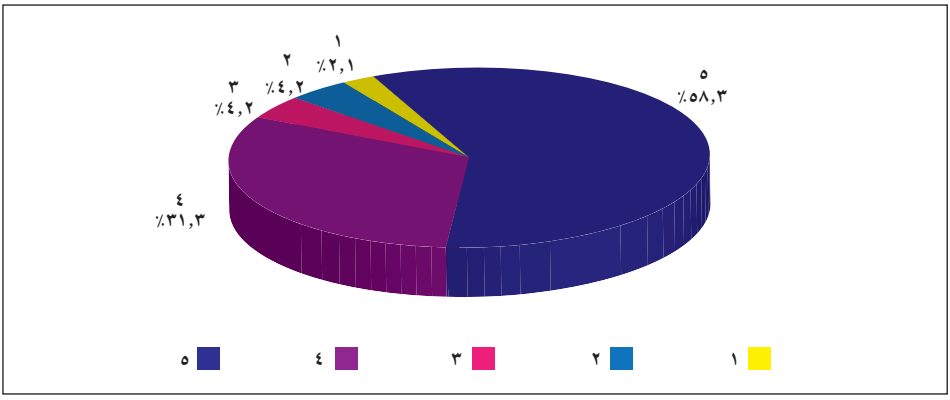

شكل رقم (٣٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٥٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كان الارتباط يمثل من ٨٠٪ فأكثر.	٥	٢٨	٥٩,٦٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪.	٤	١٥	٣١,٩٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.	٣	٢	٤,٢٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.	٢	٢	٤,٢٪
إذا كان الارتباط يمثل أقل من ٢٠٪.	١	٠	٠٪
المجموع		٤٧	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٥٢) درجات الجمعيات الخيرية على معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة، ونلحظ أنّ ٢٨ جمعية أفادت بأن الارتباط بين الأنشطة والبرامج يتجاوز ٨٠٪، وهذا مؤشر جيد يدلّ على أنّ الجمعيات تسعى إلى تحقيق أهدافها التي بناءً عليها صُرِّح لها بمزاولة نشاطها، إضافة إلى وجود اتّساق في توزيع درجات الجمعيات على معيار ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة؛ ما يدلّ على أنّ وضوح الأهداف يساعد كثيراً على توجيه أنشطة الجمعية.

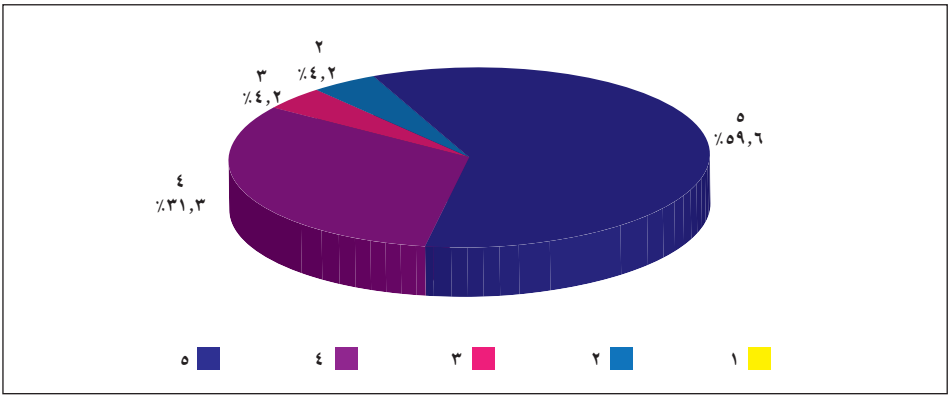

شكل رقم (٤٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٥٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٨٠٪ فأكثر من إجماليّ المصروفات.	٥	٢٧	٥٧,٤٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٤	١٣	٢٧,٧٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٣	٢	٤,٣٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٢	٤	٨,٥٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٢٠٪ وأقلّ من إجماليّ المصروفات.	١	١	٢,١٪
المجموع		٤٧	١٠٠٪

يظهر الجدول رقم (٥٣) أنّ ما يقرب من ٢٧ جمعية أجابت أنّ نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة يقرب من٨٠٪ من إجماليّ مصروفات الجمعية؛ ما يعني وجود وضوح وشفافية في أغلب الجمعيات الخيرية في تحديد المصروفات وسبلها؛ إذ إنه من المثاليّ أن يكون معظم مصروفات الجمعية متجهاً نحو تحقيق أهداف الجمعية، وألّا تحيد عنها؛ لأنّ خلاف ذلك يكون مدعاة للتشكيك في مصداقية الجمعية، وفي وضوح أهدافها وغاياتها.

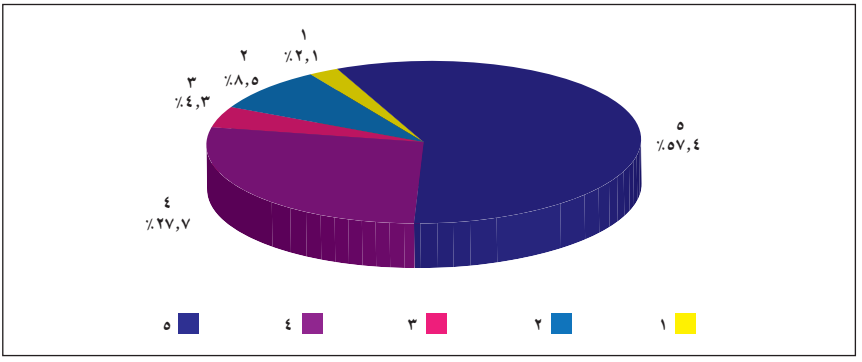

شكل رقم (٤١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٥٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا لم تكن هناك مصروفات إطلاقاً على الأنشطة والبرامج التي تحقق الأهداف غير المُعلَنة.	٥	٢١	٪٤٥,٧
إذا كانت أقلّ من ٥٪.	٤	١١	٪٢٣,٩
إذا كانت أكثر من ٥٪ وأقلّ من ١٠٪.	٣	٤	٪٨,٧
إذا كانت أكثر من ١٠٪ وأقلّ من ١٥٪.	٢	٧	٪١٥,٢
إذا كانت ١٥٪ أو أكثر.	١	٣	٪٦,٥
المجموع*		**٤٦**	٪١٠٠

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يظهر من الجدول رقم (٥٤) أنّ نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة منخفضة إلى حدّ ما، إذ أفاد ما يقرب من ٢١ جمعية، بأنها لا تنفق إطلاقاً على أيّ نشاط أو برنامج يحقّق هدفاً غير مُعلَن. في حين كان هناك جمعيات -وإن كانت أعدادها قليلة- أجابت بأنه قد توجد نفقات على برامج وأنشطة تحقّق أهدافاً غير مُعلَنة، وقد يعود ذلك إلى أنّ الجمعيات قد تتبنّى نشاطاً أو برنامجاً جديداً لا يتّسق مع أهداف الجمعية المُعلَنة، والواقع أنّ الجمعيات الخيرية من الصعب عليها التعديل في أهدافها التي حددتها عند التقدّم بطلب التأسيس، وعندما لا تكون تلك الأهداف مبنيّة على احتياج فعليّ، فقد يجد القائمون عليها أنّهم يتّجهون نحو تحقيق أهداف غير تلك التي اتفقوا على تنفيذها وتحقيقها، ويجب على الجمعيات الحذر من تنفيذ برامج لا تتّسق مع أهدافها؛ لأنّ هذا قد يسبّب خفض الشفافية المطلوب تحقيقها في سياسات الجمعيات الخيرية.

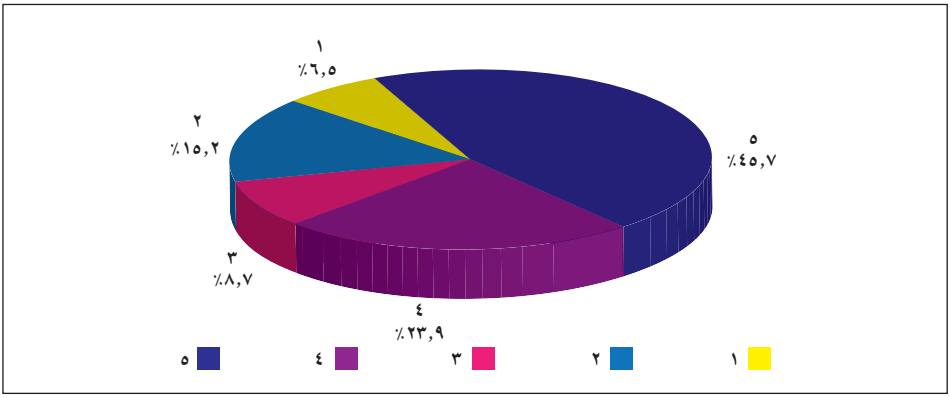

شكل رقم (٤٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

تحليل النتائج:

يظهر من نتائج الدراسة أنّ أعلى تصنيف حصلت عليه الجمعيات في منطقة مكة المكرمة، كان التصنيف ضمن الفئة (ب)؛ إذ صُنِّفت ضمن هذه الفئة، وإن تفاوتت الدرجات ضمن الفئة، إذ توجد جمعيات استطاعت الحصول على درجات متقدمة، وأخرى كانت في آخر درجات تصنيف الفئة (ب)، وقد بلغ مجموع الجمعيات المصنَّفة ضمن الفئة (ب) ٢٠ جمعية؛ لتمثّل نسبة ٤١,٦٪ من مجموع الجمعيات التي شملتها الدراسة، هذا، وقد صُنِّفت ٢٥ جمعية بنسبة تصل إلى ٥٢,١٪ ضمن الفئة (ج)، وقد تفاوتت الجمعيات في تصنيفها ضمن هذه الفئة كذلك. وبصورة عامة، نجد أنّ الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة تحتاج إلى مزيد من التطوير؛ حتى يتسنّى لها التصنيف ضمن الفئة (أ).

كما يظهر من نتائج الدراسة أنّ الجمعية التي حصلت على المركز الأول، وهي الجمعية الفيصلية النسوية في جدة، كانت جمعية نسائية، وعلى الرغم من أنه لا يوجد ضمن الجمعيات التي شملتها الدراسة سوى أربع جمعيات نسويّة، لكن استطاعت جمعيّتان منها الحصول على ترتيب ضمن العشر الأوائل. وإلى جانب الجمعية الفيصلية النسويّة في

جدة، يظهر أنّ جمعية اليقظة النسويّة قد احتلت المركز السادس؛ ما يعطي مؤشراً على نشاط الجمعيات النسائية وفاعليتها.

أظهرت نتائج الدراسة تفاوتاً منطقيّاً وسليماً بين الجمعيات الخيرية في درجاتها على المعايير المختلفة لتصنيف الجمعيات الخيرية؛ ما يدلّ على مصداقية التصنيف، وأنه يعكس الواقع الفعليّ للجمعيات الخيرية، إذ ميّز بين الجمعيات، وبعضها بعضاً.

أظهرت نتائج الدراسة نقصاً في تدريب العاملين في الجمعيات الخيرية؛ إذ أفادت ٣ جمعيات بتوافر التدريب، والخبرة، والتخصص المناسب للعاملين فيها، و٣ جمعيات أفادت بتوافر التعليم المناسب لطبيعة العمل والتدريب، وجمعيّتان أفادتا بتوافر الخبرة في العمل مع التدريب. وهذه الأعداد قليلة على الرغم من الحاجة الملحّة إلى توفير التدريب للعاملين في القطاعات الخيرية؛ لما لذلك من أهميّة في إثراء المعرفة وتطويرها.

كشفت نتائج الدراسة قصوراً واضحاً في الاستثمار في الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّ جمعيتين فقط من مجموع الجمعيات الخيرية التي كانت ضمن الدراسة، اتضح أنّ لديها استثماراً كبيراً وآمناً في مقابل ٢٩ جمعية لا يوجد فيها أيّ استثمار. كما اتضح أنّ جمعية واحدة استثماراتها ثابتة، وتغطّي مصروفات الجمعية كلها؛ ما يترك مساحة لاستثمارات جديدة، في مقابل ١٥ جمعية استثماراتها غير ثابتة وقليلة، و٢٨ جمعية لا يوجد فيها استثمار.

بيّنت نتائج الدراسة أنّ أغلب الجمعيات الخيرية تتجه نحو تحقيق أهدافها المُعلَنة، والصرف عليها، والتجاوز في ممارسة أنشطة غير مُعلَنة كان قليلاً؛ إذ إنّ ٣ جمعيات بنسبة ٦,٣٪ أفادت بأنها تنفق ما يقرب من ١٥٪ من مصروفاتها على أنشطة تحقّق أهدافاً غير مُعلَنة، وبصورة عامة، يتطلب ذلك الوقوف على تلك الجمعيات، والتأكد من أنشطتها ومحاسبتها، إذ يجب أن تلتزم بأهدافها المُعلَنة؛ ما لا يَدَع أيّ مجال لاستغلال العمل الخيريّ في ممارسة أنشطة أو أهداف غير تلك المُصرَّح بها.

الفصل الرابع:

عرض النتائج للمنطقة الشرقية وتفسيرها

جدول رقم (٥٥)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١	جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية.	٧٧	ب
٢	جمعية الطرف الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٧٤	ب
٣	جمعية أم الحمام الخيرية.	٧٤	ب
٤	جمعية البرّ الخيرية.	٧٣	ب
٥	جمعية البرّ في المنطقة الشرقية.	٧٢	ب
٦	الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية في الدمام.	٧٠	ب
٧	الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في المنطقة الشرقية.	٧٠	ب
٨	جمعية البرّ بالأحساء.	٦٩	ب
٩	جمعية البطالية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٨	ب
١٠	جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٨	ب
١١	جمعية العوامية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٦	ب
١٢	جمعية مدينة العيون الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٦	ب
١٣	جمعية فتاة الأحساء الخيرية.	٦٦	ب
١٤	جمعية الخفجي الخيرية النسائية.	٦٤	ب
١٥	جميعة الجشّ الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦١	ب
١٦	جمعية فتاة الخليج الخيرية النسائية في الخبر.	٦١	ب
١٧	جمعية المواساة الخيرية.	٦١	ب

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١٨	جمعية البرّ الخيرية في الخفجي.	٦٠	ج
١٩	جمعية الجارودية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٥٨	ج
٢٠	جمعية المنصورة الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٥٨	ج
٢١	جمعية الجفر الخيرية.	٥٧	ج
٢٢	الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٥٣	ج
٢٣	جمعية مضر الخيرية.	٥٢	ج
٢٤	جمعية البرّ الخيرية بمليجة.	٥١	ج
٢٥	جمعية العمران الخيرية.	٥٠	ج
٢٦	جمعية دارين الخيرية.	٤٨	ج
٢٧	جمعية الصفا الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٤٨	ج
٢٨	جمعية البرّ الخيرية في محافظة قرية العليا.	٤٨	ج
٢٩	جمعية الفضول الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٤١	ج

يوضح الجدول رقم (٥٥) ترتيب الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية. وأول ما يلفت الانتباه أنّه لم تستطع أيّ جمعية أن تُصَنَّف ضمن الفئة (أ)، وأنّ كل الجمعيات التي شملتها الدراسة كانت ضمن فئتي التصنيف (ب) و(ج).

وبنظرة تحليلية أخرى، أظهرت النتائج أنّ جمعية (سيهات للخدمات الاجتماعية) جاءت في المركز الأول بحصولها على ٧٧ درجة، يلي ذلك كلٌّ من جمعية الطرف الخيرية للخدمات الاجتماعية، وجمعية أمّ الحمام؛ إذ حققتا المركز الثاني بحصولهما على ٧٤ درجة.

تلتها في المركز الثالث جمعية البرّ الخيرية بحصولها على ٧٣ درجة، لتأتي في المركز الرابع جمعية البرّ في المنطقة الشرقية؛ بحصولها على ٧٢ درجة، أمّا المركز الخامس فحققته الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية في الدمام بحصولها على ٧٠ درجة. ولعلّ من أهمّ الملاحظات على نتائج المنطقة الشرقية هي القرب في الدرجات بين الجمعيات الخمس الأولى، والفرق قد لا يتجاوز درجة أو درجتين؛ ما يعني أنها في مستوى قريب من حيث الدرجات والأداء على معايير التصنيف.

جدول رقم (٥٦)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١	الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية في الدمام.	٧٠	ب
٢	جمعية فتاة الأحساء الخيرية.	٦٦	ب
٣	جمعية الخفجي الخيرية النسائية.	٦٤	ب
٤	جمعية فتاة الخليج الخيرية النسائية في الخبر.	٦١	ب
٥	الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٥٣	ج

أظهرت نتائج الدراسة وجود ٥ جمعيات نسائية من مجموع الجمعيات الخيرية التي شملتها الدراسة، وقد جاءت الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية في الدّمام في المركز الأول بحصولها على ٧٠ درجة، لتأتي بعد ذلك جمعية فتاة الأحساء الخيرية بحصولها على ٦٦ درجة، أمّا جمعية الخفجي الخيرية النسائية، فقد حصلت على المركز الثالث بحصولها على ٦٤ درجة.

جدول رقم (٥٧)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١	جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية.	٧٧	ب
٢	جمعية الطرف الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٧٤	ب
٣	جمعية أمّ الحمام الخيرية.	٧٤	ب
٤	جمعية البرّ الخيرية.	٧٣	ب
٥	جمعية البّر في المنطقة الشرقية.	٧٢	ب
٦	الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في المنطقة الشرقية.	٧٠	ب
٧	جمعية البّر في الاحساء.	٦٩	ب
٨	جمعية البطالية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٨	ج
٩	جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٨	ب
١٠	جمعية العوامية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٦	ب
١١	جمعية مدينة العيون الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦٦	ب
١٢	جميعة الجشّ الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٦١	ج

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١٣	جمعية المواساة الخيرية.	٦١	ب
١٤	جمعية البرّ الخيرية في الخفجي.	٦٠	ج
١٥	جمعية الجارودية الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٥٨	ج
١٦	جمعية المنصورة الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٥٨	ج
١٧	جمعية الجفر الخيرية.	٥٧	ج
١٨	جمعية مضر الخيرية.	٥٢	ج
١٩	جمعية البرّ الخيرية في مليجة.	٥١	ج
٢٠	جمعية العمران الخيرية.	٥٠	ج
٢١	جمعية دارين الخيرية.	٤٨	ج
٢٢	جمعية الصفا الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٤٨	ج
٢٣	جمعية البرّ الخيرية في محافظة قرية العليا.	٤٨	ج
٢٤	جمعية الفضول الخيرية للخدمات الاجتماعية.	٤١	ج

يوضح الجدول رقم (٥٧) ترتيب الجمعيات الرجالية، ويظهر أنّ جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية هي التي حققت المركز الأول بحصولها على ٧٧ درجة، تليها في ذلك كلٌّ من جمعية الطرف الخيرية للخدمات الاجتماعية، وجمعية أمّ الحمام؛ إذ حقّقتا المركز الثاني بحصولهما على ٧٤ درجة.

تلاها في المركز الثالث جمعية البِرّ الخيرية بحصولها على ٧٣ درجة، لتأتي في المركز الرابع جمعية البِرّ في المنطقة الشرقية بحصولها على ٧٢ درجة، أمّا المركز الخامس، فكان للجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في المنطقة الشرقية بحصولها على ٧٠ درجة.

جدول رقم (٥٨)

يوضح ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة	الفئة
١	الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في المنطقة الشرقية.	٧٠	ب

يوضح الجدول رقم (٥٨) أنّ جمعية واحدة فقط صُنِّفت كونها متخصصة، وقد يكون هناك جمعيات أخرى غيرها، ولكن لم تتجاوب مع الدراسة، وبصورة عامة، نلحظ ندرة

في الجمعيات المتخصصة، على الرّغم من أهميتها في خدمة فئات محددة قد تكون في حاجة إلى توفير الخدمات المتخصصة لها.

جدول رقم (٥٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات

الفئة	عدد الجمعيات	النسبة
الفئة (أ)	٠	٪٠
الفئة (ب)	١٧	٪٥٨,٦
الفئة (ج)	١٢	٪٤١,٤
الفئة (د)	٠	٪٠
غير مصنفة	٠	٪٠
المجموع	**٢٩**	٪١٠٠

تبيّن نتائج الجدول رقم (٥٩) أنّ الجمعيات جميعها التي شملتها الدراسة لتمثل جمعيات المنطقة الشرقية، كانت ضمن الفئة (ب)؛ إذ مثلت نسبة ٥٨,٦٪، أمّا التي صُنِّفت ضمن الفئة (ج)، فجاءت بنسبة ٤١,٤٪، ولم تُصنَّف أيّ جمعية خارج هاتين الفئتين.

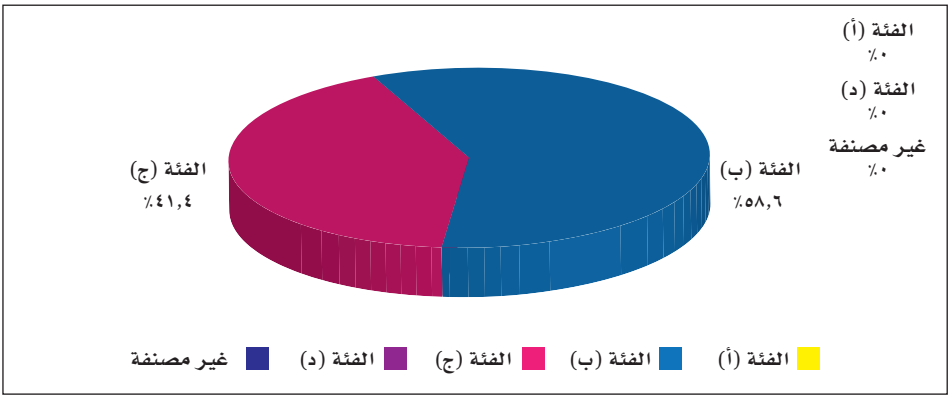

شكل رقم (٤٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب الفئات

جدول رقم (٦٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال وأكثر.	٥	٦	٢١,٤٪
من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	٤	١	٣,٦٪
من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	٣	٣	١٠,٧٪
من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	٢	١٣	٤٦,٤٪
أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	١	٥	١٧,٩٪
المجموع*		٢٨	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى مجموع الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يوضح الجدول رقم (٦٠) توزيع الجمعيات الخيرية على معيار رأس مال الجمعية، ويظهر تفاوت في توزيع الجمعيات، ولكن ١٣ جمعية أجابت أنّ رأس مالها من ١,٠٠٠,٠٠٠ إلى أقلّ من ٥,٠٠٠,٠٠٠، ونلحظ أنّ حجم رأس مال الجمعيات ينخفض كلما زاد المبلغ، ومن المعلوم أنّ وجود رأس مال عالٍ للجمعية، يدلّ على قوتها المالية؛ وهذا يعطي مؤشراً على نموّ الجمعية، وتنوّع أنشطتها وبرامجها، واستمرارها، وارتفاع نسبة المستفيدين منها.

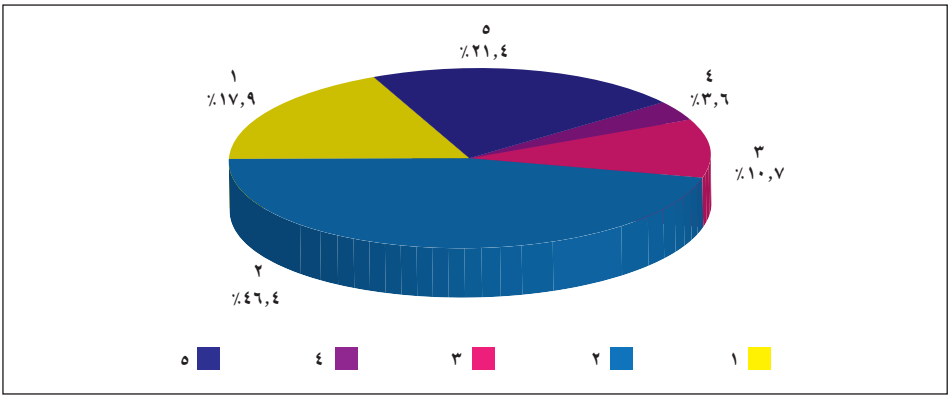

شكل رقم (٤٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأس مال الجمعية

جدول رقم (٦١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة ٦٠٪ فأكثر.	٥	٧	٢٥٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.	٤	٢	٧,١٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.	٣	٥	١٧,٨٪
تزيد على رأس مال الجمعية بنسبة أقل من ٢٠٪.	٢	٤	١٤,٣٪
لا تزيد على رأس مال الجمعية.	١	١٠	٣٥,٨٪
المجموع*		٢٨	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى مجموع الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يظهر من الجدول رقم (٦١) أنّ هناك جمعيات تملك أصولاً تزيد على رأس مال الجمعية، في حين يوجد تفاوت في حجم تلك الأصول ونسبتها بين الجمعيات، ونلحظ أنّ ٧ جمعيات تزيد أصولها على رأس مال الجمعية بنسبة ٦٠٪ فأكثر، في حين أنّ ١٠ جمعيات لا تزيد أصولها على رأس مال الجمعية، ولا جرم أنه كلما زادت أصول الجمعية فهو مؤشر على قوة الجمعية ماليّاً، وعلى قدرتها على الاستمرار في تقديم أنشطتها.

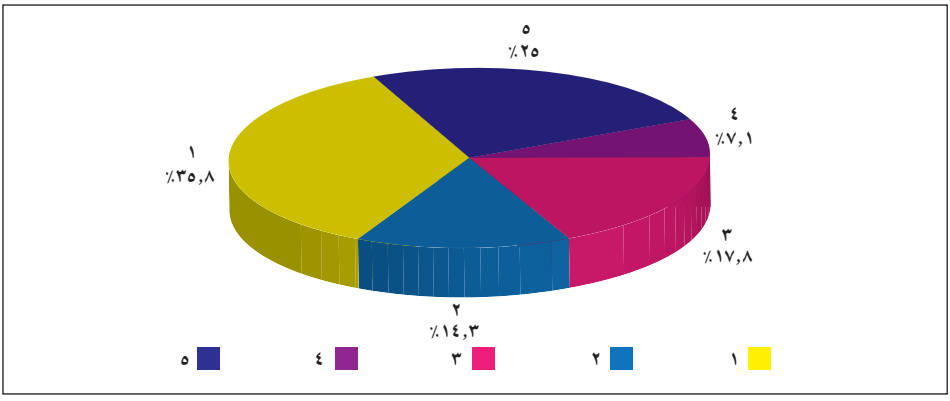

شكل رقم (٤٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

جدول رقم (٦٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية*

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
توافر الشروط الخمسة كلها.	٥	٣	١٠,٧٪
توافر أربعة شروط.	٤	٦	٢١,٤٪
توافر ثلاثة شروط.	٣	١٢	٤٢,٨٪
توافر شرطين.	٢	٧	٢٥٪
توافر شرط واحد فقط.	١	١	٣,٦٪
المجموع**		٢٨	١٠٠٪

* (متنوعة، وحكومية، وثابتة، ومن أصول واستثمارات تملكها الجمعية، ومخصصات لها).

** يشير المجموع إلى مجموع الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يبين الجدول رقم (٦٢) تنوعاً في مصادر تمويل الجمعيات الخيرية، فقد تفاوتت الجمعيات في إجابتها عن هذا المعيار، ولكن ١٢ جمعية اتفقت على أنه يتوافر لها ثلاثة شروط، وكلما زادت مصادر تمويل الجمعيات وتنوّعت كان أفضل، ودلّ على أنّ الجمعية بإمكانها توفير مصادر دخل ثابتة بما يحقق لها الاستمرار، في حين أنّ قلة المصادر، أو الاعتماد على مصدر واحد قد يكون سبباً لحدوث أزمات مالية تعرقل مسيرة الجمعية، لو توقَّف هذا المصدر عن تقديم التمويل.

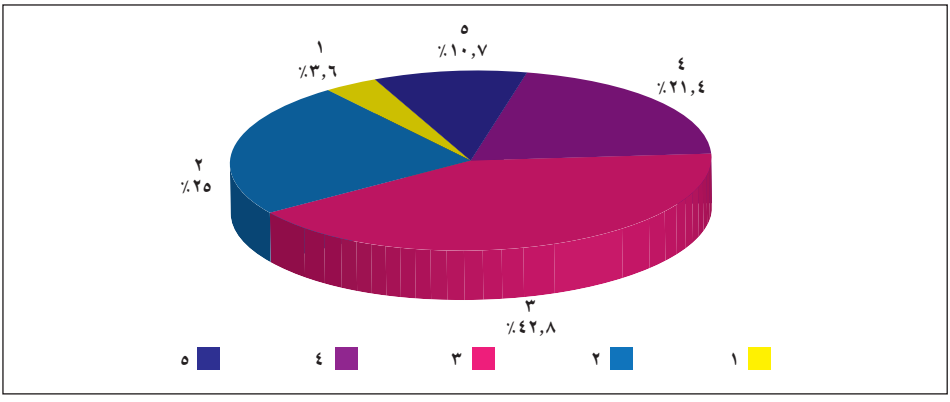

شكل رقم (٤٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية

جدول رقم (٦٣)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع*

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
توافر الشروط الخمسة كلها.	٥	٠	٠٪
توافر أربعة شروط.	٤	١	٣,٦٪
توافر ثلاثة شروط.	٣	١٣	٤٦,٤٪
توافر شرطين.	٢	٨	٢٨,٦٪
توافر شرط واحد فقط.	١	٦	٢١,٤٪
المجموع*		٢٨	١٠٠٪

*(أن تكون مصادر ثابتة، وأن تكون مصادر معروفة (غير مجهولة)، وأن تكون مخصصة من وقف ثابت، وأن تكون من مصادر مؤسسية لا أفراداً، وأن تكون من مصادر داخل المملكة).

*يشير المجموع إلى مجموع الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يوضح الجدول رقم (٦٣) درجات الجمعيات الخيرية على معيار مصادر التبرع، وتُعدّ مصادر التبرع أحد أهم المصادر التمويلية للجمعيات الخيرية، التي يجب أن تكون متوافرة لضمان استمرار نشاط الجمعية، ونجد تفاوتاً في توزيع الجمعيات الخيرية على هذا المعيار، ولكنّ ١٣ جمعية أجابت أنه يتوافر لها ثلاثة شروط من شروط مصادر التبرع، في حين لم تجب أيّ جمعية عن توافر الشروط الخمسة، وهذا متوقَّع؛ لأنه قد يصعب الحصول على مصادر التبرعات كلها في آن واحد.

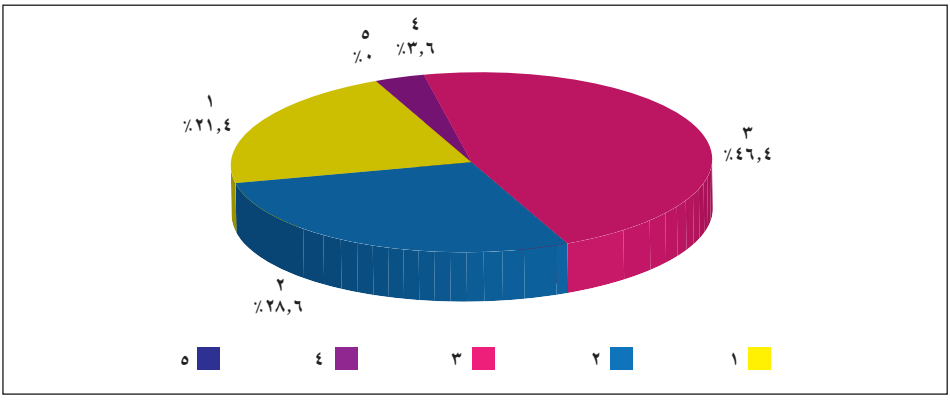

شكل رقم (٤٧)

حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع

جدول رقم (٦٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
استثمار كبير وآمن.	٥	٦	٢٠,٧٪
استثمار صغير وآمن.	٤	٧	٢٤,١٪
استثمار كبير وغير آمن.	٣	٥	١٧,٢٪
استثمار صغير وغير آمن.	٢	٥	١٧,٢٪
لا يوجد استثمار.	١	٦	٢٠,٧٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٦٤) تفاوتاً بين الجمعيات الخيرية في درجاتها وفقاً لمعيار حجم استثمار الجمعية؛ إذ يظهر أنّ ٦ جمعيات وصفت استثمارها بكونه كبيراً وآمناً، في حين أنّ ٧ جمعيات بيّنت أنّ استثمارها صغير وآمن. ويوجد ٦ جمعيات يبدو أنها لا يوجد لديها استثمار، وحجم الاستثمارات هو أيضاً من المعايير التي تعكس القوة المالية للجمعية، وتُعدّ مصدراً لضمان تطوّرها، واستمرار خدماتها.

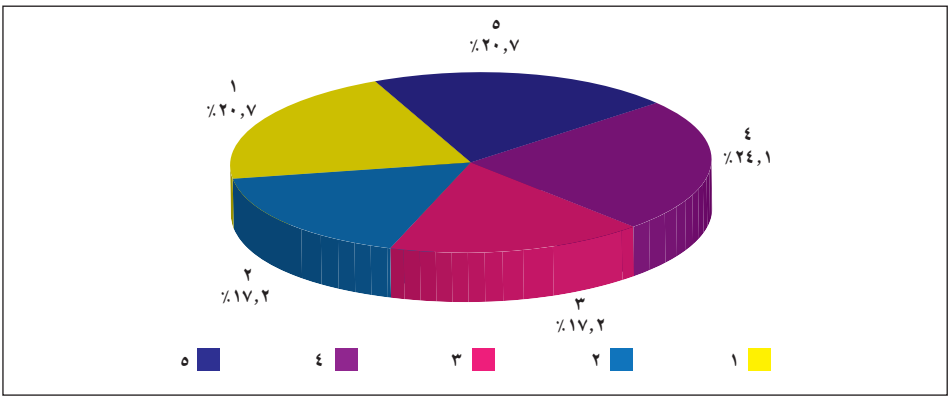

شكل رقم (٤٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

جدول رقم (٦٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها وتزيد؛ ما يترك مساحة لها لاستثمار جديد.	٥	٠	٠٪
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها ولا تزيد.	٤	٠	٠٪
غير ثابتة وتغطي معظم مصروفات الجمعية.	٣	٥	١٧,٨٪
غير ثابتة وقليلة.	٢	١٦	٥٧,١٪
لا يوجد.	١	٧	٢٥٪
المجموع*		٢٨	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يبين الجدول رقم (٦٥) توزيع الجمعيات على معيار عائدات الاستثمار، ويظهر أنّ ١٦ جمعية وُصِفت عائداتها بكونها غير ثابتة وقليلة، في حين أنّ ٧ جمعيات لا يوجد لديها عوائد استثمارية، والملاحظ أنه ليس هناك أي جمعية أجابت أن الاستثمارات لديها كافية؛ ما يدلّ على أنّ الجمعيات الخيرية تحتاج إلى تنويع مصادر تمويلها، وتنويع مصادر تبرعاتها؛ حتى تضمن الوفرة المالية التي تسمح لها بتقديم خدماتها المختلفة.

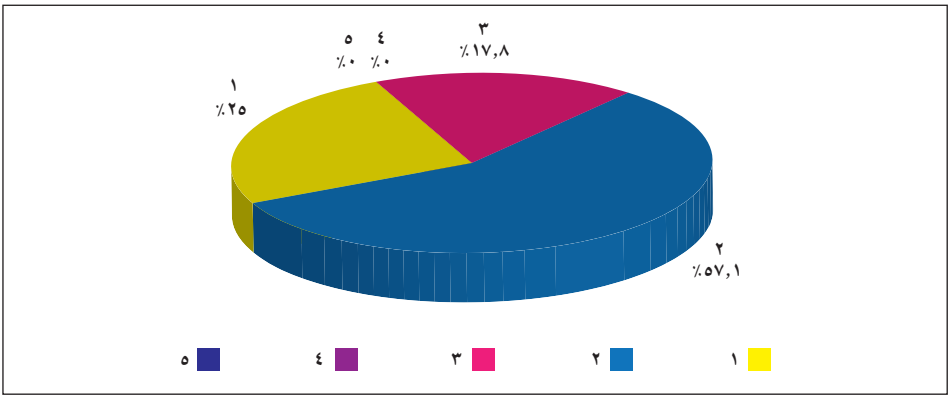

شكل رقم (٤٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

جدول رقم (٦٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت ٢٠٪ أو أقل.	٥	٩	٤٥٪
إذا كانت من ٢١٪ إلى ٤٠٪.	٤	٠	٠٪
إذا كانت من ٤١٪ إلى ٦٠٪.	٣	٢	١٠٪
إذا كانت من ٦١٪ إلى ٨٠٪.	٢	٤	٢٠٪
إذا كانت من ٨١٪ إلى ١٠٠٪.	١	٥	٢٥٪
المجموع*		٢٠	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يوضح الجدول رقم (٦٦) توزيع درجات الجمعيات على معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار، وحقّاً، فإنّ مَن أجاب من الجمعيات هي تلك التي أفادت بأن لديها عائدات استثمارية، فنجد أنّ ٩ جمعيات أفادت بأن عائدات الاستثمارات لا تغطي إلا ما هو أقلّ من ٢٠٪ من المصروفات، في حين أنّ ٥ جمعيات أفادت بأن عائداتها تغطّي ما يقرب من ٨١٪ إلى ١٠٠٪ من مصروفات الجمعية، والواقع أنّ اعتماد الجمعية في مصروفاتها على عائداتها الاستثمارية مؤشر يعكس النموّ الاقتصادي الإيجابيّ للجمعية.

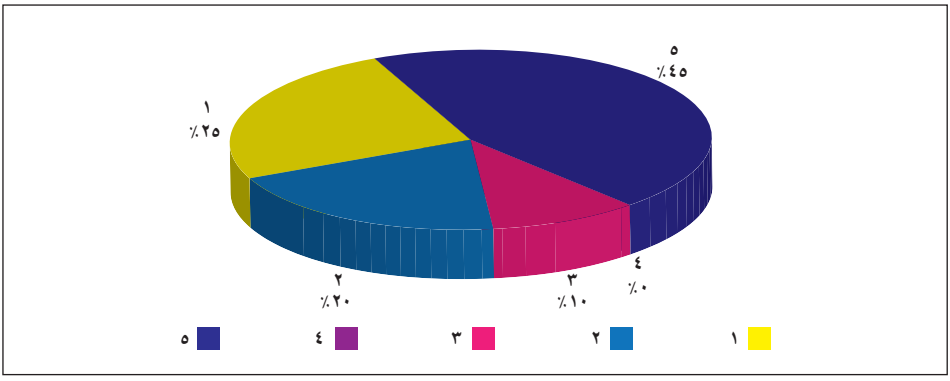

شكل رقم (٥٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات إلى عائدات الاستثمار

جدول رقم (٦٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا لم تكن من رأس مال الجمعية.	٥	٢	٦,٩٪
إذا كانت تشكل أقل من ٢٠٪ من رأس مال الجمعية.	٤	٥	١٧,٢٪
إذا كانت بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأس مال الجمعية.	٣	٢	٦,٩٪
إذا كانت بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأس مال الجمعية.	٢	٧	٢٤,١٪
إذا كانت بين ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية.	١	١٣	٤٤,٨٪
المجموع		**٢٩**	**١٠٠٪**

يبين الجدول رقم (٦٧) توزيع درجات الجمعيات على معيار مصروفات الجمعية، ويظهر أنّ ١٣ جمعية أجابت أنّ مصروفاتها تمثل ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية، ونلحظ أنّ جمعيتين فقط هما اللتان أفادتا بأن مصروفاتهما لا تعتمدان على رأس مال الجمعية؛ ما يدلّ على أنه يتوافر لها مصادر تمويل أخرى كافية، وقدرة الجمعية على تنويع مصادر تمويل مصروفاتها، يعطي مؤشراً إيجابيّاً على قوتها.

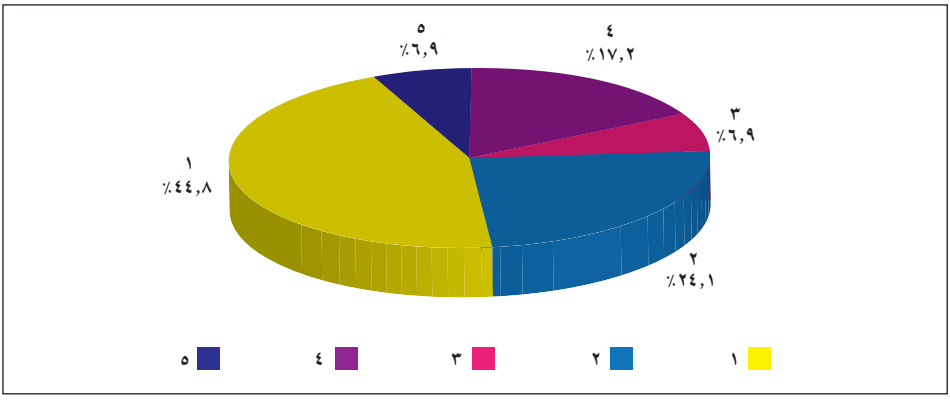

شكل رقم (٥١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

جدول رقم (٦٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت أقلّ من ٢٠٪.	٥	١٣	٤٤,٨٪
إذا كانت من ٢٠٪ إلى أقلّ من ٤٠٪.	٤	٩	٣١٪
إذا كانت من ٤٠٪ إلى أقلّ من ٦٠٪.	٣	٥	١٧,٢٪
إذا كانت من ٦٠٪ إلى أقلّ من ٨٠٪.	٢	١	٣,٤٪
إذا كانت من ٨٠٪ فأكثر.	١	١	٣,٤٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٦٨) توزيع درجات الجمعيات الخيرية على معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية، ويظهر أنّ أغلب الجمعيات مصروفاتها لا تتجاوز ٤٠٪ على الرواتب والأمور الإدارية، وهذا مؤشر إيجابيّ يعني أنّ الجمعية توجه مصروفاتها نحو تقديم خدمات للمستفيدين من خدماتها، أكثر من توجيهها نحو الإنفاق، والصرف على الشؤون الإدارية.

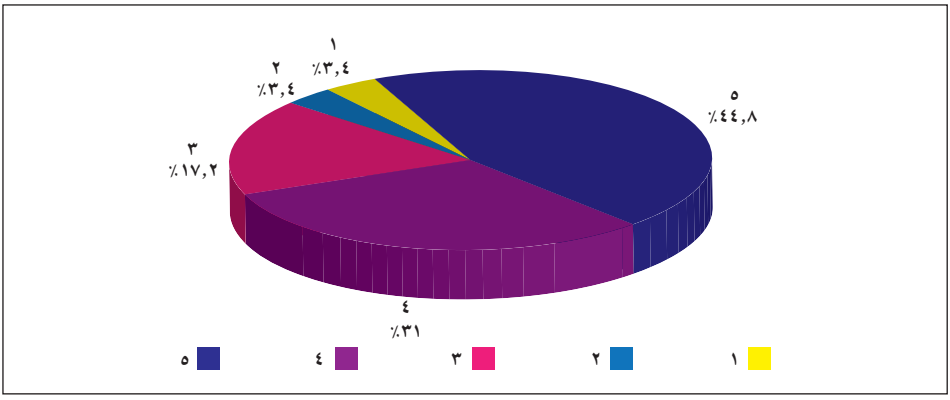

شكل رقم (٥٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

جدول رقم (٦٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٢٠ سنة فأكثر.	٥	٢٤	٨٢,٨٪
من ١٥ سنة إلى أقلّ من ٢٠ سنة.	٤	٢	٦,٩٪
من ١٠ سنوات إلى أقلّ من ١٥ سنة.	٣	١	٣,٤٪
من ٥ سنوات إلى أقلّ من ١٠ سنوات.	٢	٠	٠٪
أقلّ من ٥ سنوات.	١	٢	٦,٩٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٦٩) توزيع الجمعيات على معيار عمر الجمعية، ونلحظ أنه كان يوجد نموّ في أعداد الجمعيات الخيرية منذ أكثر من ٢٠ سنة، في حين تراجع استحداث الجمعيات بعد ذلك؛ ما يعني أنه كان هناك اتجاه في المنطقة الشرقية نحو تأسيس الجمعيات الخيرية في السابق، ولكن هذا الاهتمام تراجع حديثاً، كما قد توجد جمعيات حديثة التأسيس، ولكن لم تدخل ضمن هذه الدراسة.

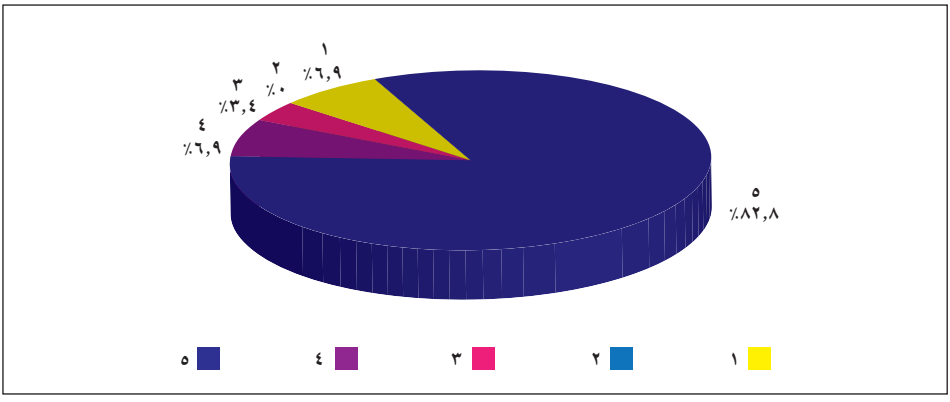

شكل رقم (٥٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

جدول رقم (٧٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
أربعة فروع فأكثر.	٥	٣	١٠,٣٪
ثلاثة فروع.	٤	١	٣,٤٪
فرعان.	٣	٠	٠٪
فرع واحد.	٢	٣	١٠,٣٪
ليس لها فروع.	١	٢٢	٧٥,٩٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يبيّن الجدول رقم (٧٠) توزيع الجمعيات وفقاً لمعيار عدد فروع الجمعية؛ إذ يظهر أنّ أغلب الجمعيات ليس لديها فروع، وقد أفادت بذلك ٢٢ جمعية، في حين أنّ ٣ جمعيات لديها فرع واحد، و٣ جمعيات لديها أربعة فروع فأكثر، وقد يعود ذلك إلى كون أغلب الجمعيات تمثل الجمعيات الخيرية الموجودة في المحافظات.

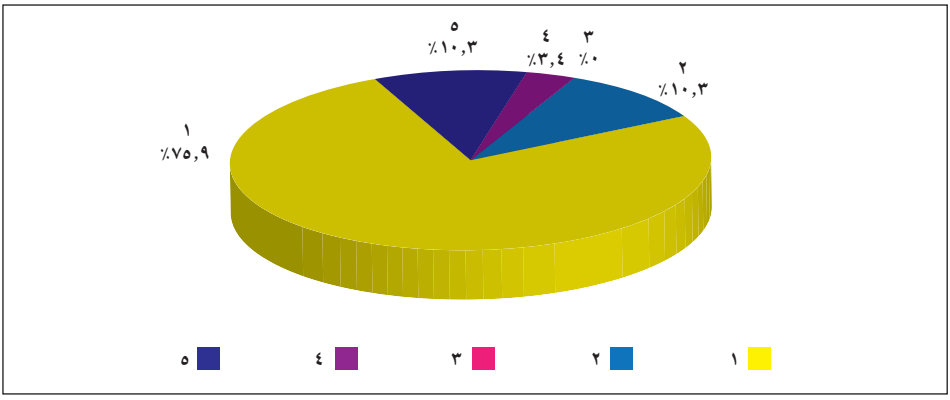

شكل رقم (٥٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

جدول رقم (٧١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ٤٠ موظفاً فأكثر.	٥	١٦	٥٥,٢٪
من ٣٠ موظفاً إلى أقلّ من ٤٠ موظفاً.	٤	٠	٠٪
من ٢٠ موظفاً إلى أقلّ من ٣٠ موظفاً.	٣	٤	١٣,٨٪
من ١٠ موظفين إلى أقلّ من ٢٠ موظفاً.	٢	٥	١٧,٨٪
أقلّ من ١٠ موظفين.	١	٤	١٣,٨٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يُظهِر الجدول رقم (٧١) توزيع درجات الجمعيات الخيرية العاملة في المنطقة الشرقية على معيار عدد الموظفين في الجمعية، إذ يتضح أنّ ١٦ جمعية يتجاوز عدد موظفيها ٤٠ موظفاً، في حين يوجد تفاوت في أعداد الموظفين في الفئات الأخرى، فنجد مثلاً، أنّ ٤ جمعيات يقلّ عدد موظفيها عن عشرة موظفين.

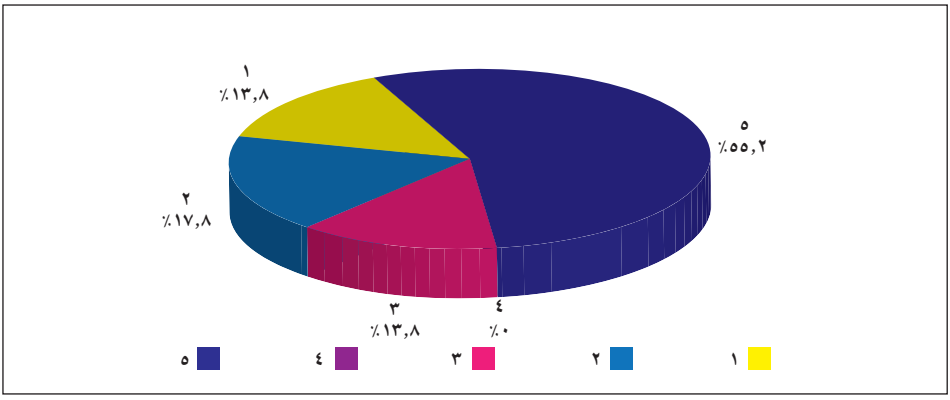

شكل رقم (٥٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

جدول رقم (٧٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٥	٢	٦,٩٪
تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل.	٤	٨	٢٧,٦٪
تعليم مناسب لطبيعة العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٣	١٧	٥٨,٦٪
خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.	٢	٢	٦,٩٪
عدم وجود تعليم مناسب لطبيعة العمل + عدم وجود خبرة في مجال العمل + عدم توافر تدريب على طبيعة العمل.	١	٠	٠٪
المجموع		**٢٩**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول رقم (٧٢) توزيع الجمعيات الخيرية وفقاً لمعيار تأهيل الموظفين، الذي يعكس مدى قدرة الموظفين على أداء وظائفهم وفقاً لإعدادهم وتأهيلهم؛ إذ يظهر أنّ ١٧ جمعية يتوافر للعاملين فيها التعليم المناسب، إضافةً إلى التدريب، في حين أنّ جمعيتين فقط هما اللتان أفادتا بتوافر عناصر تأهيل متكاملة للموظفين فيها، التي تشمل التعليم والخبرة والتدريب. وعادة، فإنّ العمل في المجالات الخيرية يتطلب إعداداً مناسباً، وتأهيلاً يساعد على تقديم خدمات فاعلة في المجال الخيريّ.

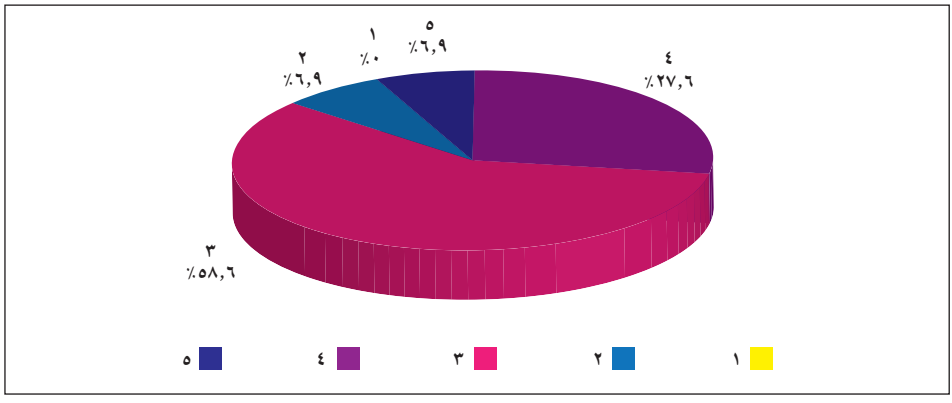

شكل رقم (٥٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

جدول رقم (٧٣)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
من ١٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر.	٥	٤	١٣,٨٪
من ١٠,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ١٥,٠٠٠ مستفيد.	٤	٠	٠٪
من ٥,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ١٠,٠٠٠ مستفيد.	٣	١٣	٤٤,٨٪
من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٥,٠٠٠ مستفيد.	٢	١	٣,٤٪
أقل من ١,٠٠٠ مستفيد.	١	١١	٣٧,٩٪
المجموع*		**٢٩**	١٠٠٪

* يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يبين الجدول رقم (٧٣) توزيع الجمعيات الخيرية وفقاً لمعيار عدد المستفيدين من الجمعية؛ إذ يتضح أنّ ٤ جمعيات فقط يتجاوز عدد المستفيدين منها ١٥,٠٠٠ مستفيد، في حين أنّ ١١ جمعية يبلغ عدد المستفيدين منها أقلّ من ١,٠٠٠، ويظهر أنّ قلة عدد المستفيدين تعود إلى كون أغلب الجمعيات تعمل في محافظات صغيرة؛ ومن ثم، فإنّ عدد السكان فيها قليل؛ لذا، يوجد قلة في أعداد المستفيدين من الخدمات فيها.

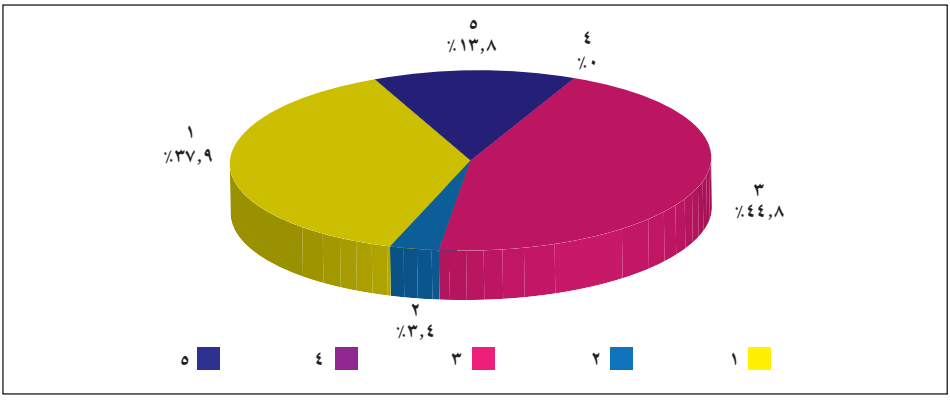

شكل رقم (٥٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

جدول رقم (٧٤)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
خمس فئات فأكثر (الجمعيات الخيرية المتخصصة في فئة واحدة، مثل: الأيتام، أو المعوقين، أو نوع من الإعاقة تُصنف هنا).	٥	٢٨	٪٩٦,٦
أربع فئات (غير مخصصة).	٤	١	٪٣,٤
ثلاث فئات (غير مخصصة).	٣	٠	٪٠
فئتان (غير مخصصتين).	٢	٠	٪٠
فئة واحدة (غير مخصصة).	١	٠	٪٠
المجموع		**٢٩**	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٧٤) توزيع الجمعيات وفقاً لمعيار الفئات المخدومة؛ إذ يظهر أنّ ٢٨ جمعية أفادت بأنها تخدم إمّا خمس فئات، أو أنها تخدم فئات مخصصة. والواقع أنّ الجمعيات الخيرية، في الأغلب، تكون موجهة نحو خدمة المحتاجين على اختلاف فئاتهم. وفي الوقت الحاضر بدأت تنمو الجمعيات الخاصة بخدمة فئة متخصصة، ويبدو ذلك من خلال إجابات الجمعيات الخيرية عن هذا المعيار.

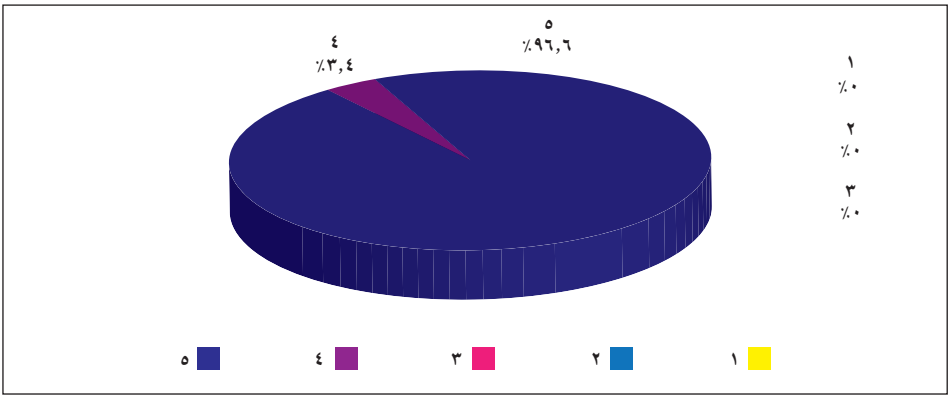

شكل رقم (٥٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

جدول رقم (٧٥)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
البرامج والأنشطة دائمة وثابتة.	٥	١	٣,٦٪
يغلب عليها الأنشطة والبرامج الدائمة والثابتة.	٤	١٦	٥٧,١٪
نصف الأنشطة والبرامج موسمية ومؤقتة، ونصفها دائمة وثابتة.	٣	١٠	٣٥,٧٪
يغلب عليها الأنشطة والبرامج الموسمية أو المؤقتة.	٢	٠	٠٪
البرامج والأنشطة موسمية أو مؤقتة.	١	١	٣,٦٪
المجموع*		٢٨	١٠٠٪

*يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يبين الجدول رقم (٧٥) أوزان الجمعيات وفقاً لمعيار نوع الأنشطة والبرامج، إذ أفادت ١٦ جمعية بأن لديها برامج يغلب عليها صفة الديمومة والثبات، والواقع، فإنه يُفضَّل أن تتجه الجمعيات نحو البرامج الدائمة والثابتة؛ إذ إنها دليل على وضوح الرؤية والأهداف للقائمين على الجمعية، وأحرى بتحقيق أهدافها، مع مراعاة التجديد والتنويع والتطوير، ولكن بصورة لا تخلّ بفلسفة الجمعية وأهدافها.

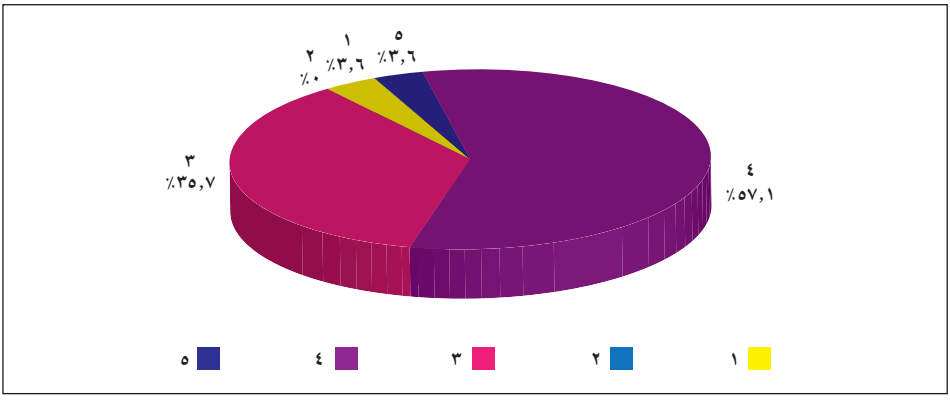

شكل رقم (٥٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج/دائمة أو مؤقتة أو موسمية

جدول رقم (٧٦)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا حُقِّقت الأهداف جميعها ١٠٠٪.	٥	٥	٪١٧,٩
إذا كان ٧٥٪ فأكثر من الأهداف المعلنة وأقل من ١٠٠٪ قد حُقِّقت.	٤	٢٠	٪٧١,٤
إذا كان قد حُقِّق ما بين ٥٠٪ وأقل من ٧٥٪ من الأهداف.	٣	٠	٪٠
إذا كان قد حُقِّق ما بين ٢٥٪ وأقل من ٥٠٪ من الأهداف.	٢	٣	٪١٠,٧
إذا كان قد حُقِّق أقل من ٢٥٪ من الأهداف.	١	٠	٪٠
المجموع		٢٨	٪١٠٠

يظهر من الجدول رقم (٧٦) أنّ ٢٠ جمعية حقّقت ما بين ٧٥٪ إلى أقل من ١٠٠٪ من أهداف الجمعية. والواقع أنّ الجمعيات التي أمضت وقتاً طويلاً في تقديم الخدمات، يُتوقَّع منها شمول أهداف الجمعية وتقديمها كلها، في حين يتوقَّع تناقص ذلك مع الجمعيات الحديثة؛ لأنّ تحقيق أهداف الجمعية كلها يحتاج إلى سياسات للتنفيذ قد تتطلب عدة سنوات، وتحتاج إلى توافر المصادر المادية والبشرية التي تساعد على تنفيذها في الواقع.

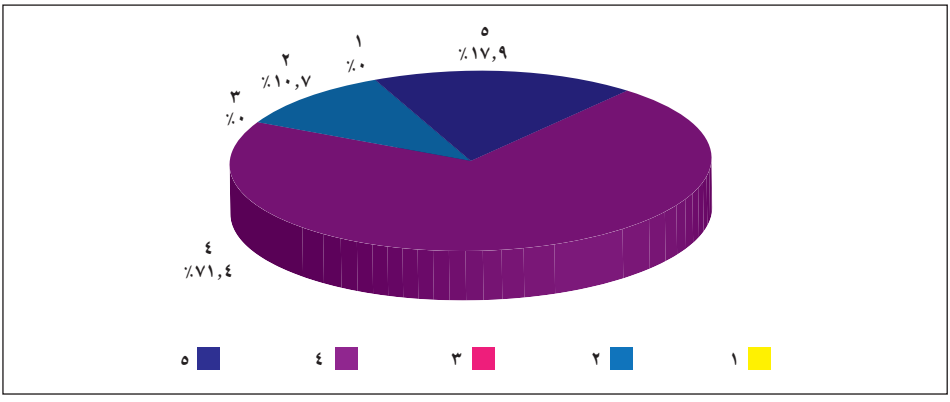

شكل رقم (٦٠)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٧٧)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كان الارتباط يمثل من ٨٠٪ فأكثر.	٥	١٢	٤٢,٩٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٦٠٪ وأقلّ من ٨٠٪.	٤	١٤	٥٠٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٤٠٪ وأقلّ من ٦٠٪.	٣	٢	٧,١٪
إذا كان الارتباط يمثل من ٢٠٪ وأقلّ من ٤٠٪.	٢	٠	٠٪
إذا كان الارتباط يمثل أقلّ من ٢٠٪.	١	٠	٠٪
المجموع		٢٨	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٧٧) ارتباطاً بين أنشطة الجمعيات الخيرية وأهدافها، فنلحظ من خلال النتائج أنّ ١٢ جمعية أفادت بأن الارتباط يمثل ٨٠٪ فأكثر بين أنشطة الجمعية وأهدافها، و١٤ جمعية أفادت بأن الارتباط ما بين أنشطة الجمعية وبرامجها وأهدافها يمثل ما بين ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪، ومن ثم، نستطيع التأكيد على وجود ارتباط بين الأنشطة، والبرامج، والأهداف المُعلَنة للجمعيات الخيرية.

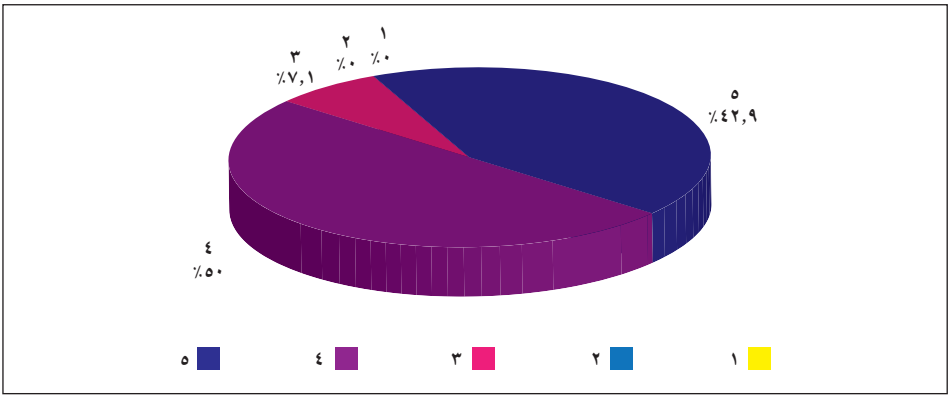

شكل رقم (٦١)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٧٨)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٨٠٪ فأكثر من إجماليّ المصروفات.	٥	١٣	٤٤,٨٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٦٠٪، وأقل من ٨٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٤	١٢	٤١,٤٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٤٠٪، وأقل من ٦٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٣	١	٣,٤٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة أكثر من ٢٠٪، وأقل من ٤٠٪ من إجماليّ المصروفات.	٢	٢	٦,٩٪
إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة من ٢٠٪، وأقلّ من إجماليّ المصروفات.	١	١	٣,٤٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٧٨) نسبة الارتباط بين المصروفات والأهداف المُعلَنة؛ إذ يظهر ارتباط بين المصروفات والأهداف المعلَنة، فقد أكدت ١٣ جمعية أنّ نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة تصل إلى ٨٠٪ فأكثر من إجماليّ المصروفات، وقد أجابت ١٢ جمعية أيضاً أنّ نسبة الارتباط بين مصروفاتها وأهدافها المُعلَنة تصل إلى ما بين ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجماليّ مصروفات الجمعية، وهذا يدلّ على أنّ أغلب الجمعيات تتجه نحو الصرف على أهدافها، وهو مؤشر إيجابيّ يدلّ على نجاح الجمعية.

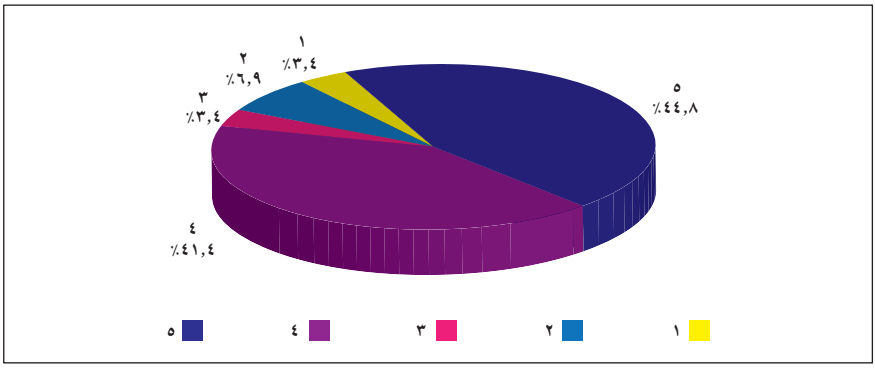

شكل رقم (٦٢)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف المُعلَنة

جدول رقم (٧٩)

يوضح توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة

فئات المعيار	الوزن	عدد الجمعيات	النسبة
إذا لم تكن هناك مصروفات إطلاقاً على الأنشطة والبرامج التي تحقق الأهداف غير المُعلَنة.	٥	١٥	٥١,٧٪
إذا كانت أقلّ من ٥٪.	٤	٤	١٣,٨٪
إذا كانت أكثر من ٥٪، وأقلّ من ١٠٪.	٣	٣	١٠,٣٪
إذا كانت أكثر من ١٠٪، وأقلّ من ١٥٪.	٢	٤	١٣,٨٪
إذا كانت ١٥٪، أو أكثر.	١	٣	١٠,٣٪
المجموع		**٢٩**	١٠٠٪

يوضّح الجدول رقم (٧٩) إجابة الجمعيات عن معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة؛ إذ أفادت ١٥ جمعية بأنه لا يوجد أي مصروفات على أي هدف غير مُعلَن، وقد تفاوت بعد ذلك توزيع الجمعيات على أوزان معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المُعلَنة، وبصورة عامة، يظهر أنه لا يوجد اتجاه نحو الصرف على أهداف، غير تلك التي حصلت الجمعية بناءً عليها على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على ممارسة نشاطها.

تحليل النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أنّ التعاون ضعيف من قبل الجمعيات الخيرية العاملة في المنطقة الشرقية في التجاوب مع الدراسة؛ إذ توجد جمعيات كثيرة لم ترسل الاستبانات، كما أنّ عدداً من الجمعيات اتّضح وجود خطأ في عناوينها. وهذه ملاحظة لابدّ من أخذها في الحسبان؛ فهي تدلّ على وجوب وجود متابعة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية؛ للتأكد من ممارسة الجمعيات المرخَّصة في مزاولة أنشطتها، أو العمل على إلغائها إذا ثبت أنها قد توقفت عن ممارسة نشاطها.

يتبين من نتائج الدراسة أنّ ١٧ جمعية صُنِّفت ضمن الفئة (ب) و١٢ جمعية ضمن الفئة (ج)، ولم تُصنَّف أيّ جمعية ضمن الفئة (أ). وبوجه عام، يبدو من نتائج تصنيف الجمعيات الخيرية، أنّ الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية تحتاج إلى مزيد من الجهد لتطوير أدائها وتحسينه.

جاءت جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية في المركز الأول بحصولها على ٧٧ درجة في تصنيف الجمعيات الخيرية، وهي أول جمعية سُجِّلت بعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية؛ إذ كان رقم تسجيلها (٦)، أمّا المركز الثاني، فقد اشترك فيه كلٌّ من جمعية الطرف الخيرية للخدمات الاجتماعية، وجمعية أمّ الحمام الخيرية بحصولهما على ٧٤ درجة، والملاحظ أنّ تقارباً في درجات الجمعيات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى، ونلحظ كذلك غياب الجمعيات النسائية عن المراكز الأولى، بعكس الحاصل في منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة.

توجد ملاحظة لافتة في نموّ الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية؛ إذ نجد أنّ ذروة النموّ كانت خلال المدّة من عام ١٣٩٦هـ حتى عام ١٤٠٥هـ؛ إذ شهدت تلك الفترة نموّاً كبيراً في عدد الجمعيات، وقد أنشئ ما يقرب من ١٦ جمعية، وتلا ذلك مرحلة ركود استمرّت حتى السنتين الأخيرتين؛ إذ شهدت إنشاء ٨ جمعيات؛ ما يعني الاتجاه نحو تأسيس الجمعيات الخيرية في السنوات الأخيرة. وهنا يجب التركيز على طبيعة الأنشطة المقدمة، والتشجيع على التنويع من حيث الفئات المخدومة، والبرامج المقدّمة، وأيضاً

التوزيع الجغرافيّ، حتى نتلافى الإشكالات السابقة من حيث تكرار الجمعيات بالأنشطة نفسها في مناطق متقاربة؛ ما يحدّ من نموّ الجمعيات، ويكون نوع من التزاحم الذي لا يخدم لا المستفيد، ولا حتى المتبرِّع؛ لأنّ وجود أكثر من جمعية صغيرة في المنطقة نفسها يحدّ من استفادتها من التبرعات؛ ما يعني طرديّاً قصور خدماتها.

أظهرت نتائج الدراسة وجود نقص في خبرة العاملين، وتأهيلهم في الجمعيات الخيرية؛ إذ أفادت جمعية واحدة بتوافر التدريب، والخبرة، والتخصص المناسب للعاملين فيها، و١٧ جمعية أفادت بتوافر التعليم المناسب لطبيعة العمل والتدريب، وجمعيتان أفادتا بتوافر الخبرة في العمل مع التدريب. وهذه الأعداد قليلة على الرغم من الحاجة الملحة إلى توافر التأهيل المناسب للعاملين في القطاعات الخيرية؛ لما لذلك من أهمية في إثراء المعرفة، وتطويرها.

كشفت نتائج الدراسة قصوراً واضحاً في الاستثمار في الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّ ٦ جمعيات من مجموع الجمعيات الخيرية التي كانت ضمن الدراسة، اتّضح أن لديها استثماراً كبيراً وآمناً في مقابل ٦ جمعيات لا يوجد فيها أيّ استثمار، و٧ جمعيات يوجد فيها استثمار صغير وآمن، كما اتضح أنه لا يوجد أيّ جمعية استثماراتها ثابتة تغطي مصروفاتها جميعها؛ ما لا يترك مساحة لاستثمارات جديدة، في مقابل ١٦ جمعية استثماراتها غير ثابتة وقليلة، و٧ جمعيات لا يوجد فيها استثمار.

بينت نتائج الدراسة أنّ أغلب الجمعيات الخيرية تتجه نحو تحقيق أهدافها المُعلَنة، والصرف عليها، والتجاوز في ممارسة أنشطة غير مُعلَنة كان قليلاً، إذ إنّ ٣ جمعيات بنسبة ١٠,٣٪ أفادت بأنها تنفق ما يقرب من ١٥٪ من مصروفاتها على أنشطة تحقق أهدافاً غير مُعلَنة، وبصورة عامة، يتطلب ذلك الوقوف على تلك الجمعيات، والتأكد من أنشطتها ومحاسبتها، إذ يجب أن تلتزم بأهدافها المُعلَنة؛ ما لا يَدَع أيّ مجال لاستغلال العمل الخيريّ في ممارسة أنشطة، أو أهداف غير تلك المُصرَّح بها.

التوصيات:

١. أظهرت الدراسة الحالية أنّ معايير التصنيف التي أُخِذ بها، هي معايير صادقة، ويمكن من خلالها تصنيف أيّ جمعية خيرية، ووضعها ضمن فئة محددة؛ ما يعطي ثقة في الأخذ بها أساساً ومعياراً؛ لتصنيف الجمعيات الخيرية بصورة عامة.

٢. يمكن النظر إلى معايير تصنيف الجمعيات الخيرية على أنها آليّة من الممكن الأخذ بها أساساً لتقييم الجمعيات الخيرية، وفي متابعة أدائها، وهذه التوصية يُقتَرَح أن تأخذ بها وزارة الشؤون الاجتماعية، إذ إنّ توافر مثل هذه الآلية التي تتمتع بالمصداقية العلمية وسهولة التطبيق؛ ستساعد كثيراً على تقييم الجمعيات الخيرية.

٣. سيسهم نظام التصنيف الحاليّ في مساعدة المتبرعين على اختيار أكثر الجمعيات الأكثر فاعليّة للتبرع لها؛ إذ إنّ درجات الجمعيات الخيرية على معايير تصنيف الجمعيات الخيرية، يمكن الأخذ بها معياراً أساسيّاً لتقييم جدّية الجمعية ونجاحها، وهذا ما يسعى المتبرع إلى معرفته عندما يقرّر تقديم مساعدته، فهو يسعى إلى ضمان أنّ ما قدّمه من مساعدات تذهب إلى الجهات التي تستحقّ الدعم.

٤. سيساعد نظام التصنيف الحاليّ على إيجاد روح التنافس بين الجمعيات الخيرية؛ إذ ستسعى نحو تحقيق أفضل الدرجات على معايير التصنيف. والتنافس في العمل الخيريّ مطلب أساسيّ؛ إذ سيؤدي إلى تطوير واقع ممارسة العمل الخيري، وأسلوبه في المملكة العربية السعودية.

٥. ظهر من خلال نتائج الدراسة أهمية تنمية الفكر الاستثماريّ لدى القائمين على العمل الخيريّ في المملكة العربية السعودية؛ من خلال تنظيم الدورات المتخصصة التي يقدّمها متخصصون في مجالات الاقتصاد والاستثمار، ونقل خبراتهم إلى المسؤولين في الجمعيات الخيرية؛ من أجل فتح آفاق جديدة

لاستثمارات آمنة تدرّ على الجمعيات الخيرية عوائد كافية، تساعدها على تغطية جزء من نفقاتها من خلال استثمارها الخاص.

٦. بناءً على ما كشفت عنه نتائج الدراسة، ودرجات الجمعيات الخيرية على معيار تدريب العاملين، يبدو أنّ الحاجة ملحّة إلى تقديم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في الجمعيات الخيرية، تنطلق من متطلبات العمل الخيريّ، التي وإن كانت بصورة عامة تلتقي مع متطلبات العمل في القطاعات الأخرى، إلّا أنّ للعمل الاجتماعي، ولا سيّما الخيريّ منه متطلباته الخاصة، وأنظمته وإستراتيجياته الخاصة، إذ يجب أن يكون الشخص العامل في المجال الخيريّ على دراية ومعرفة كافية بها، ومن ثم، كان لا بدّ من وضع برامج تدريبية متخصصة يستفيد منها العاملون في الجمعيات الخيرية، مع الأخذ في الحسبان إجراء دراسة خاصة؛ بهدف الوقوف على الحاجات التدريبية الفعلية للعاملين في المجالات الخيرية.

٧. يوصى بأهمية تطبيق معايير تصنيف الجمعيات الخيرية على بقية مناطق المملكة العربية السعودية، للوصول إلى تصنيف شامل للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية.

٨. يوصى بإعادة تصنيف الجمعيات الخيرية في كل منطقة كلّ خمس سنوات؛ للوقوف على مدى التغيير والنموّ اللذين تحققهما الجمعيات الخيرية في عملها.

٩. يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية تكثيف المتابعة على الجمعيات الخيرية، والحرص على تحديث البيانات؛ إذ ووجهت صعوبة تمثلت في عدم صحة عناوين الجمعيات الخيرية؛ لذا، يجب أن يتوافر تحديث دوريّ ومستمر للعناوين؛ حتى يتسنى متابعة عمل الجمعيات الخيرية.

المراجع العربية

١. **البابلي، يحيى** ٢٠٠٠ دور المنظمات الحكومية كمصدر لمعلومات صحة المرأة. صنعاء: صندوق الأمم المتحدة الإنمائيّ للمرأة. الحلقة النقاشية عن تسهيل معلومات صحة المرأة.

٢. **البلوي، ضيف الله** ١٤٢٣ تطور نظم ولوائح الجمعيات الخيرية. بحث مقدّم ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض خلال الفترة من ١٦-١٨ شعبان للعام ١٤٢٣هـ.

٣. **البلوي، ضيف الله، وآخرون** ١٩٩٧ واقع العمل التطوعيّ بالجمعيات واللجان التي تشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أعمال المؤتمر العلميّ الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

٤. **التير، مصطفى عمر** مساهمات في أسس البحث الاجتماعيّ. طرابلس: معهد الإنماء العربيّ.

٥. **التويجري، صالح** ٢٠٠٢ تفعيل العمل التطوعيّ. ورقة عمل مقدّمة إلى المؤتمر الدوليّ السابع. إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة: الشارقة.

٦. **الجهني، مانع** ١٩٩٧ دور المؤسسات في الخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية. أعمال المؤتمر العلميّ الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

٧. **الجويبر، عبد الرحمن إبراهيم الضحيان** ١٤٢٤ إدارة وتنظيم الجمعيات الخيرية والتعاونية. النموذج السعوديّ. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أعمال الندوة العامية عن جهود، خادم الحرمين الشريفين في خدمة الإسلام والمسلمين.

٨. **الخثلان، إبراهيم زيد** ١٩٩٧ المؤسسات الإسلامية ورعاية الأعمال الخيرية التطوعية. دراسة وصفية لمناشط وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: جامعة أم القرى. أعمال المؤتمر العلميّ الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

٩. **الردادي، عوض بن بنيه** ٢٠٠٢ واقع الجمعيات الخيرية ومستقبلها. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية. أعمال ندوة الرؤى المستقبلية لأعمال الجمعيات الخيرية. المملكة العربية السعودية.

١٠. **الرشود، عبدالله بن سعد** ١٤٢٣ العمل الخيريّ أحد أوجه الرعاية الاجتماعية في عهد خادم الحرمين الشريفيـن، الملـك فهد بن عبد العزيـز. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعـود الإسلامية. أعمال الندوة العلمية عن جهود، خادم الحرمين الشريفين في خدمة الإسلام والمسلمين.

١١. **آل سعود، الجوهرة بنت فيصل** ١٩٩١ الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربيّ السعوديّ: واقع تعليمها ومتطلبات توظيفها. الرياض: مكتبة العبيكان.

١٢. **السمالوطي، نبيل** ١٩٩٨ التنظيمـات والجمعيـات غير الحكوميـة، وموقعها من العولمـة. القاهرة. المؤتمر العلميّ الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان. المجلد الأول.

١٣. **السوري، إبراهيم جعفر** ٢٠٠١ نحو دور تنمويّ للمنظمات الأهلية في مجلس التعاون الخليجيّ. اللقاء العلمي حول الدور التنمويّ الجديد في مؤسسات العمل الاجتماعيّ.

١٤. **السيد، مصطفى كامل محمد** ١٤٢٢ دور المنظمات التطوعية في التنمية. الرياض: جريدة الجزيرة العدد ١٠٦٥٦.

١٥. **الشـراوي، مريـم** ٢٠٠١ المشاركـة الأهلية في تنمية المجتمع العربيّ الخليجـيّ. أعمال اللقاء العلميّ حـول الدور التنموي الجديد في مؤسســات العمل الاجتماعيّ التطوعيّ بدول مجلس التعاون الخليجيّ. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.

١٦. **الصبـان، مريـم بنـت عبد الله** تنسيـق الخدمات بين الجمعيات الخيرية وتكاملهـا. ورقة عمل مقدّمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ: الرياض.

١٧. **الصغيـر، محمـد صالـح بـن محمد** ٢٠٠١ دراســة تقويمية للجمعيـات الخيرية فـي المملكة العربية السعودية: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية.

١٨. **العتيبـي، مشاعـل بـن عايض** ٢٠٠٦ واقـع العمل التطوعـيّ النسائيّ: دراسة مطبقـة على الجمعيات الخيرية النسائية. بحث تكميليّ للماجستير. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

١٩. **العقيل، سليمان بن عبد الله** ١٩٩٧ المؤسسات والأعمال التطوعية في المجتمع السعوديّ، رؤية نقدية. المؤتمر العلميّ الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

٢٠. **العلي، سليمان بن علي** ١٩٩٦ تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٢١. **العمري، أبو النجا محمد** تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات- إستراتيجيات. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

٢٢. **الغامدي، عوض عبدالله** دواعي التغيير في لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ: الرياض.

٢٣. **الفالح، إلهام بنت يوسف** ١٤٢٣ تنسيق الخدمات وتكاملها. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ: الرياض.

٢٤. **النعيم، عبدالله علي** ٢٠٠٠ العمل الاجتماعيّ التطوعيّ، مع التركيز على العمل التطوعيّ في المملكة العربية السعودية. الرياض. أعمال مؤتمر العمل التطوعيّ والأمن في الوطن العربيّ: جامعة نايف للأمن.

٢٥. **بارح، سامية** ١٩٩٣ التعاون بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية العامة في مجال الرعاية الصحية. رسالة ماجستير. غير منشورة. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.

٢٦. **توفيق، محمد نجيب** ١٩٨٤ أضواء على الرعاية الاجتماعية في الإسلام، وارتباط الخدمة الاجتماعية بها بنائيّاً ووظيفيّاً: دراسة تحليلية مقارنة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٧. **توفيق، محمد نجيب** ١٩٩٧ التطوع، مفهومه، أبعاده، ومراجعه، وعلاقته بالرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعيّ والخدمة العامة، نظرة تحليلية وصفية. المؤتمر العلميّ الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

٢٨. **جمعية الأطفال المعوقين** القوى البشرية في الجمعيات الخيرية وتدريبها. ورقة عمل مقدّمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ: الرياض.

٢٩. **جمعية البرّ** ١٤٢٥ إصدارات جمعية البرّ. الرياض

٣٠. **جمعية النهضة النسائية** ١٤٢٤ مطبوعات جمعية النهضة. الرياض.

٣١. **حسن، محمود** ١٩٨٣ مقدمة في الخدمة الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.

٣٢. **حسين، إبراهيم** ٢٠٠١ العمل التطوعيّ من منظور عالميّ. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الثاني للتطوع، المشروعات التنموية في المؤسسات الأهلية، الأولويات والتحديات. الإمارات العربية المتحدة: الشارقة.

٣٣. **خضر، محسن** ٢٠٠٠ مستقبل العمل التطوعيّ العربيّ من منظور تنمويّ. الرياض. أعمال مؤتمر العمل التطوعيّ والأمن في الوطن العربيّ: جامعة نايف للأمن.

٣٤. **رجب، إبراهيم عبدالرحمن** ١٩٨٣ أساسيات تنظيم المجتمع. الكتاب الأول. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

٣٥. **رضا، عبدالحليم** ١٩٨٦ الخدمة الاجتماعية المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية.

٣٦. **رضا، نجلاء فخر الدين علي** ١٩٩٧ مجالات الخدمة التطوعية في الجمعيات الخيرية. أعمال المؤتمر العلميّ الأول للتطوع بالمملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

٣٧. **رضا، عبد الحليم** ١٩٩٩ السياسة الاجتماعية، أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية. القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر.

٣٨. **زيتون، أحمد وفاء** دراسات في الفقر والتنمية. الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع.

٣٩. **عجوبة، مختار إبراهيم** ١٩٩٠ الرعاية الاجتماعية وأثرها على مداخل الخدمة الاجتماعية المعاصرة. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.

٤٠. **عجوبة، إبراهيم** ١٩٩٨ أضواء على العمل الخيريّ التطوعيّ في عهد الملك عبد العزيز، جذور الماضي وآفاق المستقبل. الرياض: جمعية النهضة النسائية الخيرية.

٤١. **فرج، صفوت** ٢٠٠٠ القياس النفسيّ. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٢. **فتوح، مدحت فؤاد** ١٩٩٦ الخدمة الاجتماعية، مدخل تكامليّ. القاهرة: دار النهضة العربية.

٤٣. **كريم، بدر أحمد** ١٩٩٧ التخطيط التنمويّ في المجتمع السعوديّ، التاريخ والمعطيات. الرياض: مكتبة العبيكان.

٤٤. **محمد، محمد عبد الفتاح** ٢٠٠٢ الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعيّ الحديث.

٤٥. **نوح، محمد عبد الحي** الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع: قاعدة علمية، قيم ومهارات. القاهرة: دار الفكر العربيّ.

٤٦. **هلال، محمد عبد الغني** ٢٠٠٣ مهارات التدريب أثناء العمل، موسوعة التدريب. القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية.

٤٧. **وزارة الشؤون الاجتماعية** ٢٠٠١ الجمعيات والمؤسسات الخيرية. الرياض (٢٠٠١-١٤٢٢هـ).

٤٨. **وزارة الشؤون الاجتماعية** ١٤٢٤ مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية. الطبعة الرابعة (١٤٢٤هـ).

٤٩. **وزارة الشؤون الاجتماعية** ١٤٢٥ الكتاب الإحصائيّ (١٤٢٥-١٤٢٦هـ).

٥٠. **وناس، المنصف** ١٩٩٧ في شروط بناء الثقة بين المنظمات الأهلية وشركائها المباشرين. المؤتمر العلميّ الثاني للمنظمات الأهلية العربية: القاهرة. ١٧-١٩ مايو.

٥١. **يعقوب، أيمن إسماعيل، عبد الله السلمي** ٢٠٠٥ إدارة العمل التطوعيّ واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية، رؤية للخدمة الاجتماعية. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عمادة البحث العلميّ.

٥٢. **ياسين، أيمن** ٢٠٠٢ الشباب والعمل الاجتماعيّ التطوعيّ. مطبوعات مركز التميز للمنظمات غير الحكومية. الأردنّ. الوثيقة (١١).

المراجع الأجنبية ومواقع الإنترنت

1) internet: 2006

2) internet: 2008

3) Woronka, Joseph 1998 Human rights & social policy in the 21st century. New york: university press of America.

ملحق رقم (١)

الاستمارة

تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

استمارة بحث

رقم الاستمارة .....

السادة/جمعية حفظهم الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

نفيدكم بأننا بصدد إجراء دراسة بعنوان «تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية» لذا، نرفق لكم الاستمارة الخاصة بالدراسة، وكلنا أمل في مشاركتكم في الدراسة من خلال التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة، شاكرين لكم تعاونكم ومساهمتكم في نجاح هذه الدراسة.

وتقبلوا التحية ودمتم،،

الرجاء عدم الكتابة في هذا الهامش

١. اسم الجمعية: .....
٢. المقرّ الرئيس للجمعية: .....
٣. اسم مدير الجمعية (اختياري): .....
٤. المؤهل العلميّ لمدير الجمعية: .....
٥. التخصص العلميّ: .....
٦. عدد سنوات الخبرة العملية في الجمعية الخيرية: .....
٧. رجاء، اذكر أهداف الجمعية بحسب النظام الأساسيّ للجمعية:
   ١. .....
   ٢. .....
   ٣. .....
   ٤. .....
   ٥. .....
   ٦. .....
   ٧. .....
٨. هل تم استحداث أهداف جديدة للجمعية غير الأهداف الأساسية؟
( ) نعم ( ) لا
٩. في حالة الإجابة بنعم، رجاءً، اذكر الأهداف المستحدثة؟
   ١. .....
   ٢. .....
   ٣. .....
   ٤. .....
   ٥. .....
١٠. تصنيف الفئات المستفيدة:

اذكر الفئة أو الفئات التي تخدمها الجمعية: (بالإمكان اختيار أكثر من فئة حسب نشاط الجمعية).

☐ فقراء ومحتاجون ☐ أرامل ☐ مسنون
☐ معاقون ☐ أطفال ☐ مرضى
☐ سجناء ☐ أيتام

الرجاء عدم الكتابة في هذا الهامش

إذا كان هناك فئات أخرى فالرجاء ذكرها:

.....

.....

.....

.....

١١. عمر الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

السنوات	
أقل من ٥ سنوات.	
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.	
من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة.	
من ٢٠ سنة فأكثر.	

١٢. اذكر فروع الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

الفروع	
فرع واحد فقط.	
اثنان.	
ثلاثة فروع.	
أربعة فروع.	
خمسة فروع فأكثر.	

١٣. نطاق تغطية الجمعية الجغرافي:

نطاق التغطية الجغرافي	
تخدم فقط المحافظة التي توجد فيها.	
تخدم أكثر من محافظة في المنطقة التي توجد فيها.	
تخدم المنطقة التي توجد فيها.	
تخدم جميع مناطق المملكة.	
أخرى تذكر:	

الرجاء عدم الكتابة في هذا الهامش

١٤. عدد الموظفين في الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

عدد الموظفين	
أقل من عشرة موظفين.	
من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً.	
من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً.	
من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً.	
من ٤٠ موظفاً فأكثر.	

١٥. مدى تناسب طبيعة عمل الموظفين مع مؤهلاتهم: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مدى تناسب طبيعة عمل الموظفين مع مؤهلاتهم	
جميع الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم.	
أغلب الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم.	
بعض الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم.	
القليل من الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم.	
جميع الموظفين لا تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم.	

١٦. مدى توافر الخبرة لدى موظفي الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مدى توافر الخبرة لدى موظفي الجمعية	
جميع الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل.	
أغلب الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل.	
بعض الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل.	
القليل من الموظفين لديهم خبرة في العمل.	
جميع الموظفين ليس لديهم خبرة في العمل.	

الرجاء عدم الكتابة في هذا الهامش

١٧. مدى توافر تدريب للموظفين على طبيعة العمل: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مدى توافر التدريب لدى موظفي الجمعية	
جميع الموظفين يتوافر لهم تدريب.	
أغلب الموظفين يتوافر لهم التدريب.	
بعض الموظفين يتوافر لهم تدريب.	
القليل من الموظفين يتوافر لهم التدريب.	
جميع الموظفين لا يتوافر لهم تدريب.	

١٨. عدد المستفيدين من الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

عدد المستفيدين من الجمعية	
أقل من ١,٠٠٠ مستفيد	
من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من٥,٠٠٠ مستفيد.	
من٥,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من١٠,٠٠٠ مستفيد.	
من١٠,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من١٥,٠٠٠ مستفيد.	
١٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر.	

١٩. نوع الأنشطة والبرامج: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

نوع الأنشطة والبرامج	
برامج وأنشطة موسمية أو مؤقتة.	
أغلب البرامج والأنشطة موسمية ومؤقتة.	
نصف البرامج والأنشطة موسمية ومؤقتة، ونصفها دائمة وثابتة.	
أغلب البرامج والأنشطة دائمة وثابتة.	
كل البرامج والأنشطة دائمة وثابتة.	

الرجاء عدم الكتابة في هذا الهامش

٢٠. مدى تحقيق أهداف الجمعية بحسب النظام الأساسي: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مدى تحقيق الأهداف المعلنة	
لم يتم تحقيق أي من أهداف الجمعية.	
تم تحقيق قدر ضئيل من أهداف الجمعية.	
تم تحقيق بعض أهداف الجمعية.	
تم تحقيق معظم أهداف الجمعية.	
تم تحقيق جميع أهداف الجمعية.	

٢١. مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية بحسب النظام الأساسي(الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مدى الارتباط بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	
ليس هناك ارتباط بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية.	
هناك ارتباط إلى حد قليل بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية.	
هناك ارتباط إلى حد متوسط بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية.	
هناك ارتباط إلى حد كبير بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية.	
هناك ارتباط تام بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية.	

٢٢. نسبة المصروفات على أهداف الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

نسبة المصروفات على أهداف الجمعية	
تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية ٢٠٪ وأقل من إجمالي المصروفات.	
تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية أكثر من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من إجمالي المصروفات.	
تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية أكثر من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من إجمالي المصروفات.	
تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية أكثر من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجمالي المصروفات.	

نسبة المصروفات على أهداف الجمعية	
تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية ٨٠٪ فأكثر من إجمالي المصروفات.	

الرجاء عدم الكتابة في هذا الهامش

٢٣. نسبة المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المعلنة: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

نسبة المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المعلنة	
تمثل ١٥٪ فأكثر.	
تمثل من ١٠٪ وأقل من ١٥٪.	
تمثل من ٥٪ وأقل من ١٠٪.	
تمثل أقل من ٥٪.	
ليس هناك مصروفات على الإطلاق على الأنشطة والبرامج غير المعلنة.	

٢٤. رأسمال الجمعية النقدي: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

رأسمال الجمعية النقدي	
أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	
من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	
من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	
من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.	
١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال فأكثر.	

٢٥. أصول الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

أصول الجمعية	
لا تزيد على رأس مال الجمعية النقدي.	
تزيد على رأس مال الجمعية النقدي بنسبة أقل من ٢٠٪.	
تزيد على رأس مال الجمعية النقدي بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪.	
تزيد على رأس مال الجمعية النقدي بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪.	
تزيد على رأس مال الجمعية النقدي بنسبة ٦٠٪ فأكثر.	

٢٦. مصادر تمويل الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب، ونسبة هذا المصدر من إجمالي دخل الجمعية):

مصادر تمويل الجمعية		النسبة
حكومية.		
ثابتة من أصول واستثمارات تملكها الجمعية.		
زكاوات وتبرعات وصدقات.		
مخصصات للجمعية (أوقاف وغيرها).		
متعدّدة إلى حد ما (بعض مما تم ذكره في الفقرات السابقة).		
متعدّدة (كل ما تم ذكره في الفقرات السابقة).		

٢٧. مصادر التبرع: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مصادر التبرع	
مصادر ثابتة ومعروفة.	
مخصصات أوقاف للجمعية.	
دعم مؤسسات أهلية (لا أفراد).	
دعم أفراد داخل المملكة.	
أخرى تذكر:	

٢٨. حجم الاستثمار الخاص بالجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

حجم الاستثمار الخاص بالجمعية	
لا يوجد استثمار.	
استثمارات قليلة وغير دائمة.	
استثمارات قليلة ودائمة.	
استثمارات متنوعة وغير دائمة.	
استثمارات متنوعة ودائمة.	

٢٩. عائدات الاستثمار: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

عائدات الاستثمار	
لا يوجد.	
غير ثابتة وقليلة.	
غير ثابتة وتغطي معظم مصروفات الجمعية.	
ثابتة وتغطي مصروفات الجمعية وأنشطتها كلها فقط.	
ثابتة وتغطي مصروفات وأنشطة الجمعية كلها وتسمح باستثمار جديد.	

٣٠. نسبة المصروفات بشكل عام لعائدات الاستثمار: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار	
تمثل ٢٠٪ وأقل.	
تمثل من ٢١٪ إلى ٤٠٪.	
تمثل من ٤١٪ إلى ٦٠٪.	
تمثل من ٦١٪ إلى ٨٠٪.	
تمثل من ٨١٪ إلى ١٠٠٪.	

٣١. إجمالي مصروفات الجمعية بشكل عام: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

مصروفات الجمعية	
تمثل ما بين ٦٠٪ وأكثر من رأس مال الجمعية.	
تمثل ما بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأس مال الجمعية.	
تمثل ما بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأس مال الجمعية.	
تمثل نسبة أقل من ٢٠٪ من رأس مال الجمعية.	
ليست من رأس مال الجمعية.	

٣٢. نسبة المصروفات على الرواتب والشؤون الإدارية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

نسبة المصروفات على الرواتب والشؤون الإدارية	
تمثل أقل من ٢٠٪.	
تمثل من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪.	
تمثل من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪.	
تمثل من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪.	
تمثل ٨٠٪ فأكثر.	